

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الأيمان

فأمره : الحلف على المستقبل : إرادة تحقيق خبر في المستقبل ممكن بقول
يقصد به الحث على فعل الممكن أو تركه .

والحلف على الماضي : إما برئ . وهو الصادق ، أو غموس . وهو الكاذب .
أو لغو .

قال صاحب الرعاية : وهو مالا أجر له فيه . ولا إثم عليه ، ولا كفارة .
وقيل : اليمين جملة خبرية تؤكد بها أخرى خبرية . وهما كشرط وجزاء .
ويأتي ذلك في الفصل الثاني .

قوله ﴿ وَالْيَمِينَ الَّتِي تَجِبُ بِهَا الْكُفَّارَةُ : هِيَ الَّتِي يَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى ،
أَوْ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ ﴾ .

كوجه الله . نص عليه . وعظمته وعزته ، وإرادته ، وقدرته ، وعلمه . فتنعقد
بذلك اليمين . وتجب الكفارة . ولو نوى مقدوره ، أو معلومه ، أو مراده . على
الصحيح من المذهب المنصوص عنه .

وقيل : لا تجب الكفارة إذا نوى بقدره الله : مقدوره ، و بعلم الله : معلومه ،
ويارادة الله : مراده .

ويأتي أيضاً ذلك قريباً .

قوله ﴿ الثَّانِي : مَا يُسَمَّى بِهِ غَيْرُهُ . وَإِطْلَاقُهُ يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ ،
كَالرَّحْمَنِ ، وَالرَّحِيمِ ، وَالْعَظِيمِ ، وَالْقَادِرِ ، وَالرَّبِّ ، وَالْمَوْلَى ، وَالرَّازِقِ

وَنَحْوَهُ . فَهَذَا إِنْ نَوَى بِالْقَسَمِ بِهٖ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ أَطْلَقَ : فَهُوَ يَمِينٌ
وَإِنْ نَوَى غَيْرَهُ : فَلَيْسَ يَمِينٌ ﴿ .

هذا الذى ذكره فى « الرحمن » - من أنه يسمى به غيره ، وأنه إن نوى به
غيره ليس يمين - اختاره ابن عبدوس فى تذكرته .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

والصحيح من المذهب : أن « الرحمن » من أسماء الله الخاصة به ، التى
لا يسمى بها غيره .

قال المصنف ، والشارح : هذا أولى .

قال فى الفروع : و « الرحمن » يمين مطلقاً على الأصح .

قال الزركشى : هذا الصحيح .

وجزم به فى البلغة ، والمحزر ، والنظم ، والوجيز .

وأما « الرب » و « الخالق » و « الرازق » فالصحيح من المذهب : ما قاله

المصنف من أنها من الأسماء المشتركة . وأنه إذا نوى بها القسم ، وأطلق : انعقدت

به اليمين . وإن نوى غيره : فليس يمين .

جزم به فى الشرح ، وشرح ابن منجا .

وجزم به فى الهداية ، والوجيز ، والحاوى فى « الرب » و « الرازق » .

وجزم به فى المذهب ، والخلاصة فى « الرب » .

وقدمه فى الرعايتين فى « الرب » و « الرازق » .

وقدمه فى الفروع فى الجميع .

وخرجها فى التعليق على رواية « أقسم » .

وقال طلحة العاقولى : إن أتى بذلك معرفاً ، نحو « الخالق » و « الرازق »

كان يميناً مطلقاً . لأنه لا يستعمل فى التعريف إلا فى اسم الله تعالى .

وقيل : يمين مطلقاً .

قال في الرعاية الكبرى : وقيل : والخالق والرازق يمين بكل حال .
قوله ﴿ فَأَمَّا مَا لَا يُمَدُّ مِنْ أَسْمَائِهِ ، كَالشَّيْءِ وَالْمَوْجُودِ ﴾ .
وكذا الحى ، والواحد ، والسكريم .

﴿ فَإِنْ لَمْ يَنْوِ بِهِنَّ اللَّهُ تَعَالَى ﴾ فليس بيمين ﴿ وَإِنْ نَوَاهُ كَانَ يَمِينًا ﴾ .
وهذا المذهب . جزم به فى الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومنتخب الأدمى
وغيرهم .

وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والبلغة ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والفروع ، والزر كشى ، وغيرهم .
وقال القاضى وابن البنا : لا يكون يميناً أيضاً .
وأطلقهما فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَحَقَّ اللَّهُ ، وَعَهْدِ اللَّهِ ، وَأَيْمُ اللَّهِ ، وَأَمَانَةَ اللَّهِ ،
وَمِيثَاقَهُ وَقُدْرَتَهُ وَعَظْمَتَهُ ، وَكِبْرِيَاءَهُ وَجَلَالَهُ وَعِزَّتَهُ ، وَنُحُوهُ ﴾ .
كإرادته وعلمه وجبروته ، فهى يمين . وهذا المذهب .

جزم به فى المعنى ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم فى « أيم الله » .
وقدمه فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب . والخلاصة ،
والكافى ، والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ،
وغيرهم .

وقطع به جميع الأصحاب فى غير « أيم الله » و « قدرته » وجهورهم قطع به فى
غير « أيم الله » .

وعنه : لا يكون « أيم الله » يميناً إلا بالنية .

وقيل : إن نوى بقدرته مقدوره ، و بعلمه معلومه ، و بإرادته مراده : لم يكن
يميناً ، كما تقدم .

وجزم به في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .

وقدمه في الرعاية الكبرى .

والمصوص خلفه .

وذكر ابن عقيل الروایتين في قوله « على عهد الله وميثاقه » .

والمذهب : أنه يمين مطلقاً .

فأثرة : يكره الحلف بالأمانة .

جزم به في المعنى ، والشرح ، وغيرها .

وفيه حديث مرفوع رواه أبو داود^(١) .

قال الزركشى ، قلت : وظاهر رواية الأثر والحديث التحريم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : وَالْعَهْدُ وَالْمِيثَاقُ ، وَسَائِرُ ذَلِكَ ﴾ .

كالأمانة ، والقدرة ، والعظمة ، والكبرياء ، والجلال ، والعزة .

﴿ وَلَمْ يُضِفْهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى : لَمْ يَكُنْ يَمِينًا إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ صِفَةَ اللَّهِ تَعَالَى ﴾

إذا نوى بذلك صفته تعالى : كان يميناً . قولاً واحداً .

وإن أطلق لم يكن يميناً . على الصحيح من المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والوجيز ، وغيرهم .

وهو ظاهر كلام الخرقى .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، وغيرها .

وصححه في النظم ، وغيره .

واختاره ابن عبدوس ، وغيره .

(١) عن بريدة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من حلف

بالأمانة فليس منا »

وعنه : لا يكون يمينا إلا إذا نوى .

اختاره أبو بكر . قاله في الهداية .

وأطلقهما في الشرح ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والزر كشي ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « لَعَمْرُؤُ اللَّهِ » كَانَ يَمِينًا ﴾ .

وهو المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والكافي ،

والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

وصححه في النظم ، وغيره .

قال المصنف وغيره : هذا ظاهر المذهب .

﴿ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لَا يَكُونُ يَمِينًا إِلَّا أَنْ يَنْوِيَ ﴾ .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ بِكَلَامِ اللَّهِ ، أَوْ بِالْمُصْحَفِ ، أَوْ بِالْقُرْآنِ :

فَهِيَ يَمِينٌ . فِيهَا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .

وكذا لو حلف بسورة منه ، أو آية . هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال المصنف : هذا قياس المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ،

وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمحزر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : عليه بكل آية كفارة .

وهو الذي ذكره الخرقى .

قال في الفروع : ومنصومه : بكل آية كفارة إن قدر .
قال الزركشي : نص عليه في رواية حرب وغيره .
وحمله المصنف على الاستحباب .

قال الزركشي : وقول الإمام أحمد للوجوب أقرب ، لأن أحمد رحمه الله إنما نقله لكفارة واحدة عند المعجز . انتهى .

وعنه : عليه بكل آية كفارة ، وإن لم يقدر .

وذكر في الفصول وجهاً : عليه بكل حرف كفارة .

وقال في الروضة : أما إذا حلف بالمصحف : فعليه كفارة واحدة ، رواية واحدة .

فأمره : قال ابن نصر الله في حواشيه : لو حلف بالتوراة والإنجيل ونحوهما من كتب الله : فلا نقل فيها . والظاهر : أنها يمينا . انتهى .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَحْلِفُ بِاللَّهِ ، أَوْ أَشْهَدُ بِاللَّهِ ، أَوْ أَقْسِمُ بِاللَّهِ : كَانَتْ يَمِينًا ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة والهادي ، والكافي ، والمعنى ، والشرح ، والمحزر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع .

وعنه : لا يكون يمينا إلا بالنية . واختاره أبو بكر .

فأمره : لو قال « حلفت بالله » أو « أقسمت بالله » أو « آليت بالله » أو

« شهدت بالله » فهو كقوله « أحلف بالله » أو « أقسم بالله » أو « أشهد بالله » خلافاً ومذهباً .

لسكن لو قال : نويت ؛ « أقسمت بالله » الخبر عن قَسَمٍ ماضٍ ، أو ؛ « أقسم » الخبر عن قَسَمٍ يَأْتِي : دُئِنَ . ويقبل في الحكم في أحد الوجهين .
اختاره المصنف ، والشارح . وهو الصحيح .

والوجه الثاني : لا يقبل .

اختاره القاضى .

وأطلقهما الزركشى .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « أَعَزِمُ بِاللَّهِ » كَانَ يَمِينًا ﴾ .

وهو أحد الوجهين .

قال في الفروع : قال جماعة : والعزم . وهو المذهب .

ومال إليه الشارح .

وجزم به في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور ، وغيرهم .

قال الزركشى : هو قول الجمهور .

وقال المصنف ، والشارح : وذكر أبو بكر في قوله « أعزم بالله » ليس يمين مع الإطلاق . لأنه لم يثبت له عرف الشرع ، ولا الاستعمال .

فظاهره : أنه غير يمين . لأن معناه أقصد بالله لأفعلن .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ ﴾ .

يعنى : فيما تقدم . كقوله « أحلف » أو « أشهد » أو « أقسم » أو « حلفت »

أو « أقسمت » أو « شهدت » لم يكن يميناً ، إلا إذا لم يذكر اسم الله ، ونوى به اليمين : كان يميناً . بلا نزاع .

وإن لم ينو ، فقدم المصنف : أنه لا يكون يمينا . وهو المذهب .
جزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في المحرر ، والفروع ، وغيرهما .
واختاره أبو بكر . قاله الزركشى .
قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .
وعنه : يكون يمينا .
نصره القاضي ، وغيره .
واختاره الخرقى ، وأبو بكر . قاله في الهداية .
قال الزركشى : اختاره عامة الأصحاب : الشريف ، وأبو الخطاب في
خلافهما ، وابن عقيل ، والشيرازى ، وغيرهم .
وصححه في الخلاصة ، والنظم .
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والكافي ، والرعائتين ،
والحاوى الصغير .
وقال المصنف ، والشارح « عزمت » و « أعزم » ليس يمينا ، ولو نوى . لأنه
لا شرع ولا لغة ، ولا فيه دلالة عليه ، ولو نوى .
قال ابن عقيل : رواية واحدة .
قلت : ظاهر كلام المصنف هنا : أن فيها الروایتين . لكن أكثرهم لم
يذكر ذلك .

فأمرنا

إمرأهما : لو قال « قسماً بالله لأفعلن » كان يمينا . وتقديره : أقسمت قسماً
بالله . وكذا قوله « أليّة بالله » بلا نزاع في ذلك .
ويأتى في كلام المصنف إذا قال « على يمين أو نذر » هل يلزمه الكفارة ،
أم لا ؟

الثانية: لو قال « آيت بالله » أو « آلى بالله » أو « أليّة بالله » أو « حلفاً بالله » أو « قسماً بالله » فهو حلف . سواء نوى به اليمين أو أطلق . كما لو قال « أقسم بالله » وحكمه حكم ذلك في تفصيله .
قاله المصنف ، والشارح .

قوله ﴿ وَحُرُوفُ الْقَسَمِ : الْبَاءُ وَالْوَاوُ وَالْتَاءُ ﴾

قالباء : يليها مظهر ومضمر . والواو : يليها مظهر فقط . والتاء : في الله خاصة على ما يأتي .

وظاهر كلام المصنف : أن هذه حروف القسم لا غير . وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وقال في المستوعب « ها الله » حرف قسم .

والصحيح من المذهب : أنها يمين بالنية .

قوله ﴿ وَالْتَاءُ فِي اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى خَاصَّةً ﴾

بلا نزاع . وهو يمين مطلقاً . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وفي المغنى احتمال : في « تالله لأقومن » يقبل قوله بنية أن قيامه بمعونة الله .

وقال في الترغيب : إن نوى بالله أئق ، ثم ابتدا « لأفعلن » احتمل وجهين .
باطناً .

قال في الفروع : وهو كطلاق .

قوله ﴿ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَسَمُ بِغَيْرِ حُرُوفِ الْقَسَمِ . فَيَقُولُ :

اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ . بِالْجُرِّ وَالنَّصْبِ ﴾ بلا نزاع .

﴿ فَإِنْ قَالَ « اللَّهُ لَأَفْعَلَنَّ » مَرْفُوعًا : كَانَ يَمِينًا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ أَهْلِ

العَرَبِيَّةِ . ، وَلَا يَنْوِي بِهِ الْيَمِينَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وقال في الفروع : فإن نصبه بواو ، أو رفعه معها ، أو دونها : فيمين . إلا أن يريدوا عربي .

وقيل : أو عامي .

وجزم به في الترغيب مع رفعه .

وقال القاضي في القسامة : ولو تعمدته لم يضر . لأنه لا يحيل المعنى .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الأحكام تتعلق بما أرادته الناس بالألفاظ الملحونة . كقوله « حلفت بالله » رفعاً أو نصباً « والله باصوم و باصلى » ونحوه . وكقول الكافر « أشهد أن محمد رسول الله » برفع الأول ونصب الثاني . و « أوصيت لزيداً بمائة » و « أعتقت سالم » ونحو ذلك . وهو الصواب .

وقال أيضاً : من رام جعل جميع الناس في لفظ واحد بحسب عادة قوم بعضهم فقد رام ما لا يمكن عقلاً ولا يصلح شرعاً .

فائرة : يجاب في الإيجاب بـ « إن » خفيفة وثقيلة . وباللام ، وبنونى التوكيد المحففة والمثقلة ، وبقـد . والنفي بـ « ما » و « إن » في معناها وبـ « لا » وتحذف « لا » لفظاً ونحو « والله أفعل » .

وغالب الجوابات وردت في الكتاب العزيز .

قوله ﴿ وَيُكْرَهُ الْحَلْفُ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ﴾ .

هذا أحد الوجهين .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

وجزم به أبو علي ، وابن البنا ، وصاحب الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

ويحتمل أن يكون محرماً . وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، والمنور ، وغيرهما .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .
ونصره المصنف ، والشارح .
وعنه : يجوز .

ذكرها في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .
وذكرها في الشرح قولاً .

فائرة : تنقسم الأيمان إلى خمسة أقسام . وهي أحكام التكليف . كالإطلاق
على ما تقدم .

أمرها : واجب . كالذي ينجى بها إنساناً معصوماً من هلكة . وكذا إنجاء
نفسه ، مثل الذي تتوجه عليه أيمان القسامة في دعوى القتل عليه وهو برى ، ونحوه
الثاني : مندوب . وهو الذي تتعلق به مصلحة من الإصلاح بين المتخاصمين

أو إزالة حقد من قلب مسلم عن الخالف أو غيره ، أو دفع شر .

فإن حلف على فعل طاعة أو ترك معصية : فوجهان .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وشارح الوجيز .

أمرهما : ليس بمندوب . صححه في النظم .

قلت : وهو الصواب .

وإليه ميل شارح الوجيز .

والوجه الثاني : مندوب .

اختاره بعض الأصحاب .

وقدمه ابن رزين في شرحه .

الثالث : مباح كالخلف على فعل مباح أو ترك مباح . والخلف على الخبر

«بشيء هو صادق فيه ، أو يظن أنه صادق .

الرابع : مكروه . وهو الحلف على مكروه ، أو ترك مندوب .
ويأتى حلفه عند الحاكم .

الخامس : محرم . وهو الحلف كاذباً عالماً .

ومنه : الحلف على فعل معصية أو ترك واجب .

قوله ﴿ وَلَا تَجِبُ الْكُفَّارَةَ بِالْيَمِينِ بِهِ ، سِوَاهُ أَضَافَهُ إِلَى اللَّهِ . مِثْلَ
قَوْلِهِ « وَمَعْلُومِ اللَّهِ » « وَخَلْقِهِ » و « رِزْقِهِ » و « بَيْتِهِ » أَوْ لَمْ يُضِفْهُ .
مِثْلَ : وَالْكَعْبَةِ وَأَبِي ﴾ .

اعلم أن الصحيح من المذهب : أن الكفارة لا تجب بالحلف بغير الله تعالى
إذا كانت بغير رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعليه جماهير الأصحاب .
وقطع به كثير منهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : الحلف بخلق الله ورزقه يمين . فنية مخلوقه ومرزوقه كقصوره . على
ما تقدم .

والترزم ابن عقيل أن « معلوم الله » يمين لدخول صفاته .

وأما الحلف برسول الله صلى الله عليه وسلم : فقدم المصنف هنا : عدم وجوب

الكفارة . وهو اختياره .

واختاره أيضاً الشارح ، وابن منجاء في شرحه ، والشيخ تقي الدين رحمه الله .

وجزم به في الوجيز .

وقال أصحابنا : تجب الكفارة بالحلف برسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر ، وقدمه .

وروى عن الإمام أحمد رحمه الله مثله .

وهو من مفردات المذهب .

وحمل المصنف ما روى عن الإمام أحمد رحمه الله على الاستحباب .

تغيبه : ظاهر قوله « خاصة » أن الحلف بغيره من الأنبياء : لا تجب به الكفارة

وهو صحيح . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

والنزم ابن عقيل وجوب الكفارة بكل نبي .

قلت : وهو قوى في الإلحاق .

فائدة : نص الإمام أحمد رحمه الله على كراهة الحلف بالعتق والطلاق .

وفي تحريمه وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

أصدهما : يحرم .

اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقال : ويعزر ، وفاقاً للمالك .

والوجه الثاني : لا يحرم .

واختاره الشيخ تقي الدين أيضاً في موضع آخر ، بل ولا يكره .

قال : وهو قول غير واحد من أصحابنا .

قوله ﴿ وَيُشْتَرَطُ لَوْجُوبِ الْكَفَّارَةِ ثَلَاثَةٌ شُرُوطٌ .

أَحَدُهَا : أَنْ تَكُونَ الْيَمِينُ مُنْمَقِدَةً ، وَهِيَ الْيَمِينُ الَّتِي يُمَكِّنُ

فِيهَا الْبِرَّ وَالْحَيْثُ ، وَذَلِكَ : الْحَلْفُ عَلَى مُسْتَقْبَلٍ مُمَكِّنٍ ﴾ .

بلا نزاع في ذلك في الجملة .

فائدة : لا تنعقد يمين النائم والطفل والمجنون ونحوهم .

وفي معنهم السكران . وحكى المصنف فيه قولين .

ولا تتعقد يمين الصبي قبل البلوغ . على الصحيح من المذهب .

جزم به الزركشى ، والرعايتين ، والحاوى ، وغيرهم .

قلت : ويتخرج انعقادها من مميز .

ويأتى حكم المكروه .

وأما الكافر : فتتعقد يمينه وتلزمه الكفارة ، وإن حنث في كفره .

وقوله ﴿ فَأَمَّا الْيَمِينُ عَلَى الْمَاضِي : فَلَيْسَتْ مُنْعَقِدَةً . وَهِيَ نَوْعَانِ :

يَمِينُ النَّمُوسِ . وَهِيَ الَّتِي يَخْلِفُ بِهَا كَاذِبًا ، عَالِمًا بِكَذِبِهِ ﴾ .

يمين النعموس : لا تتعقد على الصحيح من المذهب .

نقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال المصنف والشارح : ظاهر المذهب لا كفارة فيها .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

قال الزركشى : وعليه الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه فيها الكفارة ويأثم ، كما يلزمه عتق وطلاق ، وظهار وحرام ونذر .

قاله الأصحاب . فيكفر كاذب في لمانه .

ذكره في الانتصار .

وأطلقهما في الهداية .

قوله ﴿ وَمِثْلُهُ الْخَلْفُ عَلَى مُسْتَحِيلٍ ، كَقَتْلِ أَلْمَيْتِ وَإِحْيَائِهِ ، وَشُرْبِ

مَاءِ الْكُوزِ وَلَا مَاءٍ فِيهِ ﴾ .

اعلم أنه إذا علق اليمين على مستحيل ، فلا يخلوا : إما أن يعلقها بفعله ،

أو يعلقها بدمم فوله .

فإن علقها بفعل مستحيل - سواء كان مستحيلا لذاته أو في العادة - مثل أن يقول « والله إن طرت » أو « لا طرت » أو « صعدت السماء » أو « شاء الميت » أو « قلبت الحجر ذهباً » أو « جمعت بين الضدين » أو « رددت أمس » أو « شربت ماء الكوز » ولا ماء فيه ونحوه .

فقال في الفروع : هذا لغو . وقطع به .

ذكره في الطلاق في الماضي والمستقبل .

وجزم به في المحرر في تعليق الطلاق بالشروط .

وإن علق يمينه على عدم فعل مستحيل . سواء كان مستحيلا لذاته ، أو في العادة ، نحو « والله لأصعدن السماء » أو « إن لم أصعد » أو « لا شربت ماء الكوز » ولا ماء فيه . أو « إن لم أشربه » أو « لأقتلنه » فإذا هو ميت ، علمه أو لم يعلم . ونحو ذلك . ففيه طريقان .

أمرهما : فيه ثلاثة أوجه . كالحلف بالطلاق على ذلك .

أحدها - وهو الصحيح منها - تنعقد . وعليه الكفارة .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوى .

ذكره في تعليق الطلاق بالشروط .

والثاني : لا تنعقد . ولا كفارة عليه .

والثالث : لا تنعقد في المستحيل لذاته ، ولا كفارة عليه فيه . وتنعقد في

المستحيل عادة في آخر حياته .

وقيل : إن وقته في آخر وقته . ذكره أبو الخطاب اتفاقا في الطلاق .

والطريق الثاني : لا كفارة عليه بذلك مطلقاً .

وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وأطلق الطريقين في الفروع في باب الطلاق في الماضي والمستقبل .

والذى قدمه فى المحرر ، والرعايتين ، والحاسوى : أن حكم اليمين بذلك حكم اليمين بالطلاق . على ما تقدم فى باب الطلاق فى الماضى والمستقبل .
وقال المصنف ، والشارح - فى المستحيل عقلا - : كقتل الميت وإحيائه ، وشرب ماء الكوز ولا ماء فيه .
قال أبو الخطاب : لا تنعقد يمينه . ولا تجب بها كفارة .
وقال القاضى : تنعقد موجبة للكفارة فى الحال .
وقال المصنف والشارح - فى المستحيل عادة ، كصعود السماء ، والطيران ، وقطع المسافة البعيدة فى المدة القليلة - إذا حلف على فعله : انعقدت يمينه ، ووجبت الكفارة .

ذكره القاضى ، وأبو الخطاب . واقتصر عليه . انتهى .
قوله ﴿ وَالثَّانِي : لَعْنُ الْيَمِينِ . وَهُوَ أَنْ يَحْلِفَ عَلَى شَيْءٍ يَظُنُّهُ . فَيَبِينُ بِخِلَافِهِ ، فَلَا كَفَّارَةَ فِيهَا ﴾ .
هذا المذهب . وعليه الأصحاب .
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وقدمه فى الفروع ، وغيره .
وعنه : فيه الكفارة . وليس من لعن اليمين على ما يأتى .

فأثره : قال فى المحرر ، والحاسوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم : وإن عقدها يظن صدق نفسه . فبان بخلافه : فهو كمن حلف على مستقبل وفعله ناسيا .
[قال فى القواعد الأصولية : قال جماعة من أصحابنا : محل الروايتين فى غير الطلاق والعتاق . أما الطلاق والعتاق : فيحنث جزما .
وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الخلاف فى مذهب الإمام أحمد رحمه الله فى الجميع .

وقال في الفروع ، وغيره : وقطع جماعة - فيما إذا عقدها يظن صدق نفسه .
فبان بخلافه - بحنثه .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هذا ذهول . لأن أبا حنيفة ومالكاً
رحمهما ، الله يحنثان الناسي ولا يحنثان هذا . لأن تلك اليمين انعقدت . وهذه لم
تنعقد (١) .

وهذا الصحيح من المذهب .

فيدخل في ذلك الطلاق والعتاق ، واليمين المكفرة .

وتقدم ذلك في آخر تعليق الطلاق بالشروط ، فيما إذا حلف على شيء .
وفعله ناسياً : أن المذهب الحنث في الطلاق والعتاق . وعدمه في غيرها . فكذا
هنا ، الصحيح من المذهب : أنه إذا حلف يظن صدق نفسه ، فبان بخلافه : يحنث
في طلاق وعتاق . ولا يحنث في غيرها .

وقال في الفروع ، وغيره : وقطع جماعة بحنثه هنا في طلاق وعتق .

زاد في التبصرة مثله في المسألة بعبارة : وكل يمين ، مكفرة كاليمين بالله تعالى .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : حتى عتق وطلاق . وهل فيهما لغو ؟ على

قولين في مذهب الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الفروع : ومراده ما سبق .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله عن قول من قطع بحنثه في الطلاق .

والعتاق هنا : هو ذهول . بل فيه الروايتان .

تنبيه : محل ذلك إذا عقد اليمين في زمن ماض . على الصحيح من المذهب .

وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا لو عقدها في زمن مستقبل ظاناً

صدقه ، فلم يكن . كمن حلف على غيره يظن أنه يطيعه ، فلم يفعل ، أو ظن الخلوفاً

عليه خلاف نية الحالف . ونحو ذلك .

(١) ليست هذه الزيادة في التيمورية المقررة على المصنف .

وقال : إن المسألة على روايتين . كمن ظن امرأة أجنبية فطلقها . فبات امرأته ، ونحوها مما يتعارض فيه التعمين الظاهر والقصد .

فلو كانت يمينه بطلاق ثلاث . ثم قال « أنت طالق » مقرأ بها ، أو مؤكداً له لم يقع . وإن كان منسثاً : فقد أوقعه بمن يظنها أجنبية . ففيها الخلاف . انتهى . ومثله في المستوعب وغيره بحلفه : أن المستقبل زيदा . وما كان كذا ، وكان كذا . فكمن فعل مستقبلاً ناسياً .

قوله ﴿ التَّائِي : أَنْ يَحْلِفَ مُخْتَارًا . فَإِنْ حَلَفَ مُكْرَهًا : لَمْ تَنْعَقِدْ يَمِينَهُ ﴾ وهو المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، ومنتخب الأدمي .

قال الناظم : هذا المنصور .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وعنه : تمنعقد .

ذكرها أبو الخطاب . نقله عنه الشارح .

وقال في القاعدة السابعة والعشرين : لو أكره على الحلف يمين لحق نفسه .

خلف دفماً للظلم عنه : لم تمنعقد يمينه . ولو أكره على الحلف لدفع الظلم عن غيره .

خلف : انعمدت يمينه .

ذكره القاضي في شرح المذهب .

وفي الفتاوى الرجيبات : عند أبي الخطاب لا تمنعقد . وهو الأظهر . انتهى .

قلت : وهو ظاهر كلام المصنف هنا وغيره .

قوله ﴿ وَإِنْ سَبَقَتْ الْيَمِينُ عَلَى لِسَانِهِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَيْهَا ، كَقَوْلِهِ :

« لَا وَاللَّهِ » وَ « بَلَى وَاللَّهِ » فِي عَرَضِ حَدِيثِهِ : فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
قال في الفروع : فلا كفارة على الأصح .
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والوجيز .
وقدمه في الشرح ، والنظم .
قال في الرعاية الكبرى : فلا كفارة في الأشهر .
وعنه : عليه الكفارة مطلقاً .
وعنه : لا كفارة في الماضي .
وجزم به في المحرر ، والحاوي الصغير ، والزرکشی .
وقال في الرعاية الصغرى : فلا كفارة في الأشهر . وفي المستقبل روايتان .
وقال في المحرر ، والحاوي الصغير ، والزرکشی : لا كفارة فيه إن كان في
الماضى . وإن كان في المستقبل : فروايتان .
تفسير : ظاهر كلام المصنف : أن هذا ليس من لغو اليمين ، بل لغو اليمين : أن
يخلف على شيء يظنه ، فيبين بخلافه . كما قاله قبل ذلك .
وهو إحدى الروايتين .
وقدمه في الرعايتين .
والرواية الثانية : أن هذا لغو اليمين فقط .
وهو الصحيح من المذهب .
وجزم به في المحرر ، والحاوي الصغير ، والوجيز ، والعمدة . مع أن كلامه
يحتمل أن يشمل الشيثين .
وأطلقهما في الفروع ، والهداية ، والمذهب .
وقيل : كلاهما لغو اليمين .
وقطع الشارح : أن قوله « لا والله » و« بلى والله » في عرض حديثه من غير
قصد : من لغو اليمين .

وقدم - فيما إذا حلف على شيء يظنه ، فتبين خلافه - : أنه من لغو اليمين أيضاً .

قال الزركشي : انخرق يجعل لغو اليمين شيئين .

أمرهما : أن لا يقصد عقد اليمين . كقوله « لا والله » و « بلى والله » وسواء

كان في الماضي أو المستقبل .

والثاني : أن يحلف على شيء ، فيبين بخلافه .

وهي طريقة ابن أبي موسى ، وغيره .

وهي - في الجملة - ظاهر المذهب .

والقاضي يجعل الماضي لغواً ، قولاً واحداً . وفي سبق اللسان في المستقبل

روايتين .

وأبو محمد عكسه . فجعل سبق اللسان لغواً ، قولاً واحداً . وفي الماضي

روايتان .

ومن الأصحاب من يحكي روايتين في الصورتين ، ويجعل اللغو في إحدى

الروايتين هذا دون هذا . وفي الأخرى عكسه .

وجمع أبو البركات بين طريقتي القاضي وأبي محمد .

فحكي في المسألة ثلاث روايات .

فإذا سبق على لسانه في الماضي « لا والله » و « بلى والله » في اليمين . معتقداً

أن الأمر كما حلف عليه : فهو لغو اتفاقاً .

وإن سبق على لسانه اليمين في المستقبل ، أو تعدد اليمين على أمر يظنه كما

حلف عليه ، فتبين بخلافه : فنلاث روايات . كلاهما لغو ، وهو المذهب : الحنث

في الماضي دون ما سبق على لسانه ، وعكسه .

وقد تلخص في المسألة خمس طرق .

والمذهب منهما في الجملة : قول الخرقى . انتهى .

تبيين : شمل قوله ﴿الثالثُ : الحنثُ في يمينه ، بأن يفعل ما حلف على تركه ، أو يترك ما حلف على فعله ، مختاراً ذاكراً﴾ .
ما لو كان فعله معصية ، أو غيرها .

فلو حلف على فعل معصية ، فلم يفعلها : فعليه الكفارة . على الصحيح من المذهب ، وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : هذا قول العامة .

وقيل : لا كفارة في ذلك .

ويأني عند قوله « وإن حلف على يمين ، فرأى غيرها خيراً منها » تحريم فعله . وأنه لا كفارة مع فعله . على الصحيح ، وفروع آخر .

قوله ﴿ وإن فعله مكرهاً ، أو ناسياً : فلا كفارة عليه ﴾ .

إذا حلف لا يفعل شيئاً ، ففعله مكرهاً : فلا كفارة عليه . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والوجيز ، وغيرهم .

لمدم إضافة الفعل إليه بخلاف الناسي .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال الناظم : هذا المنصور .

وعنه : عليه الكفارة .

وقيل : هو كالناسي .

وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

- قال في المحرر : ويتخرج أن لا يحنث إلا في الطلاق والعتق .
وقال الشارح : والمكروه على الفعل ينقسم قسمين .
أمرهما : أن يُلبجأ إليه ، مثل : من حلف لا يدخل داراً ، فدخلها .
أو لا يخرج منها . فأخرج محمولاً . ولم يمكنه الامتناع : فلا يحنث .
الثاني : أن يكره بالضرب ، والتهديد ، والقتل ، ونحوه .
فقال أبو الخطاب : فيه روايتان كالناسي . انتهى .
قال الزركشي : في المكروه بغير الإلجاء روايتان .
والذي نصره أبو محمد : عدم الحنث .
وإن كان الإكراه بالإلجاء : لم يحنث إذا لم يقدر على الامتناع . وإن قدر
فوجهان : الحنث ، وعدمه .
وأما إذا فعله ناسياً ، فالصحيح من المذهب : أنه لا كفارة عليه . وعليه
جواهر الأصحاب .
ونقله الجماعة عن الإمام أحمد رحمه الله .
قال في الهداية : اختاره أكثر شيوخنا .
قال المصنف والشارح : هذا ظاهر المذهب .
واختاره الخلال وصاحبه .
قال في الفروع : اختاره الأكثر . وذكره المذهب .
قال الزركشي ، وصاحب القواعد الأصولية : وهو المذهب عند الأصحاب .
وجزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الفروع ، وغيره .
وعنه : عليه الكفارة .
وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وعنه : لا حنث بفعله ناسياً . ويمينه باقية .

قال في الفروع : وهذا أظهر .

وقدمه في الخلاصة .

وهو في الإرشاد عن بعض أصحابنا .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته . ذكره في أول « كتاب الأيمان » .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله ، وقال : إن رواها بقدر رواية التفرق ،

وأن هذا يدل أن الإمام أحمد - رحمه الله - جعله حالفاً ، لا معلقاً . والحنث

لا يوجب وقوع الخلوف به .

قال في القواعد الأصولية - على هذه الرواية - قال الأصحاب : يمينه باقية

بما لها .

وتقدم ذلك في كلام المصنف في آخر « باب تعليق الطلاق بالشروط » في

فصل مسائل متفرقة .

فأمره : حكم الجاهل الخلوف عليه حكم الناسي على ما تقدم .

والفاعل في حال الجنون ، قيل : كالناسي . والمذهب عدم حنثه مطلقاً .

قال الزركشي : وهو الأصح .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ ، فَقَالَ « إِنْ شَاءَ اللَّهُ » لَمْ يَحْنَثْ ، فَعَلَّ أَوْ تَرَكَ

إِذَا كَانَ مُتَّصِلًا بِالْيَمِينِ ۝ ﴾ .

يعنى بذلك في اليمين المسكفرة ، كاليمين بالله والنذر والظهار . ونحوه لا غير .

وهذا المذهب .

قال الزركشي : هذا المذهب المعروف . ويحتمله كلام الخرقى .

وجزم به في المحرر ، والوجيز .

وقدمه في الشرح ، والفروع ، والنظم ، وأصول ابن مفلح .

وقال : عند الأئمة الأربعة .

وقال : وبشترط الاتصال لفظاً أو حكماً ، كأنقطاعه بتنفس أو سعال ، ونحوه .

وعنه : لا يحنث إذا قال « إن شاء الله » مع فصل يسير . ولم يتكلم .

وجزم به في عيون المسائل .

وهو ظاهر كلام الخرقى .

وعنه : لا يحنث إذا استثنى في المجلس .

وهو في الإرشاد عند بعض أصحابنا .

قال في المبهيج : ولو تكلم .

قال في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير : ومن حلف قائلاً « إن شاء الله »

قصداً ، فحالف : لم يحنث . وإن قالها في المجلس : فروايتان .

وقال في الرعاية الكبرى : ومن حلف بيمين . وقال معها « إن شاء الله »

مع قصده له في الأصح ، ولم يفصل بينهما بكلام آخر ، أو سكوت يمكنه الكلام

فيه ، فحالف : لم يحنث . وإن قالها في المجلس : فروايتان .

وعنه : يقبل إلحاقه بها قبل طول الفصل . انتهى .

فأمرناه

إصراهما : قال في الفروع : وكلام الأصحاب يقتضى : إن رده إلى يمينه لم ينفعه

لوقوعها . وتبين مشيئة الله .

واحتج به الموقع في « أنت طالق إن شاء الله » .

قال أبو يعلى الصغير - في اليمين بالله ومشيئة الله - تحقيق مذهبنا : أنه يقف

على إيجاد فعل أو تركه . فالمشيئة متعلقة على الفعل . فإذا وجد تبييناً أنه شاء وإلا

فلا . وفي الطلاق : المشيئة انطبقت على اللفظ بحكمه الموضوع له . وهو الوقوع .

الثانية : يعتبر نطقه بالاستثناء . إلا من خائف . نص عليه الإمام أحمد

رحمه الله .

ولم يقل في المستوعب : خائف .
نغيبه : ظاهر كلام المصنف : أنه لا يعتبر قصد الاستثناء . وهو ظاهر كلام
الخرقي ، وصاحب المحرر ، وجماعة . وهو أحد الوجهين .
ذكره ابن البناء . وبناء على أن لغو اليمين عندنا صحيح . وهو ما كان على
الماضي . وإن لم يقصده .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .
ولو أراد تحقيقاً لإرادته ونحوه ، لعموم المشيئة .
والوجه الثاني : يعتبر قصد الاستثناء . اختاره القاضي .
وجزم به في البلغة ، والوجيز ، والنظم .
وصححه في الرعاية الكبرى .
وتقدم لفظه في الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير .
قال الزركشي : واشترط القاضي وأبو البركات وغيرها ، مع فصل الاتصال :
أن ينوى الاستثناء قبل تمام المستثنى منه .
وظاهر بحث أبي محمد : أن المشترط قصد الاستثناء فقط . حتى لو نوى عند
تمام يمينه : صح استثنائه . قال : وفيه نظر .
وأطلقهما في الفروع .
وذكر في الترغيب وجهاً : اعتبار قصد الاستثناء أول الكلام .

فأمرنا

إمراهما : مثل ذلك في الحكم : لو حلف وقال « إن أراد الله » وقصد
بالإرادة المشيئة . لا إن أراد محبته .
ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

الثانية : لو شك في الاستثناء : فالأصل عدمه مطلقاً . على الصحيح من
المذهب .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الأصل عدمه ممن عاداته الاستثناء . واحتج بالمستحاضه ، تعمل بالعبادة والتمييز . ولم تجلس أقل الحيض . والأصل وجوب العبادة .

قوله ﴿ وَإِذَا حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا : اسْتُحِبَّ لَهُ الْحَنْثُ وَالتَّكْفِيرُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به كثير منهم .

وقدم في الترغيب : أن بره وإقامته على يمينه أولى .

قلت : وهو ضعيف ، مصادم للأحاديث والآثار الواردة في ذلك .

فأمره : يحرم الحنث إن كان معصية . بلا نزاع .

وإن حلف ليفعلن شيئاً حراماً ، أو محرماً : وجب أن يحنث ويكفر . على

ما تقدم قريباً .

وإن فعله أثم بلا كفارة .

قدمه في الرعايتين ، والحاوى .

وقيل : بلى .

ولا يجوز تكفيره قبل حنثه المحرم . على ما يأتي . قدمه في الرعاية .

وقيل : بلى .

والبر في الندب أولى . وكذا الحنث في المكروه مع الكفارة .

يتخير في المباح قبلها . وحفظ اليمين أولى .

قاله في الرعايتين ، والحاوى .

قال الناظم :

ولا نذب في الإيلا ليفعل طاعة ولا ترك عصيان على المتجود

وقال الشيخ تقي الدين - رحمه الله - ولو حلف « لا يغدر » كفر للقسم ، لا لغدره ، مع أن الكفارة لا ترفع إثمه .

قوله ﴿ وَلَا يُسْتَحَبُّ تَكَرَّرُ الْحَلْفِ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

وقال في الفروع : ولا يستحب تكرار حلفه . فقيل : يكره .

ونقل حنبل : لا يكثر الحلف . فإنه مكروه .

لكن يشترط فيه أن لا يبلغ حد الإفراط . فإن بلغ ذلك كره قطعاً .

قوله ﴿ وَإِذَا دُعِيَ إِلَى الْحَلْفِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَهُوَ مُحِقٌّ : اسْتَحَبَّ لَهُ

اِفْتِدَاءُ يَمِينِهِ . فَإِنْ حَلَفَ : فَلَا بَأْسَ ﴾ هذا المذهب .

قال في الفروع : فالأولى افتداء يمينه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

والسكافي ، والبلغة ، والمحرم ، والنظم ، والرعابتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وقيل : يكره حلفه .

ذكره في الفروع .

قال المصنف ، والشارح ، قال أصحابنا : تركه أولى . فيكون مكروهاً . انتهى .

وقيل : يباح .

ونقله حنبل ، كعند غير الحاكم .

وأطلقهما شارح الوجيز .

قال في الفروع : ويتوجه فيه يستحب لمصلحة . كزيادة طمأنينة ، وتوكيد

الأمر وغيره .

ومنه قوله عليه أفضل الصلاة والسلام لعمر عن صلاة العصر « والله ماصليتها »

تطيباً منه لقلبه .

وقال ابن القيم رحمه الله في الهدى ، عن قصة الحديدية : فيها جواز الحلف .

بل استحبابه ، على الخبر الديني الذي يريد تأكيده . وقد حُفظ عن النبي صلى الله عليه وسلم الحلف في أكثر من ثمانين موضعاً . وأمره الله بالحلف على تصديق ما أخبر به في ثلاث مواضع من القرآن . في سورة يونس ، وسبأ ، والتغابن .

قوله ﴿ وَإِنْ حَرَّمَ أُمَّتَهُ ، أَوْ شَيْئًا مِنَ الْخَلَالِ غَيْرَ زَوْجَتِهِ - كَالطَّعَامِ وَاللِّبَاسِ وَغَيْرِهِمَا - أَوْ قَالَ : مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَلَيَّ حَرَامٌ ، أَوْ لَا زَوْجَةَ لَهُ : لَمْ تَحْرُمْ . وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ إِنْ فَعَلَهُ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه . وعليه جماهير الأصحاب وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والكافي ، والمغني ، والباغة ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، وإدراك الغاية ، وغيرهم .
« وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَحْرُمَ تَحْرِيماً نَزِيْلهُ الْكُفَّارَةُ » .
وهو لأبي الخطاب في الهداية .

وتقدم « إذا حرم زوجته » في « باب صريح الطلاق وكنايته » فليعاود .

فأمرنا

إمدهما : مثل ذلك في الحكم : لو علقه بشرط ، نحو « إن أكلته ، فهو على حرام » .

جزم به في الرعاية ، وغيره . ونقله أبو طالب .

قال في الانتصار : وكذا « طعامي على كالميتة والدم » .

قال المصنف ، والشارح : وإن قال « هذا الطعام على حرام » فهو كالحلف

على تركه .

الثانية : لا يغير اليمين حكم المحلوف . على الصحيح من المذهب .

وقال في الانتصار : يحرم حنثه وقصده ، لا المحلوف في نفسه ، ولا مارآه خيراً

وقال في الإفصاح : يلزم الوفاء بالطاعة . وأنه عند الإمام أحمد رحمه الله :

لا يجوز عدول القادر إلى الكفارة .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : لم يقل أحد إنها توجب إيجاباً ، أو تحرم

تحريراً لا ترفعه الكفارة .

قال : والعقود والعهود متقاربة المعنى أو متفقة . فإذا قال « أعاهد الله أنى

أحبب العام » فهو نذر وعهد ويمين . ولو قال « أعاهد الله أن لا أكلم زيداً »

فيمين وعهد لا نذر . فالإيمان إن تضمنت معنى النذر - وهو أن يلزم لله قرابة -

لزمه الوفاء . وهى عقد وعهد ، ومعاهدة لله . لأنه التزم لله ما يطلبه الله منه .

وإن تضمنت معنى العقود التى بين الناس - وهو أن يلزم كل من المتعاقدين

للآخر ما انفقا عليه - فمعاقدة ومعاهدة ، يلزم الوفاء بها .

ثم إن كان العقد لازماً : لم يجز نقضه ، وإن لم يكن لازماً : خير ، ولا كفارة

في ذلك لعظمه .

ولو حلف « لا يغير » كفر للقسم لا لغدره ، مع أن الكفارة لا ترفع إثمه ،

بل يتقرب بالطاعات . انتهى .

قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : هُوَ يَهُودِيٌّ ، أَوْ كَافِرٌ ، أَوْ مَجُوسِيٌّ ، أَوْ هُوَ

يَعْبُدُ الصَّلِيبَ ، أَوْ يَعْبُدُ غَيْرَ اللَّهِ ، أَوْ بَرَى مِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ مِنَ

الإِسْلَامِ ، أَوْ الْقُرْآنِ ، أَوْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَقَدْ

فَعَلَ مُحْرَمًا ﴾ بلا نزاع ﴿ وَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ إِنْ فَعَلَ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ﴾

وهو المذهب . سواء كان منجزاً أو معلقاً . صححه في التصحيح .

قال الزركشى : هذا أشهر الروايتين عن الإمام أحمد رحمه الله واختيار جمهور

الأصحاب ، والقاضي ، والشريف ، وأبي الخطاب ، والشيرازي ، وابن عقيل ،
وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ،
وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والهادي ، والمحزر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وإدراك الغاية ،
وغيرهم .

والآخر : لا كفارة عليه .

اختاره المصنف ، والناظم .

وأطلقهما في المغني ، والكافي ، والشرح ، وشرح ابن منبج .

ونقل حرب : التوقف .

فأثرة : مثل ذلك في الحكم - خلافاً ومذهبا - لو قال « أ كفر بالله » أو
« لا يراه الله في موضع كذا ، إن فعل كذا » ففعله ، ونحو ذلك .

واختار المصنف ، والشارح : أنه لا كفارة عليه بقوله « لا يراه الله في موضع
كذا » .

وقال القاضي ، والمجد ، وغيرهما : عليه الكفارة . وهو المذهب . نص عليه :
وحكى الشيخ تقي الدين رحمه الله ، عن جده المجد : أنه كان يقول : إذا حلف
بالإزمات كالكفر ، واليمين بالحج والصيام ، ونحو ذلك من الإزمات : كانت
يمينه غموساً ، ويلزمه ما حلف عليه . ذكره في طبقات ابن رجب .

وقال في الانتصار : وكذا الحكم لو قال « والطاغوت لأفعلنه » لتعظيمه له .
معناه عظيماً إن فعلته ، وفعله : لم يكفر ، ويلزمه كفارة ، بخلاف « هو فاسق إن
فعله » لإباحته في حال .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنَا أَسْتَحِلُّ الزَّيْنَةَ ، أَوْ نَحْوَهُ ﴾ .
كقوله « أنا أستحل شرب الخمر وأكل لحم الخنزير ، وأستحل ترك الصلاة
أو الزكاة ، أو الصيام » فعلى وجهين . بناء على الروایتين في التي قبلها .
وقد علمت المذهب منهما .

وأجرى في الفروع وغيره : الروایتين في ذلك . وهما مخرجتان .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « عَصَيْتُ اللَّهَ » أَوْ « أَنَا أَعْصِي اللَّهَ فِي كُلِّ مَا أَمَرَنِي
بِهِ » أَوْ « مَحَوْتُ الْمُصْحَفَ إِنْ فَعَلْتُ » فَلَا كَفَّارَةَ فِيهِ ﴾ .
هذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ،
والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ،
وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحارم الصغير ، والقروع ، وغيرهم .
وأجرى ابن عقيل الروایتين في قوله « محوت المصحف » لإسقاطه حرمة ،
و « عصيت الله في كل ما أمرني به » .
واختار وجوب الكفارة في قوله « محوت المصحف » .

واختار في المحرر في قوله « محوت المصحف ، وعصيت الله في كل ما أمرني
به » : أنه يمين ، يلزمه فيه الكفارة إن حنث ، لدخول التوحيد فيه .

فوائده

إمراها : لو قال « لعمرى لأفعلن » أو « لا فعلت » أو « قطع الله يدي
ورجليه » أو « أدخله الله النار » فهو لغو . نص عليه .

الثانية : لا يلزمه إبرار القسم . على الصحيح من المذهب ، كإجابة سؤال بالله
تعالى .

وقيل : يلزمه .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إنما تجب على معين . فلا تجب إجابة سائل
يقسم على الناس . انتهى .

الثالثة : لو قال « بالله لتفعلن كذا » فيمين على الصحيح من المذهب .

وقال في المغنى ، والشرح : هي يمين ، إلا أن ينوى .

و « أسألك بالله لتفعلن » يعمل بنيته .

قال في الفروع : ويتوجه في إطلاقه وجهان . انتهى .

والكفارة على الخالف . على الصحيح من المذهب .

وحكى عنه : أنها تجب على الذى حنثه . حكاه سليم الشافعى .

قال في الفروع : وروى عنه صلى الله عليه وسلم ، ما يدل على إجابة من سأل

بالله - وذكره .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « عَبْدُ فَلَانٍ حُرٌّ لَأَفْعَلَنَّ » فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ﴾ .

وكذا قوله « مال فلان صدقة ونحوه لأفعلن » وهذا المذهب .

جزم به فى الوجيز ، وغيره .

وصححه فى النظم ، وغيره .

وقدمه فى المحرر ، والفروع ، وغيرهما .

وعنه : عليه كفارة إن حنث . كندى المعصية .

وأطلقهما فى المغنى ، والشرح .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَيَّمَانُ الْبَيْعَةِ تَلَزَمُنِي : فَهِيَ يَمِينُ رَتْبِهَا الْحُجَابِ ﴾

قال ابن بطه : ورتبها أيضاً العتمد على الله من الخلفاء العباسيين لأخيه

الموفق بالله ، لما جعله ولى عهده .

﴿ تَشْتَمِلُ عَلَى الْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ وَصَدَقَةِ الْمَالِ ﴾ .

لا تشمل أيمان البيعة إلا ما ذكره المصنف . على الصحيح من المذهب .

جزم به في الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمنفى ، والشرح ، والمحرم ،
والوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وقيل : وتشتمل أيضاً على الحجج .

وجزم به في المستوعب ، والكافي ، والنظم .
قوله ﴿ فَإِنْ كَانَ الْخَالِفُ يَعْرِفُهَا ، وَنَوَاهَا : انْعَقَدَتْ يَمِينُهُ بِمَا فِيهَا ،
وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ .

إذا كان يعرفها الخالف ونواها : انعقدت يمينه بما فيها . على الصحيح من
المذهب .

وجزم به في الهداية ، والخلاصة .
وقدمه في المحرم ، والنظم . والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .
ويحتمل أن لا تنعقد بحال إلا في الطلاق والعناق .
وقال في الترغيب : إن علمها لزمه عتق وطلاق .
وقيل : تنعقد في الطلاق والعناق والصدقة ، ولا تنعقد اليمين .
وجزم به في الوجيز .

قوله ﴿ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ﴾ .

يعنى : إذا لم يعرفها ، بأن كان يحبها ولم ينوها . وهذا المذهب .
أوماً إليه الخرق . وذكره القاضى ، وغيره .

وجزم به في الخلاصة ، والكافي ، والوجيز ، والمحرم ، والنظم ، والرعاية ،
والحاوي ، والفروع ، وغيرهم .

وهو ظاهر ما جزم به في النور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس ،
وغيرهم .

وفيه وجه : يلزمه موجبها ، نواها أو لم ينوها .
وهو ظاهر كلام القاضى فى خلافه .
وصرح به القاضى فى بعض تعاليقه ، وقال : لأن من أصلنا وقوع الطلاق
والعتاق بالكتابة بالخط ، وإن لم ينوه .
نقله فى القاعدة الرابعة بعد المائة .
وإن نواها وجهلها : فلا شىء عليه . على الصحيح من المذهب .
وجزم به فى الوجيز ، وغيره .
وقدمه فى المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .
وقيل : ينعقد بما فيها إذا نواها جاهلاً لها .
وأطلقهما فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .

فوائد

الأولى : قال فى المستوعب : وقد توقف شيوخنا القدماء عن الجواب فى هذه

المسألة .

فقال ابن بطة : كنت عند الخرقى ، وسأله رجل عن قال « أيمان البيعة
تلزمنى » ؟ فقال : لست أفتى فيها بشىء ، ولا رأيت أحداً من شيوخنا أفتى
فى هذه اليمين . وكان أبى - يعنى الحسين الخرقى - يهاب الكلام فيها .
ثم قال أبو القاسم : إلا أن يلتزم الحالف بها بجميع ما فيها من الأيمان .
فقال له السائل : عرفها أو لم يعرفها ؟ قال : نعم . عرفها أو لم يعرفها . انتهى .
وقال القاضى : إذا قال « أيمان البيعة تلزمنى » إن لم يلزمه فى الأيمان المترتبة
المذكورة : كان لاغياً ، ولا شىء عليه . وإن نوى بذلك الأيمان انعقدت .

الثانية : لو قال « أيمان المسلمين تلزمنى إن فعلت ذلك » وفعله . لزمته يمين
الظهار والطلاق والعتاق والنذر . إذا نوى ذلك ، على الصحيح من المذهب .

ويلزمه حكم اليمين بالله تعالى أيضاً . على الصحيح من المذهب .
قدمه في الفروع .
قال المجد : وقياس المشهور عن أصحابنا في يمين البيعة : أنه لا يلزمه شيء حتى
ينويه ويلتزمه ، أو لا يلزمه شيء بالكفاية حتى يعلمه .
والفرق بين اليمين بالله وغيرها : ذكره في القاعدة الرابعة بعد المائة .
وألزم القاضى فى الخلاف الحالف بكل ذلك ، ولو لم ينويه .
وجزم به فى الوجيز ، والمنور .
وهو ظاهر ماجزم به فى تذكرة ابن عبدوس .
وصححه فى النظم .
وقدمه فى المحرر ، والراعى ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .
وقيل : لا تشمل اليمين بالله تعالى ، وإن نوى .
قال المجد : ذكر القاضى اليمين بالله تعالى ، والنذر : مبنى على قولنا بعدم
تداخل كفارتها .
فأما على قولنا بالتداخل : فيجزئه لهما كفارة يمين .
ذكره عنه فى القواعد .
الثالثة : لو حلف بشيء من هذه الخمسة . فقال له آخر « يمينى مع يمينك »
أو « أنا على مثل يمينك » يريد التزام مثل يمينه : لزمه ذلك ، إلا فى اليمين بالله
تعالى . فإنه على وجهين .
وأطلقهما فى المحرر ، والفروع .
أمرهما : لا يلزمه حكمها .
قاله القاضى . واقتصر عليه فى الفروع .
وجزم به فى الكافى .

والثاني : يلزمه حكمها .

صححه في النظم ، وتصحيح الحرر .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وقيل : لا يلزمه حكم كل يمين مكفرة .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وكذا قوله « أنا معك » ينوي في يمينه .

انتهى .

وإن لم ينو شيئاً : لم تنعقد يمينه .

جزم به المصنف ، والشارح .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « عَلَى نَذْرٍ ، أَوْ يَمِينٍ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا » وَفَعَلَهُ .

فَقَالَ أَصْحَابُنَا : عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٌ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والحرر ، والشرح ، والنظم ، والوجيز ، والحاوي ، وشرح ابن منبج ، وغيرهم .

وقيل : في قوله « على يمين » يكون يميناً بالنية .

جزم به في الرعاية الصغرى .

وقدمه في الكبرى .

واختار المصنف : أنه لا يكون يميناً مطلقاً .

فقال في المغنى ، والكافي : وإن قال « على يمين » ونوى الخبر : فليس يمين .

على أصح الروايتين .

وإن نوى القسم ، فقال أبو الخطاب : هي يمين .

وقال الشافعي رحمه الله : ليس يمين . وهذا أصح .

وجزم بهذا الأخير في الكافي .

وأطلقهن في الفروع .

وقال : ويتوجه على القولين تخريج : إن أراد إن فعلت كذا وفعله ، وتخرجه لأفعلاً .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : وهذه لام القسم ، فلا تذكر إلا معه مظهراً أو مقدرأ .

وتقدم إذا قال « قسماً بالله » أو « أليّة بالله » .

فأمرناه

إبراهيم : إذا قال « حلفت » ولم يكن حلف . فقال الإمام أحمد رحمه الله : هي كذبة . ليس عليه يمين .

قال المصنف في المغنى ، والكافي ، والشارح : هذا المذهب .

وقدمه في الكافي ، والمغنى ، والشرح ، والرايعتين ، وغيرهم .

واختاره أبو بكر ، وغيره .

وعنه : عليه كفارة . لأنه أقر على نفسه .

وتقدم نظير ذلك في الطلاق . في « باب صريح الطلاق وكنايته » .

الثانية : تقدم انعقاد يمين الكافر .

ويأتي آخر الباب بما يكفر به .

قوله ﴿ فَصَلْ ﴾ فِي كَفَّارَةِ الْيَمِينِ

وَهِيَ تَجْمَعُ تَحْيِيراً وَتَرْتِيباً . فَيُخَيَّرُ فِيهَا بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : إِطْعَامُ

عَشْرَةِ مَسَاكِينِ ﴿ .

وسواء كان جنساً أو أكثر .

﴿ أَوْ كِسْوَتُهُمْ ﴾ .

ويجوز أن يطعم بعضاً ويكسو بعضاً . على الصحيح من المذهب . نص عليه

وفيه قول قاله أبو المعالي : لا يجوز ذلك ، كبقية الكفارات من جنسين -
وكتفق مع غيره ، أو إطعام وصوم .

قال في القاعدة الحادية بعد المائة : وفيه وجه : لا يجزىء .

ذكره المجد في شرح الهداية ، في « باب زكاة الفطر » .

قوله ﴿ وَالْكُسُوفُ لِلرَّجُلِ : ثَوْبٌ يُجْزِيهِ أَنْ يُصَلَّى فِيهِ . وَلِلْمَرْأَةِ :

دِرْعٌ وَخِمَارٌ ﴾ .

الصحيح من المذهب : أنه يلزمه من الكسوة ما يجزىء صلاة الآخذ فيه

مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب . وقطعوا به .

وقال في التبصرة : ما يجزىء صلاة الفرض فيه .

وكذا نقل حرب : يجوز فيه الفرض .

تنبيه : ظاهر كلام المصنف : إجزاء ما يسمى كسوة . ولو كان عتيقاً . وهو

صحيح ، إذا لم تذهب قوته .

جزم به في القروع ، وغيره .

وقال في المغنى ، والشرح : يجزىء الحرير .

وقال في الترغيب : يجزىء ما يجوز للآخذ لبسه .

فائدة : لو أطمع خمسة ، وكسى خمسة : أجزاء . على الصحيح من المذهب -

وعليه الأصحاب .

وخرج عدم الإجزاء كإعطائه في الجبران شاة وعشرة دراهم .

وتقدم ذلك قريباً .

ولو أطمعه بعض الطعام ، وكساه بعض الكسوة : لم يجزئه .

وإن أعتق نصف عبد ، وأطمع خمسة مساكين ، أو كساهم : لم يجزئه .

ولو أتى ببعض واحد من الثلاثة ، ثم عجز عن تمامه . فقال المصنف وجماعة :
ليس له التتميم بالصوم .

قال الزركشى : وقد يقال بذلك ، كما فى الغسل والوضوء مع التيمم .
وأجاب عنه المصنف .

ورده الزركشى .

وتقدم فى الظهار « إذا أعتق نصفى عبيد » .

قوله ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ : فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ﴾ .

لا ينتقل إلى الصوم إلا إذا عجز عجزاً كعجزه عن زكاة الفطر . على الصحيح
من المذهب .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وجزم به الخرقي ، والزركشى ، وغيرهما .

وقيل : كعجزه عن الرقبة فى الظهار . على ما تقدم فى كتاب الظهار .

وهو ظاهر كلامه فى الشرح .

وتقدم هناك أيضاً : هل الاعتبار فى الكفارة بحالة الوجوب ، أو بأغلب

الأحوال ؟ فى كلام المصنف .

قوله ﴿ مُتَتَابِعَةً ﴾ .

على الصحيح من المذهب .

والمنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله : وجوب التسابع فى الصيام إذا لم

يكن عذر .

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : هذا ظاهر المذهب .

قال الزركشى : هذا المشهور والمختار للأصحاب .

وجزم به فى الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ،

وغيرهم .

وقدمه في المعنى ، والمحرم ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،
والفروع ، وغيرهم .

وعنه : له تفريقها .

فأئرة : لو كان له مال غائباً ، ويقدر على الشراء بنسيئة : لم يجزئه الصوم .
على الصحيح من المذهب . وقطع به الأكثر .

قال الزركشي : بلا نزاع أعلمه .

وقيل : يجزئه فعل الصوم .

وتقدم ذلك في كلام المصنف في الظهار .

وإن لم يقدر على الشراء مع غيبة ماله : أجزاء الصوم . على الصحيح من

المذهب .

صححه في الرعايتين .

وقدمه في المحرم ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا يجزئه الصوم .

قدمه الزركشي ، وقال : هو مقتضى كلام الخرقى . ومختار عامة الأصحاب .

حتى إن أبا محمد ، وأبا الخطاب ، والشيرازي وغيرهم : جزموا بذلك .

وتقدم ذلك وغيره مستوفى في كفارة الظهار .

وتقدم هناك « إذا شرع في الصوم ثم قدر على العتق ، هل يلزمه الانتقال

أم لا ؟ » .

قوله ﴿ إِنْ شَاءَ قَبْلَ الْحِنْتِ ، وَإِنْ شَاءَ بَعْدَهُ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ،

والمحرم ، والوجيز . وغيرهم من الأصحاب .

وقدمه في الفروع ، وغيره .
وقال في الواضح - على رواية حنثه بعزمه على مخالفة يمينه بنيته - : لا يجوز .
بل لا يصح .
وفيه رواية : لا يجوز التكفير قبل الحنث بالصوم . لأنه تقديم عبادة ،
كالصلاة .
واختار ابن الجوزي في التحقيق : أنه لا يجوز ، كحنث محرم في وجه .
وأما الظاهر وما في حكمه : فلا يجوز له فعل ذلك إلا بعد الكفارة ، على
ما مضى في بابه .

فوائد

إمراها : حيث قلنا بالجواز : فالتقديم والتأخير سواء في الفضيلة . على
الصحيح من المذهب .
قال في القواعد الأصولية وغيره : هذا المذهب .
اختاره المصنف ، وغيره .
وعنه : التكفير بعد الحنث أفضل .
وقاله ابن أبي موسى .
قلت : وهو الصواب . للخروج من الخلاف .
وعورض بتعجيل النفع للفقراء .
ونقل ابن هانيء : قبله أفضل .
ونقل ابن منصور : تقدم الكفارة واجبة . فله أن يقدمها قبل الحنث .
لا تكون أكثر من الزكاة .

الثانية : ظاهر كلام المصنف : أن التخيير جار ، إن كان الحنث حراماً .
وهو ظاهر كلام الخرقى ، وكثير من الأصحاب . وهو أحد الوجهين .

والوجه الثاني : لا يجزئه التكفير قبل الحنث .

قدمه في الرعاية الكبرى .

وأطلقهما الزركشي . وتقدم قريباً .

الثالث : الكفارة قبل الحنث محللة لليمين للنص .

الرابعة : لو كفر بالصوم قبل الحنث لفقره ، ثم حنث وهو موسر ، فقال

المصنف في المغنى ، والشارح ، وغيرهما : لا يجزئه . لأننا تبيننا أن الواجب غير ما أتى به .

قال في القاعدة الخامسة : وإطلاق الأكثر مخالف لذلك . لأنه كان فرضه

في الظاهر .

الخامسة : نص الإمام أحمد رحمه الله على وجوب كفارة اليمين والنذر على

الفور إذا حنث . وهو الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يجبان على الفور .

قال ذلك ابن تميم ، والقواعد الأصولية ، وغيرهما .

وتقدم ذلك في أول « باب إخراج الزكاة » .

قوله ﴿ وَمَنْ كَرَّرَ أَيْمَانًا قَبْلَ التَّكْفِيرِ : فَمَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ .

يعنى : إذا كان موجبها واحداً .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . منهم القاضى .

وذكر أبو بكر : أن الإمام أحمد رحمه الله رجع عن غيره .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

وحزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، والهداية

والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم .

قال ناظم المفردات : هذا الأشهر .
وهو من مفردات المذهب .
وعنه : لكل يمين كفارة . كما لو اختلف موجبها .
ومحل الخلاف : إذا لم يكفر .
أما إن كفر بيمينه في أحدها ، ثم حنث في غيرها : فعليه كفارة ثانية
بلا ريب .

قوله ﴿ وَالظَّاهِرُ : أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ عَلَى فِعْلٍ وَاحِدٍ : فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ ،
وَإِنْ كَانَتْ عَلَى أَفْعَالٍ : فَعَمَلِيَّةٌ لِكُلِّ يَمِينٍ كَفَّارَةٌ ﴾ .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
حكاهما في الفروع ، وغيره .
فالذى على فعل واحد نحو « والله لاقت ، والله لاقت » وما أشبهه .
والذى على أفعال نحو « والله لاقت ، والله لاقت » وما أشبهه .
واختاره في العمدة .

ونقل عبد الله : أعجب إلى أن يعلظ على نفسه إذا كرر الأيمان : أن يعتقد
رقبة ، فإن لم يمكنه : أطعم .

فأمرناه

إصراهما : مثل ذلك في الحكم : الحلف بنذور مكررة ، أو بطلاق مكفر . قاله
الشيخ تقي الدين رحمه الله .

نقل ابن منصور - فيمن حلف نذوراً كثيرة مسماة إلى بيت الله - « أن لا يكلم
أباه أو أخاه » فعليه كفارة يمين .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : فيمن « قال الطلاق يلزمه لأفعل كذا »
وكرره : لم يقع أكثر من طلاقة إذا لم ينو . انتهى .

الثانية : لو حلف يميناً على أجناس مختلفة : فعليه كفارة واحدة ، حنث في الجميع ، أو في واحد . وتنحل يمينه في البقية .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَتْ الْإِيمَانُ مُخْتَلِفَةً الْكَفَّارَةَ - كَالظَّهَارِ وَالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى - فَلِكُلِّ يَمِينٍ كَفَّارَتَهَا ﴾ .

بلا نزاع . لا انتفاء التداخل لعدم الاتحاد .

قوله ﴿ وَكَفَّارَةُ الْعَبْدِ : الصِّيَامُ . وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ مَنَعُهُ مِنْهُ ﴾ .

وهذا المذهب . نص عليه . وعليه الأصحاب .

وقيل : إن حلف بإذنه فليس له منعه ، وإلا كان له منعه .

وكذا الحكم في نذره .

قاله في الفروع ، وغيره .

فائدة : اعلم أن تكفير العبد بالمال في الحج والظهار والأيمان ونحوها للأصحاب فيها طرق .

أمرها : البناء على ملكه وعدمه .

فإن قلنا : يملك ، فله التكفير بالمال في الجملة وإلا فلا .

وهي طريقة القاضى ، وأبى الخطاب ، وابن عقيل ، وأكثر المتأخرين .

لأن التكفير بالمال يستدعى ملك المال . فإذا كان هذا غير قابل للملك

بالسكينة ففرضه الصيام خاصة .

وعلى القول بالملك : فإنه يكفر بالاطعام .

وهل يكفر بالعتق ؟ على روايتين .

وهل يلزمه التكفير بالمال ، أو يجوز له مع أجزاء الصيام ؟ .

قال ابن رجب في الفوائد : المتوجه إن كان في ملكه مال ، فأذن له السيد

بالتكفير منه : لزمه ذلك . وإن لم يكن في ملكه ، بل أراد السيد أن يملكه ليكفر : لم يلزمه ، كالحرم المعسر إذا بذل له مال .

قال : وعلى هذا يتنزل ما ذكره صاحب المغنى من لزوم التكفير بالمال في الحج ، ونفى اللزوم في الظهار .

الطريقة الثانية : في تكفيره بالمال بإذن السيد روايتان مطلقتان ، سواء قلنا يملك أو لا يملك .

حكاهما القاضي في المحررد عن شيخه ابن حامد ، وغيره من الأصحاب . وهي طريقة أبي بكر .

فوجه عدم تكفيره بالمال ، مع القول بالملك : أن تملكه ضعيف لا يحتمل المواصلة .

ووجه تكفيره بالمال ، مع القول بانتفاء ملكه : له مأخذان .

أمرهما : أن تكفيره بالمال إنما هو تبرع له من السيد وإباحة . والتكفير عن الغير لا يشترط دخوله في ملك المكفر عنه ، كما نقول في رواية في كفارة الجامع في رمضان إذا عجز عنها - وقلنا : لا يسقط تكفير غيره عنه إلا بإذنه - جاز أن يدفعها إليه . وكذلك في سائر الكفارات على إحدى الروايتين . ولو كانت قد دخلت في ملكه : لم يجوز أن يأخذها هو . لأنه لا يكون حينئذ إخراجاً للكفارة .

والأخر الثاني : أن العبد ثبت له ملك قاصر بحسب حاجته إليه ، وإن لم يثبت له الملك المطلق التام . فيجوز أن يثبت له في المال المكفر به ملك يبيع له التكفير بالمال ، دون بيعه وهبته ، كما أثبتنا له في الأمة ملكاً قاصراً أبيع له به التسرى بها دون بيعها وهبتها .

وهذا اختيار الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وقال الزركشي - في « باب الفدية » - : ذهب كثير من متقدمي الأصحاب : إلى أن له التكفير بإذن السيد ، وإن لم نقل بملكه ، بناء على أحد القولين ، من أن الكفارة لا يشترط دخولها في ملك المكفر عنه ، وأنه يثبت له ملك خاص بقدر ما يكفر . انتهى .

وقال في - « كتاب المظهار » - : ظاهر كلام أبي بكر - وطائفة من متقدمي الأصحاب . وإليه ميل أبي محمد - جواز تكفيره بالمال بإذن السيد . وإن لم نقل إنه يملك . ولهم مدركان .

أمرهما : أنه يملك القدر المكفر به ملكاً خاصاً .

والثاني : أن الكفارة لا يلزم أن تدخل في ملك المكفر . انتهى .

ووجه التفريق بين العتق والإطعام : أن التكفير بالعتق يحتاج إلى ملك بخلاف الإطعام . ذكره ابن أبي موسى .

ولهذا لو أمر من عليه الكفارة رجلاً أن يطعم عنه ، ففعل : أجزأ .

ولو أمره أن يعتق عنه : ففي إجزائه عنه روايتان .

ولو تبرع الوارث بالإطعام الواجب عن مورثه : صح .

ولو تبرع عنه بالعتق : لم يصح .

ولو أعتق الأجنبي عن الموروث : لم يصح . ولو أطعم عنه فوجهان .

وقال في الفروع : ويكفر العبد بالإطعام بإذنه .

وقيل : ولو لم يملك . وفيه يعتق روايتان .

اختار أبو بكر - ومال إليه المصنف وغيره - جواز تكفيره بالعتق .

قال في الفروع : فإن جاز وأطلق ، ففي عتقه نفسه وجهان . انتهى .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والقواعد الأصولية .

قلت : الصواب الجواز والإجزاء .

قال الزركشى : جاز ذلك على مقتضى قول أبي بكر .

تفسير : حيث جاز له التكفير بإذن السيد . فقال القاضى ، وابن عقيل ،
والمصنف ، وغيرهم : يلزمه التكفير .

وقال المصنف - فى الكفارات - لا يلزمه على كلا الروايتين . وإن أذن له

سيده .

وقال الزركشى - فى الظهار - : تردد الأصحاب فى الوجوب والجواز .
وتقدم معناه قريباً .

الطريقة الثالثة : أنه لا يجرىء التكفير بغير الصيام بحال على كلا الطريقتين

وهو ظاهر كلام أبي الخطاب فى « كتاب الظهار » وصاحب التلخيص وغيرهما

لأنه - وإن قلنا : يملك - فلا يملكه ضعيف ، فلا يكون مخاطباً بالتكفير بالمال بالكلية
فلا يكون فرضه غير الصيام بالأصالة ، بخلاف الحر العاجز . فإنه قابل للتملك التام .

قال ابن رجب : ومن هنا - والله أعلم - قال الخرقى - فى العبد إذا حنث ، ثم

عتق - : لا يجرئه التكفير بغير الصوم . بخلاف الحر المعسر إذا حنث ثم أيس .

وقال أيضاً - فى العبد إذا فاته الحج - يصوم عن كل مد من قيمة الشاة يوماً .

وقال فى الحر المعسر : يصوم فى الإحصار صيام المتمتع .

قوله ﴿ وَمَنْ نَصِفَهُ حُرٌّ : فَحُكْمُهُ فِي الْكِفَارَةِ حُكْمُ الْأَحْرَارِ ﴾ .

هذا المذهب مطلقاً . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به فى المغنى ، والشرح ، ونصراه ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه فى الفروع ، وغيره .

وقيل : لا يكفر بالمال .

فأثرة : يكفر الكافر - ولو كان مرتدأ - بغير الصوم . لأن يمينه تنعقد

كالمسلم . كما تقدم .

باب جامع الأيمان

قوله ﴿ يُرْجَعُ فِي الْإِيمَانِ إِلَى النِّيَّةِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .

وقال القاضى : يقدم عموم لفظه على النية احتياطاً .

تفسير : قوله « يرجع في الأيمان إلى النية » مقيد بأن يكون الحالف بها غير

ظالم . نص عليه . على ما تقدم ، وأن يحتملها لفظه مطلقاً . على الصحيح من المذهب .

قدمه في الرعايتين .

وجزم به أبو محمد الجوزى .

وصححه في تصحيح المحرر .

وقال في المحرر ، وجماعة : ويقبل منه في الحكم إذا قرب الاحتمال ، وإن

قوى بُعده منه : لم يقبل . وإن توسط : فروايتان .

وأطلقهما في الفروع .

وتقدم ذلك في أول « باب التأويل في الحلف » .

وتقدم تصوير بعض مسائل من ذلك ، وذكر الخروج من مضايق الأيمان .

مستوفى في « باب التأويل في الحلف » في أوله وآخره . فليراجع .

قوله ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ : رُجِعَ إِلَى سَبَبِ الْيَمِينِ وَمَا هَيَّجَهَا ﴾

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وجزم به الخرقى ، والوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، والمنور ، ومنتخب

الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

قال في الفروع : وقدم السبب على النية الخرقى ، والإرشاد ، والمبهيج .

وحكى رواية .

وقدمه القاضى بموافقته للوضع .

وعنه : يقدم عموم لفظه على سبب اليمين احتياطاً .

وذكر القاضى : وعلى النية أيضاً . انتهى .

وقال الزركشى : اعتمد عامة الأصحاب تقديم النية على السبب .

وعكس ذلك الشيرازى . فقدم السبب على النية . انتهى .

قلت : وقطع به فى الإرشاد .

وقول صاحب الفروع « وقدم الخرق السبب على النية » غير مسلم .

وقال الزركشى أيضاً - لما تكلم على كلام الخرقى - : إذا لم ينو شيئاً -

لا ظاهر اللفظ ، ولا غير ظاهره - رجع إلى سبب اليمين وما هيجهما ، أى أثارها .

فإذا حلف « لا بأوى مع امرأته فى هذه الدار » وكان سبب يمينه غيضاً من

جهة الدار لضرر لحقه من جيرانها ، أو منة حصلت عليه بها ونحو ذلك : اختصت

يمينه بها كما هو مقتضى اللفظ .

وإن كان لفظ من المرأة يقتضى جفائها ، ولا أثر للدار فيه : تعدى ذلك إلى

كل دارٍ للمحلوف عليها بالنص . وما عداها بعلة الجفاء التى اقتضاها السبب .

وكذلك إذا حلف « لا يدخل بلداً » لظلم رآه فيه ، و « لا يكلم زيداً »

لشربه الخمر . فزال الظلم ، وترك زيد شرب الخمر : جاز له الدخول والكلام ،

لزوال العلة المقتضية لليمين .

وكلام الخرقى يشمل ما إذا كان اللفظ خاصاً ، والسبب يقتضى التعميم ، كما

مثلناه أولاً ، أو كان اللفظ عاماً والسبب يقتضى التخصيص ، كما مثلناه ثانياً .

ولانزاع بين الأصحاب - فيما علمت - فى الرجوع إلى السبب المقتضى للتعميم -

واختلف فى عكسه .

فقيل : فيه وجهان .

وقيل : روايتان .

وبالجملة : فيه قولان ، أو ثلاثة .

أمرها : - وهو المعروف عن القاضى فى التعليق وفى غيره ، واختيار عامة أصحابه : الشريف ، وأبى الخطاب فى خلافهما - : يؤخذ بعموم اللفظ . وهو مقتضى نص الإمام أحمد رحمه الله . وذكره .

والقول الثانى - وهو ظاهر كلام الخرقى ، واختيار أبى محمد ، وحكى عن القاضى فى موضع - : يحمل اللفظ العام على السبب . ويكون ذلك السبب مبنياً على أن العام أريد به خاص .

والقول الثالث : لا يقتضى التخصيص فيما إذا حلف « لا يدخل البلد » لظلم رآه فيه . ويقتضى التخصيص فيما إذا دعى إلى غداء ، تحلف « لا يتعدى » أو حلف « لا يخرج عبده ولا زوجته إلا بأذنه » والحال يقتضى ماداماً كذلك . وقد أشار القاضى إلى هذا التعليق . انتهى كلام الزركشى .

وقال فى القاعدة الرابعة والعشرين بعد المائة - وتبعه فى القواعد الأصولية - : هل يخص اللفظ العام بسببه الخاص ، إذا كان السبب هو المقتضى له ، أم يقتضى بعموم اللفظ ؟ فيه وجهان .

أمرهما : العبرة بعموم اللفظ .

اختاره القاضى فى الخلاف ، والآمدى ، وأبو الفتح الحلوانى ، وأبو الخطاب ،

وغيرهم .

وأخذوه من نص الإمام أحمد رحمه الله فى رواية على بن سعيد ، فيمين حلف لا يصطاد من نهر ، لظلم رآه فيه . ثم زال الظلم . قال الإمام أحمد رحمه الله : النذر يوفى به .

والوجه الثانى : العبرة بخصوص السبب ، لا بعموم اللفظ .

وهو الصحيح عند صاحب المغنى ، والبلغة ، والمحزر .
لكن المجد استثنى صورة النهر وما أشبهها ، كمن حلف « لا يدخل بلداً »
لظلم رآه فيه . ثم زال الظلم .

فجعل العبرة في ذلك بعموم اللفظ .

وعَدَّى المصنف الخلاف إليها .

ورجحه ابن عقيل في عمد الأدلة ، وقال : هو قياس المذهب .

وجزم به القاضى في موضع من المجرد .

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله .

وفرق بينه وبين مسألة النهر المنصوصة ، وذكره .

قال في القواعد : وهذا أحسن .

وقد يكون لَحَظَ هذا جَدُّه .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لِيَقْضِيَهُ حَقَّهُ غَدًا . فَقَضَاهُ قَبْلَهُ : لَمْ يَحْنَثْ ﴾
إِذَا قَضَاهُ قَبْلَ الْغَدِ لَمْ يَحْنَثْ ، إِذَا قَصَدَ أَنْ لَا يُجَاوِزَهُ قَوْلًا وَاحِدًا .
وكذا لا يحنث أيضاً إذا كان السبب يقتضيه ، وإلا حنث . على الصحيح
من المذهب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وصححه المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعند القاضى ، وأصحابه : لا يحنث ، ولو كان السبب لا يقتضيه أيضاً .

وتقدم كلام الزركشى ونقله .

فأئرة : مثل ذلك في الحكم : لو حلف « لا أكل شيئاً غداً » أو « لا يبعثه »

أو « لأفعلنه » .

فأما إن حلف « لأقضيته حقه غداً » وقصد مطلقه ، فقضاه قبله : حنث .
قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارًا ، وَنَوَى الْيَوْمَ : لَمْ يَحْنَثْ بِالذُّخُولِ فِي غَيْرِهِ ﴾ .

ويقبل قوله في الحكم . على الصحيح من المذهب .
قدمه في الفروع .

وعنه : لا يقبل في الحكم . ويدين فيما بينه وبين الله تعالى .
قوله ﴿ وَإِنْ دُعِيَ إِلَى غَدَاءٍ ، فَحَلَفَ لَا يَتَّغَدَّى : اخْتَصَمَتْ يَمِينُهُ بِهِ إِذَا قَصَدَهُ ﴾ .

وهذا المذهب .

قال في الفروع : لم يحنث بغيره . على الأصح .
وجزم به في المغنى ، والمجد ، والشرح ، والوجيز ، وشرح ابن منجا ، وغيرهم .
وجزم به القاضى في الكفاية .
وعنه : يحنث .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَشْرَبُ لَهُ الْمَاءَ مِنَ الْعَطَشِ » يَقْصِدُ قَطْعَ الْمَنَّةِ ﴾ أو كان السبب قطع المنة .

﴿ حَنْثَ بَأْكُلِ خُبْرِهِ ، وَاسْتِعَارَةَ دَابَّتِهِ وَكُلِّ مَا فِيهِ الْمَنَّةُ ﴾ .
وهذا المذهب مطلقاً . وعليه الأصحاب .

وذكر ابن عقيل : لا أقل ، كقعوده في ضوء ناره .

نفيه : قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَلْبَسُ ثَوْبًا مِنْ غَزْلِهَا » يَقْصِدُ قَطْعَ مِثْمَتِهَا ، فَبَاعَهُ وَاشْتَرَى بِثَمَنِهِ ثَوْبًا : حَنْثٌ ﴾ .
وكذا إن اتفَع بثمره .

ومفهومه : أنه لو انتفع بشيء من مالها غير الغزل وثمنه : أنه لا يحنث . وهو صحيح ، وهو المذهب .

جزم به في المعنى ، والشرح .

وقدمه في الفروع .

وقيل : يحنث بقدر منته فأزيد .

جزم به في الترغيب .

وفي التعليقات ، والمفردات ، وغيرهما : يحنث بشيء منها . لأنه لا يمحو منها

إلا بالامتناع مما يصدر عنها مما يتضمن منته ، ليخرج مجرى الوضع العرفي .

وكذا سوى الأدمى البغدادي في منتخبه بينها وبين التي قبلها . وأنه يحنث

بكل ما فيه منته .

وقال في الروضة : إن « حلف لا يأكل له خبزاً » والسبب المنته : حنث بأكل

غيره كائناً ما كان . وأنه إن حلف « لا يلبس ثوباً من غزلها » فلبس عمامة أو

عكسه ، إن كانت امتدت بغزلها : حنث بكل ما يلبسه منه . انتهى .

وكذا منع ابن عقيل الحالف على خبز غيره من لحمه ومائه .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْوِي مَعَهَا فِي دَارٍ » يُرِيدُ جَفَاءَهَا ، وَلَمْ

يَكُنْ لِلدَّارِ سَبَبٌ هَيِّجَ يَمِينَهُ ، فَأَوَى مَعَهَا فِي غَيْرِهَا : حَنِثَ ﴾ .

وكذا لو حلف . فقال « لا عدت رأيتك تدخليها » ينوي منعها : حنث

ولو لم يرها .

ونقل ابن هانيء : أقل الإيواء ساعة .

وجزم به في الترغيب .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لِعَامِلٍ : لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِإِذْنِهِ . فَعُزِلَ ، أَوْ عَلَى

زَوْجَتِهِ فَطَلَقَهَا ، أَوْ عَلَى عَبْدِهِ فَأَعْتَقَهُ وَنَحْوَهُ . يُرِيدُ مَا دَامَ كَذَلِكَ :

انْحَلَّتْ يَمِينُهُ . وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ : انْحَلَّتْ يَمِينُهُ أَيْضًا . ذَكَرَهُ الْقَاضِي . لِأَنَّ الْحَالَ تَصَرَّفُ الْيَمِينُ إِلَيْهِ ﴿ .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز .

قال المصنف هنا : هذا أولى . لأن السبب يدل على النية . فصار كالمثبوت سواء . وذكر القاضي أيضاً ، في موضع آخر : أن السبب إذا كان يقتضى التعميم ، عممها به . وإن اقتضى الخصوص - مثل من نذر لا يدخل بلداً لظلم رآه فيه - فزال الظلم - فقال الإمام أحمد رحمه الله : النذري يوفى به .

قال في الفروع : ومع السبب فيه روايتان .

ونصه : يحنث .

وتقدم كلام الزركشى ، وصاحب القواعد .

وقال في المغنى ، والشرح : وإن لم يكن له فيه نية ، فكلام الإمام أحمد رحمه الله : يقتضى روايتين ، وذكراه .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ «لَأَرَأَيْتُ مُنْكَرًا إِلَّا رَفَعْتُهُ إِلَى فُلَانٍ الْقَاضِي»

فَعَزَلَ : انْحَلَّتْ يَمِينُهُ ، إِنْ نَوَى مَا دَامَ قَاضِيًا ﴾ .

قال ابن نصر الله في - حواشيه على الفروع - : قوله « انحلَّت يمينه » فيه نظر . لأن المذهب عود الصفة . فيحمل على أنه نوى تلك الولاية . وذلك النكاح ونحوه . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ : اِحْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ﴾ .

وهما روايتان . وهما كالوجهين المتقدمين في المسألة التي قبلها .

أمرهما : تنحل يمينه .

صححه في التصحيح .

وهو ظاهر كلامه في الوجيز . وظاهر ما اختاره المصنف أولاً .

والوجه الثاني : لاتنحل يمينه .

قال في الفروع : ونصه يحنث .

قال القاضى : قياس المذهب : لاتنحل يمينه .

وتقدم كلام الزركشى ، وصاحب القواعد . لأن هذه المسائل من جملة القاعدة .

وقال في الترغيب : إن كان السبب أو القرائن تقتضى حالة الولاية : اختص

بها . وإن كانت تقتضى الرفع إليه بيمينه - مثل أن يكون مرتكب المنكر قرابة الوالى مثلاً وقصد إعلامه بذلك لأجل قرابته - : تناول اليمين حال الولاية والعزل . وإلا فوجهان .

فعلى الوجه الأول : لو رأى المنكر فى ولايته فأمكنه رفعه ، فلم يرفعه إليه حتى

عزل : لم يبر برفعه إليه فى حال عزله .

وهل يحنث بعزله ؟ فيه وجهان .

وأطلقهما فى المعنى ، والشرح ، والفروع .

أمرهما : يحنث بعزله .

قلت : وهو أولى .

والوجه الثاني : لا يحنث بعزله .

وإن مات قبل إمكان رفعه إليه : حنث أيضاً على الصحيح .

قدمه فى المعنى ، والشرح .

وقيل : لا يحنث .

وهو احتمال فى المعنى ، والشرح .

قلت : وهو أولى .

وأطلقهما فى الفروع .

وأما على الوجه الثانى - وهو كون يمينه لانتحل فى أصل المسألة ، لورفعه إليه بعد عزله - برّ بذلك .

فأمره : إذا لم يعين الوالى إذن ، ففى تعيينه وجهان فى الترغيب . للتردد بين تعيين العهد والجنس . وتابعه فى الفروع .

وقال فى الترغيب أيضاً : لو علم به بعد علمه ، فقبل : فات البر ، كما لو رآه معه . وقيل : لا لإمكان صورة الرفع .

فعلى الأول : هو كإبرائه من دين بعد حلفه ليقضينه . وفيه وجهان . وكذا قوله - جواباً لقولها « تزوجت عليّ » - « كل امرأة لى طالق » تطلق على نصه .

وقطع به جماعة ، أخذاً بالأعم من لفظ وسبب .
قوله ﴿ فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ ﴾ يعنى : النية ، وسبب اليمين ، وما هيئها ﴿ رُجِعَ إِلَى التَّعْيِينِ ﴾ هذا المذهب .

جزم به هنا فى المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، ومنتخب الأدمى البغدادى .

وقدمه فى الفروع ، والرعايتين ، وغيرهم .
وصححه فى المحرر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .
وقيل : يقدم الاسم شرعاً أو عرفاً أو لغة على التعيين .
وقال فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة :
فإن عدم النية والسبب رجعنا إلى ما يتناوله الاسم .

فإن اجتمع الاسم والتعيين ، أو الصفة والتعيين : غلبنا التعيين .
فإن اجتمع الاسم والعرف ، فقال فى المذهب ، والخلاصة : فأيهما يغلب ؟ فيه وجهان .

قال في الهداية : فقد اختلف أصحابنا. فتارة غلبوا الاسم . وتارة غلبوا العرف .
قال في الفروع : وذكر يوسف بن الجوزي النية ، ثم السبب ، ثم مقتضى
لفظه عرفاً ، ثم لغة . انتهى .

وقال في المذهب الأحمد : النية ، ثم السبب ، ثم التعمين ، ثم إلى ما يتناوله
الاسم . وإن كان للفظ عرف غالب ، حمل كلام الخالف عليه .

قوله ﴿ فَإِذَا حَلَفَ ﴾ « لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ هَذِهِ » فَدَخَلَهَا . وَقَدْ
صَارَتْ فِضَاءً ، أَوْ حَمَامًا ، أَوْ مَسْجِدًا ، أَوْ بَاعَهَا . أَوْ « لَا لَبِسْتُ هَذَا
الْقَمِيصَ فَجَعَلَهُ سَرَاوِيلَ ، أَوْ رِدَاءً ، أَوْ عِمَامَةً وَلَبِسَهُ . أَوْ « لَا كَلَّمْتُ
هَذَا الصَّبِيَّ » فَصَارَ شَيْخًا ، أَوْ « امْرَأَةَ فُلَانٍ » أَوْ « صَدِيقَهُ فُلَانًا »
أَوْ « غُلَامَهُ سَعْدًا » فَطُلِّقَتِ الزَّوْجَةُ ، وَزَالَتِ الصَّدَاقَةُ ، وَعَتَقَ
الْعَبْدُ ، وَكَلَّمَهُمْ . أَوْ « لَا أَكَلْتُ لَحْمَ هَذَا الْحِمْلِ » فَصَارَ كِبْشًا ، أَوْ
« لَا أَكَلْتُ هَذَا الرُّطْبِ » فَصَارَ تَمْرًا أَوْ دِبْسًا ﴿ نص عليه ﴾ أَوْ خَلًّا
أَوْ « لَا أَكَلْتُ هَذَا اللَّبَنِ » فَتَغَيَّرَ ، أَوْ عَمِلَ مِنْهُ شَيْءٌ فَأَكَلَهُ : حَنْثَ
فِي ذَلِكَ كُلِّهِ ﴿ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : اختاره عامة الأصحاب . منهم ابن عقيل في التذكرة .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . وهو أصح .

قال في الفروع - بعد أن ذكر ذلك كله وغيره - : إذا فعل ذلك ، ولا نية

ولا سبب : حنث .

وحزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .

ويحتمل أن لا يحنث .

واختاره ابن عقيل .

واختار القاضي ، والمصنف ، والشارح : أنه لو حلف « لا أكلت هذه البيضة » فصارت فرخاً ، أو « لا أكلت هذه الحنطة » فصارت زرعاً ، فأكله : أنه لا يحنث .

قالا : وعلى قياسه لو حلف « لا شربت هذا الخمر » فصار خلا .

فاستثنوا هذه المسائل من أصل هذه القاعدة .

قال الزركشى : وعن ابن عقيل : أنه طرد القول حتى في البيضة والزرع .

قال الزركشى : ولعله أظهر .

قلت : وهو المذهب كما تقدم .

فأثرة : لو حلف « لا يدخل دار فلان » ولم يقل « هذه » أو « لا أكلت

التمر الحديث » فعتق ، أو « الرجل الصحيح » فرض ، أو « لا دخلت هذه

السفينة » فنقضت ثم أعيدت ففعل : حنث بلا نزاع في ذلك ، إلا أن في السفينة

احتمالاً بعدم الحنث .

قوله ﴿ فَإِنْ عُدِمَ ذَلِكَ ﴾ يعني : النية ، وسبب اليمين ، وما هيجهما

والتعيين ﴿ رَجَعْنَا إِلَى مَا يَتَنَاوَلُهُ الْأَسْمُ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والوجيز ، ومنتخب الأدمي

وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، والرعايتين .

وصححه في المحرر ، والنظم ، والحاوى ، وغيرهم .

وقيل : يقدم ما يتناوله الاسم على التعيين ، وتقدم ذلك .

وتقدم كلام يوسف بن الجوزي : فإنه يقدم النية ، ثم السبب ، ثم مقتضى لفظه عرفاً ، ثم لغة .

فأثره : الاسم يتناول العرفي ، والشرعي ، واللغوي . فيقدم اللفظ الشرعي والعرفي على اللغوي . على الصحيح من المذهب .

جزم به في المحرر ، والنظم .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

وقيل : عكسه .

وقال ابن عبدوس في تذكرته : يقدم الاسم عرفاً ، ثم شرعاً ، ثم لغة .

فأفادنا تقديم العرفي على الشرعي .

وقدم ولد ابن الجوزي العرف ثم اللغة كما تقدم .

قوله ﴿ وَالْيَمِينُ الْمُطْلَقَةُ تَنْصَرِفُ إِلَى الْمَوْضُوعِ الشَّرْعِيِّ . وَتَتَنَاوَلُ الصَّحِيحَ مِنْهُ . فَإِذَا حَلَفَ لَا يَبِيعُ . فَبَاعَ بَيْنَمَا فَاسِدًا ، أَوْ لَا يَنْكِحُ ، فَنَكَحَ نِكَاحًا فَاسِدًا : لَمْ يَحْنَثْ ﴾

هذا الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به الخرق ، وفي الوجيز ، وشرح ابن منجا ، ومنتخب الأدمي ، وغيرهم .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحرر ، والنظم ،

والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

قال الزركشي : هذا المشهور والمختار من الأوجه .

وعنه : يحنث في البيع وحده .

وقيل : يحنث في بيع ونكاح مختلف فيه .

واختاره ابن أبي موسى .

تغيب : ظاهر كلام المصنف وغيره : أنه يحنث إذا باع بيعاً صحيحاً بشرط الخيار .
وهو كذلك . وهو المذهب مطلقاً .

وقال القاضى فى الخلاف : لو باع بشرط الخيار ، هل يحنث ؟ ينبى على نقل
الملك وعدمه .

وأنكر ذلك المجد عليه .

ذكره فى القاعدة السابعة والخمسين .

فأمره : لو حلف لا يبيع ، فبج حجباً فاسداً : حنث .

قاله فى الفروع ، والراعتين ، والحاوى ، وغيرهم .

قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يُضِيفَ اليمينَ إِلَى شَيْءٍ لَا يُتَّصَرُّ فِيهِ الصَّحَّةُ ، مِثْلَ

أَنْ يَحْلِفَ لَا يَبِيعُ الخمرَ أَو الحَرَّ : فَيَحْنُثُ بِصُورَةِ البَيْعِ ﴾ .

هذا المذهب .

قال المصنف ، والشارح ، وابن منبج فى شرحه : هذا أولى .

قال فى الفروع : حنث فى الأصح

وصححه فى المحرر ، والنظم .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الراعتين ، والحاوى الصغير .

وقيل : لا يحنث مطلقاً .

وهو احتمال فى المعنى ، والشرح .

وذكر القاضى - فى من قال لامراته « إن سرقت منى شيئاً وبعته فأنث

طالق » ففعلت : لم تطلق .

وقال القاضى أيضاً : لو قال « إن طلقت فلانة الأجنبية فأنث طالق » فوجد :

لم تطلق .

فأمرنا

إمراهما : الشراء مثل البيع في ذلك . على الصحيح من المذهب .
وخالف في عيون المسائل في « سرق مني شيئاً وبعته » كما لو حلف :
لا يبيع ، فباع بيعاً فاسداً

الثانية : لو حلف « لا تسريت » فوطيء جاريته : حنث .
ذكره أبو الخطاب ، كخلفه لا يظاً .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .
وجزم به في المنور ، وغيره .
وصححه في النظم ، وغيره .

وقال القاضي : لا يحنث حتى يُنزل ، فخلا كان أو خصياً .

ونقل ابن منصور : إن حلف وليست في ملكه : حنث بالوطء . وإن
حلف وقد ملكها : حنث بالوطء ، بشرط أن لا يعزل .

قاله في الفروع ، وغيره .

وعنه : إن عزل لم يحنث .

وعنه : في مملوكة وقت حلفه . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَصُومُ : لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يَصُومَ يَوْمًا ﴾ .
هذا أحد الوجوه

وهو ظاهر ما جزم به في المستوعب ، والشرح ، وشرح ابن منبج .
وقدمه في الرعايتين .

واختاره المجد في محرره .

وجزم به في الهداية ، والخلاصة .

وقيل : يحنث بالشروع الصحيح . وهو المذهب .

اختاره القاضى ، وغيره .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى النظم ، والفروع ، وقال : قاله الأصحاب .

وقيل : يحنث بالشروع الصحيح إن قلنا : يحنث بفعل بعض المحلوف .

فأمرنا

أمرنا : لو حلف لا يصوم صوماً : لم يحنث حتى يصوم يوماً . بلا نزاع .

الثانية : لو حلف لا يجمع : حنث بإحرامه . على الصحيح من المذهب .

وقيل : لا يحنث إلا بفراغه من أركانه .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لا يُصَلِّي » لَمْ يَحْنَثْ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَةً ﴾ .

يعنى : بسجديتها . هذا أحد الوجوه .

اختاره أبو الخطاب .

قال ابن منجا فى شرحه : هذا أصح .

وقال القاضى : إن « حلف لا صليت صلاة » لم يحنث حتى يفرغ مما يقع عليه

اسم الصلاة . وإن حلف « لا يصلى » حنث بالتكبير .

وهو المذهب . جزم به فى الوجيز .

وقدمه فى المستوعب ، والرعايتين ، والفروع ، والنظم .

وقيل : يحنث إن قلنا حنث بفعل بعض المحلوف .

وهو احتمال للمصنف .

وقيل : لا يحنث حتى تفرغ الصلاة . كقوله « صلاة ، أو صوماً » وكخلفه

ليفعلنه . اختاره فى الحرر .

وقيل : يحنث بصلاة ركعتين .

وهو رواية فى الشرح . لأنه أقل ما يقع عليه اسم الصلاة على رواية .

وقال في الترغيب : على الأول والثاني يخرج إذا أفسده .

فوائد

الأولى : لو كان حال حلقه صائماً أو حاجاً ، ففي حنثه وجهان .
وأطلقهما في الرعاية .

قال في الفروع : وفي حنثه باستدامة الثلاثة وجهان .
يعنى : الصلاة ، والصوم ، والحج .

الثانية : شمل قوله « لا يصلى » صلاة الجنائز . ذكره أبو الخطاب وغيره .
واقصر عليه في الفروع .

قال المجد وغيره : والطواف ليس بصلاة مطلقة ، ولا مضافة . فلا يقال :
صلاة الطواف .

وفي كلام الإمام أحمد رحمه الله : الطواف صلاة .
وقال أبو الحسين وغيره : عن قوله - عليه أفضل الصلاة والسلام - « الطواف
بالبیت صلاة » يوجب أن يكون الطواف بمنزلة الصلاة في جميع الأحكام .
إلا فيما استثناه ، وهو النطق .

وقال القاضى ، وغيره : الطواف ليس بصلاة في الحقيقة . لأنه أبيض فيه
الكلام والأكل . وهو مبنى على المشى . فهو كالسمى .

الثالثة : قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَهَبُ زَيْدًا شَيْئًا وَلَا يُوصِي لَهُ ، وَلَا
يَتَّصِدُّ عَلَيْهِ ﴾ ففعل ، ولم يقبل زيد : حنث .
بلا نزاع أعلمه .

لكن قال في اللوجز ، والتبصرة ، والمستوعب : مثله في البيع . قاله في
الفروع .

والذى رأيت في المستوعب : فإن حلف لا يبيع . فباع ، ولم يقبل المشتري : لم يحنث .

وقال القاضى مثل قول صاحب الموجز ، والتبصرة : في « إن بعثك فأنت حر » .

وقال في الترغيب : إن قال لآخر « إن اشتريته فهو حر » فاشتراه : عتق من بائعه سابقاً للقبول .

وجزم في النظم ، وغيره : أنه إذا حلف « لا يبيع ، ولا يؤجر ، ولا يزوج » فأوجب ، ولم يقبل الآخر : أنه لا يحنث .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَتَّصَدَّقُ عَلَيْهِ فَوَهَبَهُ لَمْ يَحْنَثْ ﴾ هذا المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والخلاصة ، والبلغة ، والحرر ، والنظم ، والمغنى ، والشرح ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : يحنث .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَهَبُهُ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ : حَنِثَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

منهم : القاضى ، والمصنف ، والشارح ، وقدماء .

وصححه في الخلاصة .

وجزم به في الوجيز .

قال في تصحيح الحرر : هذا المذهب .

وقيل : لا يحنث .

اختاره أبو الخطاب في الهداية .

وهو ^(١) ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله ، في رواية حنبل .
واختاره ابن عبدوس في تذكرته .
وجزم به الأدمي في منتخبه .
وأطلقهما في المذهب ، والفروع ، والحاوي الصغير ، والرعايتين .
تفسيه : محل الخلاف في صدقة التطوع .
أما الصدقة الواجبة ، والنذر ، والكفارة ، والضيافة الواجبة : فلا يحث .
قولاً واحداً .

قوله ﴿ وَإِنْ أَعَارَهُ لَمْ يَحْنَثْ ﴾

وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .
منهم : القاضي ، والمصنف ، والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته ، وغيرهم .
وجزم به في الوجيز ، والمنور .
وقدمه في السكافي ، وغيره .
وصححه في المغني ، وغيره .
وقيل : يحث .
قدمه في الهداية .
وهو ظاهر ما قدمه في المحرر .
وصححه في الخلاصة .

وأطلقهما في الفروع ، والمذهب ، والحاوي ، والرعايتين ، والنظم .

قوله ﴿ وَإِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ : حَنْثَ ﴾

وهو المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمحرر ، والوجيز ، وتذكرة
ابن عبدوس ، وغيرهم .

(١) في نسختي الشيخ عبد الله والاستانبولية « وقال : هو »

وصححه في الخلاصة ، وغيره .

وقدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع .

وقيل : لا يحث . كصدقة واجبة ، ونذر ، وكفارة ، وتضييفه ، وإبرائه .

قوله ﴿ وَإِنْ أَوْصَىٰ لَهُ : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .
بلا نزاع أعلمه .

قوله ﴿ وَإِنْ بَاعَهُ وَحَابَاهُ : حَنِثَ ﴾ .
وهو المذهب . صححه في الخلاصة .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى .
وقدمه في الهداية .

ويحتمل أن لا يحث .

وهو لأبي الخطاب في الهداية .

واختاره المصنف ، والشارح ، وابن عبدوس في تذكرته .
وجزم به في المنور .

وأطلقهما في المذهب ، والشرح ، والمحرم ، والفروع ، والحاوي الصغير ،
والرعايتين ، والنظم .

فأيرة : لو أهدى إليه : حث على الصحيح من المذهب .

وقال أبو الخطاب : لا يحث .

قوله ﴿ وَإِذَا حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ اللَّحْمَ » فَأَكَلَ الشَّحْمَ ، أَوِ الْمَخَّ .
أَوِ الْكَبِدَ ، أَوِ الطُّحَالَ ، أَوِ الْقَلْبَ ، أَوِ الْكَرْشَ ، أَوِ الْمُضْرَانَ ،
أَوِ الْإِلْيَةَ ، أَوِ الدَّمَاعَ ، أَوِ الْقَانِصَةَ : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال القاضى : يحنث بأكل الشحم الذى على الظهر والجنب . وفى تضاعيف اللحم ، وهو لحم .

ولا يحنث بأكله من حلف « لا يأكل شحماً » على ما يأتى .
وكذلك الحكم فى أنه لا يحنث بأكله الكئيلة ، والكراع . فلا يحنث فى ذلك كله ، إلا أن ينوى اجتناب الدسم . فإذا نوى ذلك حنث .

تنبيه : ظاهر كلامه : أنه لو أكل لحم الرأس ، أو لحمًا لا يؤكل : أنه يحنث . وهو أحد الوجهين .

وأطلقهما فى الفروع ، والرعايتين ، والنظم .

قال أبو الخطاب : يحنث بأكل لحم الخلد .

قال الزركشى : وهو مناقض لاختياره فى الهداية . فيما إذا حلف « لا يأكل رأساً » لم يحنث إلا بأكل رأس جرت العادة بأكله منفرداً . فنقلب العرف .

قال فى الخلاصة : يحنث بأكل لحم الرأس فى الأصح .

وأطلقهما فى المحرر ، والحاوى فى أكل لحم لا يؤكل .

قال الزركشى : ظاهر كلام المحرقى : أنه يحنث بأكل كل لحم . فتدخل

اللحوم المحرمة ، كالحم الخنزير ونحوه .

وهو أشهر الوجهين . وبه قطع أبو محمد . انتهى .

وجزم ابن عبدوس فى تذكرته : أنه يحنث بلحم الرأس وبلحم غير ما كول .

قال فى المذهب : حنث بأكل الرأس فى ظاهر المذهب .

والوجه الثانى : لا يحنث حتى ينويه .

قال الزركشى : ظاهر كلام الإمام أحمد - رحمه الله - واختيار القاضى : أنه

لا يحنث بأكل خلد الرأس .

وحكى عن ابن أبى موسى فى ذلك كله .

ذكره المصنف والشارح ، وقالوا : لو أكل اللسان احتمل وجهين .
وأطلقهما في النظم ، والرعايتين ، والفروع .
قال الزركشى : لا يحنث بأكل اللسان على أظهر الاحتمالين .
وقال في الكافي : لو حلف « لا يأكل لحماً » تناولت يمينه أكل اللحم
الحرم .

وقال أبو الخطاب : لا يحنث بأكل رأس لم تجر العادة بأكله منفرداً .
وقال في المعنى : إن أكل رأساً أو كارعاً ، فقد روى عن الإمام أحمد
رحمه الله : ما يدل على أنه لا يحنث .
وقدمه في الشرح .

قال القاضي : لأن اسم « اللحم » لا يتناول الرؤوس والكوارع .
ويأتي في كلام المصنف في الفصل الآتي « إذا حلف لا يأكل لحماً فأكل
سكاً » .

قوله ﴿ وَإِنْ أَكَلَ الْمَرْقَ : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

هذا الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : لم يحنث في الأصح .

وصححه ابن منبج في شرحه . ونصره المصنف ، والشارح .

قال الزركشى : وهو الصواب .

وجزم به في الحرر ، والحاوي الصغير ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى
وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

قال في المذهب : هذا ظاهر المذهب .

وقد قال الإمام أحمد رحمه الله - في رواية صالح - « لَا يُعْجَبُنِي . لِأَنَّ طَعْمَ
اللَّحْمِ قَدْ يُوْجَدُ فِي الْمَرْقِ » .

قال أبو الخطاب : هذا عَلَى سَبِيلِ الْوَرَعِ .

قال : والأقوى لا يحنث . انتهى .

وفال ابن أبي موسى ، والقاضي : يحنث .

قال الزركشى : فناقض القاضي .

وأطلقهما في الرعايتين ، والنظم .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ الشَّحْمَ » فَأَكَلَ شَحْمَ الظَّهْرِ :

حَنْثٌ ﴾ .

وهو المذهب . وهو ظاهر كلام الخرقى ، وأبى الخطاب .

ومال إليه المصنف ، والشارح .

قال الزركشى : هو اختيار أكثر الأصحاب : والقاضي ، والشريف ،

وأبى الخطاب ، والشيرازى ، وابن عميل .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والوجيز ، والمنور ، وتذكرة

ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى المحرر ، وشرح ابن منبجا ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، وغيرهم .

وقيل : لا يحنث . اختاره ابن حامد ، والقاضي . وقال : الشحم هو الذى

يكون فى الجوف من شحم الكلى ، أو غيره .

قال الزركشى : وهو الصواب .

وقال القاضي أيضاً : وإن أكل من كل شىء من الشاة - من لحمها الأحمر

والأبيض ، والإلية ، والكبد ، والطحال ، والقلب - فقال شيخنا - يعنى به

ابن حامد - لا يحنث . لأن اسم « الشحم » لا يقع عليه .

قال فى القروع : وهل يياض اللحم كسمين ظهر وجنب وسنام لحم أو شحم ؟

فيه وجهان .

وأطلق الوجهين فى أصل المسألة فى النظم .

فائدة : لو حلف « لا يأكل شحماً » حنت بأكل الإلية لا اللحم الأحمر . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

وقال القاضي ومن وافقه : ليست الإلية شحماً ولا لحماً .

وقال الخرقى : يحنت بأكل اللحم الأحمر .

وقال غيره من الأصحاب : لا يحنت . وهو المذهب كما تقدم .

وتأتى مسألة الخرقى فى كلام المصنف .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ لَبَنًا » فَأَكَلَ زُبْدًا ، أَوْ سَمْتًا ، أَوْ كِشْكًا ، أَوْ مَصَلًا ، أَوْ جُبْنًا : لَمْ يَحْنَتْ ﴾ .

وكذا لو أكل أقطاً ، وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب . ونص عليه فى أكل الزبد .

وجزم به فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والسكافى ، والبلغة ، والمحزر ، والنظم ، والحاوى الصغير ، والوجيز ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

وقدمه فى المعنى ، والشرح ، والرايعتين .

وقال القاضي : يحتمل أن يقال فى الزبد : إن ظهر فيه لبن ، حنت بأكله .

وإلا فلا . كما لو حلف « لا يأكل سمناً » فأكل خبيصاً فيه سمن .

وهو ظاهر ما جزم به فى الفروع .

وهو ظاهر ما جزم به المصنف ، وغيره فى قوله « إذا حلف لا يأكل » فأكله

مستهلكاً فى غيره .

وقال فى الرايعتين ، وعنه : إن أكل اللبن ، أو الأقط ، أو الزبد : حنت .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى الزَّبْدِ وَالسَّمَنِ ، فَأَكَلَ لَبَنًا : لَمْ يَحْنَتْ ﴾ .

وهو المذهب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والوجيز ، والمحزر ، والنظم ، والرعاية الصغرى ، والحاوى ، والمنور ، ومنتخب
الأدمى . وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في شرح ابن منبجا .

وقال المصنف ، والشارح : إن أكل لبناً لم يظهر فيه الزبد : لم يحنث .
وإن كان الزبد فيه ظاهراً : حنث .

هو ظاهر ماجزم به في الفروع .

قال في الرعاية الكبرى : فأكل حليياً أو مخيضاً أو جامداً لم يظهر زبده :
لم يحنث .

فأمره : لو حلف « لا يأكل زبداً » فأكل سمناً : لم يحنث . وفي عكسه
وجهان . قاله في الرعايتين .

وجزم في السكافي : أنه لا يحنث أيضاً .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى الْفَاكِهَةِ . فَأَكَلَ مِنْ ثَمَرِ الشَّجَرِ -
كَالْجُوزِ ، وَاللَّوْزِ ، وَالرُّمَّانِ - : حَنِثَ ﴾ .
إن أكل من ثمر الشجر رطباً : حنث بلا نزاع .

وإن أكل منه يابساً - كحب الصنوبر ، والعناب ، والزبيب ، والتمر ،
والتين ، والمشمش اليابس ، والإجاص ، ونحوه - : حنث . على الصحيح من
المذهب .

قال في الفروع : هذا الأصح .

وصححه في النظم .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،
والمحزر ، والحاوى ، والرعايتين ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة
ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المعنى ، والشرح .
وقيل : لا يحنث بأكل ذلك .
وهو احتمال في المعنى والشرح ، كالحبوب .

فأمرتاها

إمرتاها : الزيتون ليس من الفاكهة . وكذلك البلوط وسائر ثمر الشجر البري الذي يستطاب ، كالزعرور الأحمر^(١) ، وثمر القيقب^(٢) ، والعنص ، وحب الآس ، ونحوه . قاله المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

ووجه في الفروع وجهاً - في الزيتون ، والبلوط ، والزعرور - أنه فاكهة .
قلت : وحب الآس والقيقب كذلك .

والبطم : ليس بفاكهة . على الصحيح من المذهب .
ويحتمل أنه منها . ذكره المصنف ، والشارح .

الثانية : « الثمرة » تطلق على الرطبة واليابسة شرعاً ولغة . قاله في الفروع .
قال : وهذا معنى قولهم في السرقة منها وغيره .

وفي طريقة لبعض الأصحاب في السلم : اسم « الثمرة » إذا أطلق للرطبة . ولهذا لو أمر وكيله بشراء ثمرة ، فاشتري ثمرة يابسة : لم تلزمه .

وكذا في عيون المسائل ، وغيرها : الثمر اسم للرطب .

قوله ﴿ وَإِنْ أَكَلَ الْبِطِّيخَ : حَنْثٌ ﴾

هذا المذهب ، اختاره القاضى ، وغيره .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .

(١) بضم الزاى . وهو من ثمر البادية : يشبه النبق في خلقه ، وفي طعمه حموضة

(٢) بقاف مفتوحة ثم ياء مشاة من تحت ، ثم باء موحدة .

ويحتمل أن لا يحنث .

وما وجهان مطلقان في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والرعايتين ، والنظم ،
والحاوى الصغير ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَلَا يَحْنَثَ بِأَكْلِ الْقِثَاءِ وَالْخِيَارِ ﴾ بلا نزاع .

وكذا لا يحنث بأكل القرع والباذنجان . لأنهما من الخضر .
وكذا لا يحنث بأكل ما يكون فى الأرض ، كالجزر ، واللفت ، والفجل ،
والقلقاس ، والسوطل ، ونحوه .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ رُطْبًا » فَأَكَلَ مُذْنَبًا ﴾

وهو الذى بدأ فيه الإرتاب من ذنبه وبقية بسر ﴿ حَنْثٌ ﴾ وهو المذهب .
جزم به فى المغنى ، والشرح ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة
ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه فى المحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع ، وغيرهم .
وقيل : لا يحنث . اختاره ابن عقيل .

قوله ﴿ وَإِنْ أَكَلَ تَمْرًا أَوْ بُسْرًا ، أَوْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ تَمْرًا »
فَأَكَلَ رُطْبًا ، أَوْ دِبْسًا ، أَوْ نَاطِفًا : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .

وذكر فى المبهج : رواية بأنه يحنث فيما إذا حلف « لا يأكل رطبا »
فأكل تمرًا .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ أَدْمًا » حَنِثَ بِأَكْلِ الْبَيْضِ ،
وَالشَّوَاءِ وَالْجُبْنِ وَالْمَلْحِ وَالزَّيْتُونَ وَاللَّبَنِ ، وَسَائِرَ مَا يُصْطَبَعُ بِهِ ، فَإِنَّهُ
يَحْنَثُ بِهِ ﴾ .

وكذا إذا أكل الملح . على الصحيح من المذهب .
قال في القروع : والأشهر وملح .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز .

وقيل : الملح ليس بأدم . وما هو ببعيد .

وأطلقهما في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

قوله ﴿ وَفِي التَّمْرِ وَجِهَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والمغنى ، والسكافي ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،

والقروع ، وغيرهم .

أمرهما : هو من الأدم .

وهو الصحيح من المذهب . صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز . وهو الصواب .

والوجه الثاني : ليس من الأدم . فلا يحنت بأكله .

جزم به ابن عبدوس في تذكرته .

وهو ظاهر كلام الأدمي في منتخبه .

وقال في القروع : ويتوجه على هذين الوجهين : الزبيب ونحوه .

قال : وهو ظاهر كلام جماعة .

قلت : وهو الصواب ، وأن ذلك بما يؤتدّم به .

وجزم في المغنى ، والسكافي ، والشرح وغيرهما : أنه لا يحنت بأكل الزبيب

قالوا : لأنه من الفاكمة .

فوائده

الأدوي : لو حلف « لا يأكل طعاماً » حنت بأكل كل ما يسمى طعاماً :

من قوت وأدم وحلواء ، وجامد ومائع .

وفي ماء ودواء وورق شجر وتراب ونحوها وجهان .
وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والفروع .
قال في الرعاية : وفي الماء والدواء وجهان .
قلت : الصواب أنه لا يحنت بأكل شيء من ذلك . ولا يسمى شيء من ذلك طعاماً في العرف .

قال في تجريد العناية : لا يسمى ذلك طعاماً في الأظهر .
وصححه الناظم .

الثانية : لو حلف « لا يأكل قوتاً » حنت بأكل خبز وتمر وتين ولحم ولبن ونحوه . على الصحيح من المذهب مطلقاً .
قدمه في المعنى ، والشرح ، والفروع .
قال في الرعاية الكبرى : والقوت ما تبقى معه البنية ، كخبز وتمر وزبيب ولبن ونحو ذلك .
وكذا قال في النظم .

قال في تجريد العناية : لا يختص بقوت بلده في الأظهر . انتهى .
ويحتمل أن لا يحنت إلا بما يقتات به أهل بلده .
وإن أكل سويقاً أو استنفّ دقيقاً ، أو حباً يقتات بجزه : حنت . على الصحيح من المذهب .

ويحتمل أن لا يحنت بأكل الحب .
وإن أكل عنباً أو حُضْرُماً أو خلاً : لم يحنت .

الثالثة : قال في الفروع : و « العيش » يتوجه فيه عرفاً الخبز . وفي اللغة :

العيش للحياة . فيتوجه ما يعيش به . فيكون كالطعام . انتهى .

الرابعة : قوله « وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَلْبَسُ شَيْئًا » فَلْيَسْ ثَوْبًا أَوْ دِرْعًا ،

أَوْ جَوْشَنًا أَوْ خُفًّا أَوْ نَعْلًا : حَنْثٌ ﴿ بلا نزاع .

وإن حلف « لا يلبس ثوباً » حنث كيفما لبسه . ولو تعم به . ولو ارتدى بسر او يبل أو اثنزز بقميص لإبطيه وتركه على رأسه ، ولا بنومه عليه .

وإن تذر به فوجهان . وأطلقهما في الفروع .

جزم ابن عبدوس في تذكرته بعدم الحنث .

وإن قال « قميصاً » فاثنزز : لم يحنث . وإن ارتدى فوجهان .

وأطلقهما في الفروع .

جزم في المعنى أنه يحنث . وهو ظاهر الرعاية .

وإن حلف « لا يلبس قلنسوة » فلبسها في رجله : لم يحنث لأنه عبث وسفه .

الخامسة : قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَلْبَسُ حُلِيًّا » فَلَيْسَ حَلِيَّةَ ذَهَبٍ

أَوْ فِضَّةٍ أَوْ جَوْهَرٍ : حَنْثٌ ﴿ بلا نزاع .

ويحنث أيضاً بلبس خاتم في غير الخنصر وجهاً واحداً .

ووجه في الفروع : عدم الحنث .

قلت : وهو الصواب في لبس الوسطى والسبابة والإبهام . فأما في الخنصر :

فلا نزاع فيه .

السادسة : قوله ﴿ وَإِنْ لَبِسَ عَقِيْقًا أَوْ سَبْجًا : لَمْ يَحْنَثْ ﴿ بلا نزاع .

قلت : لو قيل بحنثه بلبسه العقيق : لما كان بعيداً .

ولا يحنث أيضاً بلبس الحرير مطلقاً . على الصحيح من المذهب .

وقال في الوسيلة : تحنث المرأة بلبس الحرير .

قوله ﴿ وَإِنْ لَبِسَ الدَّرَاهِمَ وَالدَّنَانِيرَ فِي مُرْسَلَةٍ ، فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴿

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

والهادى ، والمعنى ، والبلغة ، والمحرم ، وشرح ابن منجا ، والنظم ، والرعايتين ،
والحاوى الصغير ، والفروع ، وتجريد العناية ، وغيرهم .

أمرهما : لا يحنث بلبسه .

وهو ظاهر ما جزم به فى الكافى . فإنه ذكر ما يحنث به من ذلك ، ولم
يذكرهما . وصححه فى التصحيح .

وجزم به فى الوجيز ، ومنتخب الأدمى .

والثانى : يحنث بلبسه ، وهو من الحلى .

اختاره ابن عبدوس فى تذكرته .

وجزم به فى المنور .

قلت : وهو الصواب .

قال فى الإرشاد : لو لبس ذهباً أو لؤلؤاً وحده : حنث .

وقال بعض الأصحاب : محل الخلاف إذا كانا مفردين .

فوائد

الأولى : فى لبسه منطقة محلاة وجهان .

وأطلقهما فى المعنى ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،

والفروع ، وغيرهم .

أمرهما : هى من الحلى .

اختاره ابن عبدوس فى تذكرته .

قلت : وهو الصواب .

والوجه الثانى : ليست من الحلى . فلا يحنث بلبسها .

قلت : ويحتمل أن يرجع فى ذلك إلى العرف ، وعادة من يلبسها هى الدرهم

والدنانير .

الثانية قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ «لَا يَرَكِبُ دَابَّةً فُلَانٍ» ، وَلَا يَلْبَسُ ثَوْبَهُ ، وَلَا يَدْخُلُ دَارَهُ » فَرَكَبَ دَابَّةَ عَبْدِهِ ، وَلبَسَ ثَوْبَهُ ، وَدَخَلَ دَارَهُ ، أَوْ فَعَلَ ذَلِكَ فِيمَا اسْتَأْجَرَهُ فُلَانٌ : حَنْثٌ ﴾ بلا نزاع .

لكن لو دخل داراً استعارها السيد : لم يحنث . على الصحيح من المذهب .
وعليه الأصحاب .

وعنه : يحنث بدخول الدار المستعارة .

ولو ركب دابة استعارها : لم يحنث قولاً واحداً . كما قاله المصنف .

الثالثة : لو حلف «لا يدخل مسكنه» حنث بدخول ما استأجره أو استعاره للسكنى . وفي حنثه بدخول مغصوب ، أو في دار له لكنها لغير السكنى : وجهان وأطلقهما في الفروع .

قلت : الصواب أنه لا يحنث بدخول الدار المغصوبة .

وقال في الترغيب والبلغة : والأقوى إن كانت سكنه مرة : حنث .

وظاهر المعنى : أنه يحنث بدخول الدار المغصوبة .

وجزم به الناظم .

وقال في الرعاية الكبرى : وإن قال «لا أسكن مسكنه» ففيها لا يسكنه

من ملك ، أو يسكنه بغصب : فيه وجهان . ويحنث بسكنى ما سكنه منه بغصب .

الرابعة : لو حلف «لا يدخل ملك فلان» فدخل ما استأجره . فهل يحنث ؟

فيه وجهان في الاتصاف .

قلت : الصواب أنه لا يحنث . وهو المتعارف بين الناس . وإن كان مالك

المنافع .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ «لَا يَدْخُلُ دَارًا» فَدَخَلَ سَطْحَهَا : حَنْثٌ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . وقطع به أكثرهم .
وقيل : إن رقى السطح أو نزلها منه ، أو من نقب : فوجهان .
قوله ﴿ وَإِنْ دَخَلَ طَاقَ الْبَابِ : اِحْتِمِلَ وَجْهَيْنِ ﴾ .
وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والفروع ، والهداية ، والمذهب ،
والمستوعب ، وغيرهم .

وهي من جملة مسائل « من حلف على فعل شيء ، ففعل بعضه » على ماتقدم
في آخر تعليق الطلاق بالشروط .

وقد صرح المصنف بهذه المسألة هناك .

أمرهما : يحنث بذلك مطلقاً . وهو ظاهر ما اختاره الأكثر . على ماتقدم
هناك .

والوجه الثاني : لا يحنث به مطلقاً . وهو ظاهر كلامه في منتخب الأدمى .
وهذا المذهب على ماتقدم .
وقدمه ابن رزین في شرحه .
وقال القاضی : لا يحنث ، إذا كان بحيث إذا أغلق الباب كان خارجاً .
وهو الصواب .

صححه ابن منجاء في شرحه .

وجزم به في الوجيز .

وقال في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي : وإن دخل طاق الباب
بحيث إذا أغلق كان خارجاً منها : فوجهان .

اختار القاضی الحنث . ذكره عنه في المستوعب .

فأثرة : لو وقف على الحائط . فعلى وجهين .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والفروع ، والنظم .

قلت : الصواب عدم الحنث .

وقدم ابن رزين في شرحه الحنث .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ » لَا يُكَلِّمُ إِنْسَانًا « حَنِثَ بِكَلَامِ كُلِّ إِنْسَانٍ ﴾
بلا نزاع أعلمه .

وجزم به في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، وغيرهم .

ولو صلى به إماماً ، ثم سلم من الصلاة : لم يحنث . نص عليه .

وإن ارتج عليه في الصلاة ، ففتح عليه الخالف : لم يحنث بذلك .

فأمره : لو كاتبه ، أو أرسل إليه رسولا : حنث . إلا أن يكون أراد
أن لا يشافهه .

وروى الأثرم عنه : ما يدل على أنه لا يحنث بالمكاتبة ، إلا أن تكون نيته

أو سبب يمينه يقتضى هجرانه وترك صلته .

واختاره المصنف ، والشارح .

والأول عليه الأصحاب .

وإن أشار إليه فقيه وجهان .

أمرهما : يحنث . اختاره القاضى .

والثانى : لا يحنث . اختاره أبو الخطاب .

وإليه ميل المصنف ، والشارح .

وصححه في النظم .

فإن ناداه بحيث يسمع ، فلم يسمع لتشاغله وغفلته : حنث . نص عليه .

وإن سلم على الخلوف عليه : حنث .

وتقدم الكلام على هذا والذي قبله في كلام المصنف في تعليق الطلاق

بالكلام . فليعاود .

قوله ﴿ وَإِنْ زَجَرَهُ . فَقَالَ « تَنَحَّ أَوْ اسْكُتْ » حَنِثٌ ﴾ .
وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، وشرح ابن منجا .
وقدمه في المغنى ، والشرح .

وقال المصنف : قياس المذهب : أنه لا يحنث . لأن قرينة صلته . هذا
الكلام يمينه تدل على إرادة كلام يستأنفه بعد انقضاء هذا الكلام المتصل ،
كما لو وجدت النية حقيقة .

فأمره : لو حلف لا يسلم عليه . فسلم على جماعة هو فيهم - وهو لا يعلم به .
ولم يرد به بالسالم - فحكى الأصحاب في حنثه روايتان .
والمنصوص في رواية مهنا الحنث .

قال في القواعد : ويشبه تخريج الروايتين على مسألة : من حلف لا يفعل شيئاً
ففعله جاهلاً بأنه المحلوف عليه .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَبْتَدِئُهُ بِكَلَامٍ » فَتَكَلَّمَ جَمِيعًا مَعًا : حَنِثٌ ﴾
هذا أحد الوجهين ، والمذهب منهما .

وجزم به في الشرح ، وشرح ابن منجا ، ومنتخب الأدمي .
وقيل : لا يحنث .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والحاوي الصغير ، والنور ، والرعايتين .
وصححه الناظم .

وأطلقهما في الفروع .

فأمره : لو حلف « لا كلمته حتى يكلمني ، أو يبدأني بالكلام » فتكلم مَعًا :
حنث . على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : حنث في الأصح .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ،
والوجيز ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

وقدمه في الرعايتين .

وقيل : لا يحنث . واختاره في الرعايتين .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يُكَلِّمُهُ حِينًا » فَذَلِكَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ . نَصَّ

عَلَيْهِ ﴾ .

وهو المذهب مطلقاً . نص عليه .

جزم به الخرقى ، وصاحب الإرشاد ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة ، والمنفى ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والنظم ،
والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمى ،
وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

قال الزركشى : نص عليه الإمام أحمد رحمه الله ، والأصحاب .

وقدمه في الرعاية الكبرى ، والفروع .

وقيل : إن عَرَفَهُ فَلِلْأَبَدِ ، كَالدَّهْرِ وَالْعَمْرِ .

وقال في الفروع : ويتوجه أقل زمن .

تفسيه : محل الخلاف : إذا أطلق ، ولم ينو شيئاً .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « زَمَنًا ، أَوْ دَهْرًا ، أَوْ بَمِيدًا ، أَوْ مَلِيًّا » رَجَعَ إِلَى

أَقَلِّ مَا يَتَنَاوَلُهُ اللَّفْظُ ﴾ .

وكذا « طويلاً » وهذا الصحيح من المذهب .

اختاره أبو الخطاب ، وغيره .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في النظم ، والفروع .

وقدمه في الرعاية الكبرى في « بعيد » و « ملي » و « طويل » .
وقال القاضي : هذه الألفاظ كلها ، مثل « الحين » إلا « بعيداً » أو « ملياً »
فإنه على أكثر من شهر .

وقدمه في الرعايتين في « زمن » و « دهر » .
وجزم به في المنور .

وعند ابن أبي موسى : إذا حلف لا يكلمه زماناً : لم يكلمه ثلاثة أشهر .
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ « عُمْرًا » اِحْتَمَلَ ذَلِكَ ﴾ .

يعنى : أنه كزمن ، ودهر ، وبعيد ، وملي . وهو الصحيح من المذهب .
قدمه في الفروع .

وجزم به في الرعايتين ، والحاوي .
واحتمل أن يكون أربعين عاماً .

قال المصنف ، والشارح : هذا قول حسن .
وقال القاضي : هو مثل « حين » كما تقدم .
وجزم به في الوجيز .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : الْأَبَدَ وَالذَّهْرَ ﴾

يعنى : معرفاً بالألف واللام . فذلك على الزمان كله .

وكذا « العمر » على الصحيح من المذهب .

وجزم به في المعنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم .

وقدمه في الفروع ، والرعايتين .

وقيل : إن « العمر » كالحين .

وقيل : أربعون سنة .

فأبرة : « الزمان » كالحين . على الصحيح من المذهب .

اختاره القاضى ، وأبو الخطاب .

وقدمه فى النظم ، والفروع ، والرعايتين .

واختار جماعة أنه على الزمان كله . منهم المصنف ، والشارح ، والمجد فى

محرره .

وحكى عن ابن أبى موسى : أنه ثلاثة أشهر .

وأما الذى قاله فى الإرشاد : فإنما هو فيما إذا حلف لا يكلمه زماناً . فإنه

لا يكلمه ثلاثة أشهر .

قوله ﴿ وَالْحَقْبُ : ثَمَانُونَ سَنَةً ﴾

وجزم به فى الخلاصة ، والوجيز ، وشرح ابن منجا .

وصححه فى تجريد العناية .

قال فى الهداية ، والمذهب : وأما « الحقب » فقيل : ثمانون سنة ، واقتصر

عليه .

وقدمه فى المعنى ، والشرح ، ونصراه .

وقدمه فى الرعايتين .

وجزم به الأدمى فى منتخبه .

وقال القاضى : هو أدنى زمان .

وقدم فى الفروع : أن حقبا أقل زمان .

وقيل : الحقب أربعون سنة .

قال فى الرعايتين ، قلت : ويحتمل أنه كالعمر .

وقيل : الحقب للأبد .

فأئرة : لو قال « إلى الحول » فحول كامل لا تتمته .

أوماً إليه الإمام أحمد رحمه الله . ذكره فى الانتصار .

قوله ﴿ وَالشُّهُورُ : اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ، عِنْدَ الْقَاضِي ﴾ .

قال الشارح : عند القاضي ، وغيره .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في تجريد العناية .

وعند أبي الخطاب : ثلاثة أشهر ، كالأشهر والأيام . وهو المذهب .

قدمه في المحرر ، والفروع ، والحاوي الصغير ، والرعايتين .

وجزم به الأدمي في منتخبه .

قوله ﴿ وَالْأَيَّامُ : ثَلَاثَةٌ ﴾ .

هذا للمذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجسا ، والوجيز ، والمحرر ،

والرعايتين ، والحاوي الصغير ، ومنتخب الأدمي .

وقدمه في الفروع .

وقيل : للقاضي - في مسألة أكثر الحيض - اسم « الأيام » يلزم الثلاثة إلى

العشرة . لأنك تقول : أحد عشر يوماً ، ولاتقول أياماً . فلو تناول اسم « الأيام »

مازاد على العشرة حقيقة ، لما جاز نفيه ؟

فقال : قد بينا أن اسم « الأيام » يقع على ذلك . والأصل الحقيقة .

يعنى قوله تعالى (٣ : ١٤٠) وتلك الأيام نداؤها بين الناس) ، (٦٩ : ٢٤) بما

أسلفتم في الأيام الخالية) ، (٢ : ١٨٤ ، ١٨٥) فعدة من أيام أخر) .

وقال زفر بن الحارث :

وكننا حسبنا كل سوداء تمرة ليالى لا قينا جذاماً وحميراً

قال القاضي : فدل أن « الأيام والليالى » لا تختص بالعشرة .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَدْخُلُ بَابَ هَذِهِ الدَّارِ » فَحَوْلَ وَدَخَلَهُ

حَنِثَ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقيل : إن رقى السطح ، أو نزلها منه ، أو من نقب : فوجهان . كما تقدم .
فأمره : لو حلف « لا يدخل هذه الدار من بابها » فدخلها من غير الباب :
لم يحنث .

ويتخرج : أن يحنث إذا أراد يمينه اجتناب الدار . ولم يكن للباب سبب
هيج يمينه . قاله المصنف ، والشارح . وهو قوى .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يُكَلِّمُهُ إِلَى حِينِ الْحَصَادِ » انْتَهَتْ يَمِينُهُ
بِأَوَّلِهِ ﴾ .

هذا المذهب بلا ريب . وعليه الأصحاب .

قال ابن منجا ، وغيره : هذا المذهب .

جزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .
وقدمه في المحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ،
والفروع ، وغيرهم .

﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَتَنَاوَلَ جَمِيعَ مُدَّتِهِ ﴾ .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

وتقدم ما يشابه ذلك في الخيار في البيع .

ويأتى نظيره في الإقرار .

وهذه قاعدة كلية . ذكرها الأصحاب .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا مَالَ لَهُ » وَلَهُ مَالٌ غَيْرُ زَكَاةٍ ، أَوْ دِينَارٍ

عَلَى النَّاسِ : حَنِثَ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وشرح ابن منجا ، والرعايتين ، والحاوى

الصغير ، والنظم .

وقدمه في الشرح ، والفروع .
قال في القاعدة الحادية والعشرين بعد المائة ، قال الأصحاب : يحنت .
وعنه : لا يحنت إلا بالنقد .
وعنه : إذا نذر الصدقة بجميع ماله : إنما يتناول نذره الصامت من ماله .
ذكرها ابن أبي موسى .
قال في الواضح : المال ماتناوله الناس عادة بعقد شرعى لطلب الربح مأخوذ
من الميل من يد إلى يد ، ومن جانب إلى جانب .
قال : والمالك يختص الأعيان من الأموال . ولا يعم الدين .
فعلى المذهب : لا يحنت باستنجاره عقاراً أو غيره . وفي مفسوب عاجز عنه
وضائع أيس منه : وجهان .
وأطلقهما في الفروع .
قال المصنف ، والشارح : فإن كان له مال مفسوب : حنت . وإن كان له
مال ضائع : ففيه وجهان ، الحنت عدمه .
فإن ضاع على وجه قد أيس من عوده ، كالذى سقط في بحر : لم يحنت .
ويحتمل أن لا يحنت في كل موضع لا يقدر على أخذ ماله ، كالحجود
والمفسوب ، والدين الذى على غير ملى . انتهى .
فائدة : لو تزوج لم يحنت . لأن ما تملكه ليس بمال .
وكذلك إن وجب له حق شفعة .
قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ شَيْئًا ﴾ فَوَكَّلَ مَنْ يَفْعَلُهُ : حَنْتَ ،
إِلَّا أَنْ يَنْوِي ۝
هذا المذهب مطلقاً .
وعليه جماهير الأصحاب .

ونص عليه الإمام أحمد رحمه الله .

وجزم به أكثرهم . منهم : الحرقى ، والمصنف ، والشارح ، والناظم ، وابن منجا ، وصاحب الوجيز ، والمنتخب ، والزرکشى ، وغيرهم .
وقدمه فى الفروع .

قال فى الانتصار وغيره : أقام الشرع أقوال الوكيل وأفعاله مقام الموكل فى العقود وغيرها .

قال فى الترغيب : فلو حلف « لا يكلم من اشتراه أو تزوجه زيد » حنث بفعل وكيله .

نقل ابن الحکم : إن حلف « لا يبيعه شيئاً » فباع ممن يعلم أنه يشتريه للذى حلف عليه : حنث .

وقال فى الإرشاد : وإن حلف « لا يفعل شيئاً » فأمر غيره بفعله : حنث . إلا أن تكون عادته جارية بمباشرة ذلك الفعل بنفسه ، ويقصد يمينه أن لا يتولى هو فعله بنفسه . فأمر غيره بفعله : لم يحنث .

قال فى المفردات : إن حلف « ليفعله » فوكل ، وعادته فعله بنفسه : حنث وإلا فلا .

فائدة : لو توكل الخالف فيما حلف أن لا يفعله ، وكان عقداً . فإن أضافه إلى موكله : لم يحنث .

ولا بد فى النكاح من الإضافة . كما تقدم فى الوكالة والنكاح . وإن أطلق فى ذلك كله فوجهان .

وأطلقهما فى الفروع ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

وإن حلف « لا يكفل مالا » فكفل بدناً وشرط البراءة - وعهد المصنف :

أولاً - لم يحنث . قاله فى الفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ حَافَ عَلَىٰ وَطْءِ امْرَأَتِهِ : تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِجَمَاعِهَا . وَإِنْ

حَلَفَ عَلَى وَطْءِ دَارٍ : تَعَلَّقَتْ يَمِينُهُ بِدُخُولِهَا ، رَاكِبًا أَوْ مَاشِيًا ، أَوْ حَافِيًا أَوْ مُنْتَعِلًا ﴿١﴾ .

لا أعلم فيه خلافا .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَشُمُّ الرِّيحَانَ » فَشَمَّ الْوَرْدَ وَالبَنْفَسِجَ وَاليَاسِمِينَ ، أَوْ « لَا يَشُمُّ الْوَرْدَ وَالبَنْفَسِجَ » فَشَمَّ دُهنَهُمَا ، أَوْ مَاءَ الْوَرْدِ . فَالْقِيَاسُ : أَنَّهُ لَا يَحْنُثُ ﴿٢﴾ .

ولا يحنث إلا بشم الريحان الفارسي .

واختاره القاضي ، والمصنف ، والشارح .

وجزم به في الوجيز .

وقال بعض أصحابنا : يحنث . وهو المذهب .

قال في الفروع : حنث في الأصح .

واختاره أبو الخطاب .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ،

والرعايتين ، والحاوي .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ لَحْمًا » فَأَكَلَ سَمَكًا : حَنِثَ عِنْدَ الْحَرْقِيِّ ﴿٣﴾ .

وهو المذهب ، تقديماً للشرع واللغة .

قال في المذهب : حنث في ظاهر المذهب .

قال المصنف : هذا ظاهر المذهب .

قال في الخلاصة : حنث في الأصح .

قال الزركشي : هذا المشهور .

- وهو اختيار الخرقى ، والقاضى ، وعامة أصحابه .
- وجزم به فى الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومنتخب الأدمى ، وغيرهم .
- وقدمه فى المغنى ، والكافى ، والشرح . ونصراه .
- وقدمه فى الفروع .
- ولم يحنث عند ابن أبى موسى ، إلا أن ينوى .
- قال الزركشى : ولعله الظاهر .
- قال فى القواعد : ولعله ظاهر كلام الإمام أحمد رحمه الله .
- وأطلقهما فى المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والقواعد الفقهية .
- قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ رَأْسًا وَلَا يَبِيضُ » حَنِثَ بِأَكْلِ رُءُوسِ الطُّيُورِ وَالسَّمَكِ ، وَيَبِيضِ السَّمَكِ وَالْجُرَادِ عِنْدَ الْقَاضِي ﴾ .
- وهو المذهب . جزم به فى الوجيز .
- وهو ظاهر ماقدمه فى الفروع .
- قال فى الخلاصة : حنث بأكل السمك والطيور فى الأصح .
- وعند أبى الخطاب : لا يحنث إلا بأكل رأس جرت العادة بأكله منفرداً ،
- أو بيض يزايل بائضه حال الحياة .
- وكذا ذكر القاضى فى موضع من خلافه : أن يمينه تختص بما يسمى
- رأساً عرفاً .
- واختاره المصنف ، والشارح فى البيض
- وقال فى الواضح ، والإقناع - فى الرؤوس - : هل يحنث بأكل كل رأس ؟
- اختاره الخرقى . أم برؤوس بهيمة الأنعام ؟ فيه روايتان .
- وقال فى الترغيب : إن كان بمكان العادة إفراده بالبيع فيه : حنث فيه . أو فى
- غير مكانه وجهان . نظراً إلى أصل العادة ، أو عادة الحالف .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَدْخُلُ بَيْتًا » فَدَخَلَ مَسْجِدًا أَوْ حَمَامًا ،
أَوْ بَيْتَ شَعْرٍ أَوْ أَدَمَ ، أَوْ « لَا يَرْكَبَ » فَرَكِبَ سَفِينَةً : حَنْثَ عِنْدَ
أَصْحَابِنَا ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه . تقديمًا للشرع واللغة .
قال الشارح : هذا المذهب فيما إذا دخل مسجدًا أو حمامًا .
قال في القواعد الفقهية : فالمنصوص في رواية مهنا : أنه يحنث . وأنه لا يرجع
في ذلك إلى نيته .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وحنثه بدخول المسجد والحمام والكعبة : من مفردات المذهب .

ويحتمل أن لا يحنث .

وقال الشارح : والأولى أنه لا يحنث إذا دخل ما لا يسمى بيتًا في العرف

كالخيمة .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَتَكَلَّمُ » فَقَرَأَ ، أَوْ سَبَّحَ ، أَوْ ذَكَرَ اللَّهَ :

لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

قال في القواعد : المشهور أنه لا يحنث .

وتوقف في رواية .

قوله ﴿ وَإِنْ دَقَّ عَلَيْهِ إِنْسَانٌ . فَقَالَ « ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِينَ »

يَقْصِدُ تَنْبِيهَهُ ﴾ .

يعنى يقصد بذلك القرآن ﴿ لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه الأصحاب .
وقطع به أكثرهم .

وذكر ابن الجوزي في المذهب : وجهين في حنثه .

تفسير : ظاهر كلام المصنف : أنه إذا لم يقصد تنبيهه - أعني إن لم يقصد بذلك القرآن - يحنث . وهو صحيح . لأنه من كلام الناس .

وقد صرح به جماعة من الأصحاب . منهم : المصنف ، والشارح .

فائدة : حقيقة الذكر : ما نطق به . فتحمل يمينه عليه .

ذكره في الانتصار .

واقصر عليه في الفروع .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : الكلام يتضمن فعلا ، كالحركة . ويتضمن

ما يقترن بالفعل من الحروف والمعاني .

ولهذا يجعل القول قسما للفعل تارة ، وقسما منه تارة أخرى .

ويبنى عليه : من حلف « لا يعمل عملا » فقال قولا ، كالقراءة ونحوها .

هل يحنث ؟ فيه وجهان في مذهب الإمام أحمد رحمه الله وغيره .

قال ابن أبي المجد في مصنفه : لو حلف لا يعمل عملا ، فتكلم : حنث .

وقيل : لا .

وقال القاضي في الخلاف - في المشي في صلاته في قوله عليه أفضل الصلاة

والسلام « افعِلْ ذَلِكَ » - يرجع إلى القول والفعل . لأن القراءة فعل في الحقيقة .

وليس إذا كان لها اسم أخص به من الفعل يمتنع أن تسمى فعلا .

قال أبو الوفاء : وإن حلف « لا يسمع كلام الله » فقرأ القرآن : حنث

إجماعاً .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لِيَضْرِبَنَّهُ مِائَةَ سَوْطٍ . فَجَمَعَهَا فَضْرَبَهُ بِهَا

ضْرَبَةً وَاحِدَةً : لَمْ يَبْرِّ فِي يَمِينِهِ ﴾ .

وهو المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

قال ابن الجوزي في التبصرة : اختاره أصحابنا .

قال الزركشي : هذا المذهب المشهور .

وجزم به في الهداية ، والخلاصة ، والمحزر ، والوجيز ، وغيرهم .

وقدمه في المغني ، والشرح - ونصراه - والفروع ، والرعايتين ، والحاوي .

وعنه : يبر . اختاره ابن حامد ، كلفه ليضرب به بمائة سوط .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ «لَا يَأْكُلُ شَيْئًا» فَأَكَلَهُ مُسْتَهْلَكًا فِي غَيْرِهِ ،

مِثْلَ أَنْ حَلَفَ «لَا يَأْكُلُ لَبْنًا» فَأَكَلَ زُبْدًا ، أَوْ «لَا يَأْكُلُ سَمْنًا»

فَأَكَلَ خَبِيصًا فِيهِ سَمْنٌ لَا يَظْهَرُ فِيهِ طَعْمُهُ ، أَوْ «لَا يَأْكُلُ بَيْضًا»

فَأَكَلَ نَاطِفًا ، أَوْ «لَا يَأْكُلُ شَحْمًا» فَأَكَلَ اللَّحْمَ الْأَحْمَرَ ، أَوْ

«لَا يَأْكُلُ شَعِيرًا» فَأَكَلَ حِنْطَةً فِيهَا حَبَّاتُ شَعِيرٍ : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

يشتمل كلام المصنف هنا على مسائل :

منها : لو حلف لا يأكل لبناً . فإنه يحنث بأكل كل لبن . ولو من صيد

وآدمية . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في الفروع : ويتوجه فيهما ماتقدم في مسألة الخبز والماء . وإن أكل

زبدًا لم يحنث . على الصحيح من المذهب . كما قطع به المصنف هنا . إذا لم يظهر

فيه طعمه . ونص عليه .

وجزم به في منتخب الأدمي ، وغيره .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وجزم المصنف قبل ذلك بأنه لا يحنث مطلقاً . وذكر الذي ذكره هنا احتمالاً

للقاضي .

ولعل كلام الأصحاب في تلك المسألة محمول على ما إذا لم يظهر فيه طعمه . كما
صرحوا به هنا .

أويقال : الزبد ليس فيه شيء من اللبن مستهلكا .
ولذلك لم يذكر هذه الصورة في الوجيز هنا . ولا جماعة غيره .
وقال في الترغيب : وعن الإمام أحمد رحمه الله في حنثه بزبد وأقط وجبن :
روايتان .

وأما إذا ظهر طعمه فيه ، فإنه يحنث .
ومنها : لو حلف لا يأكل سمناً . فأكل خبيصاً فيه سمن لا يظهر فيه طعمه :
لم يحنث . وإن ظهر فيه طعمه : حنث بلا خلاف أعلمه .
ومنها : لو حلف لا يأكل بيضاً . فأكل ناطقاً : لم يحنث . قولاً واحداً .
وقال في القاعدة الثانية والعشرين : لو حلف لا يأكل شيئاً . فاستهلك في
غيره ثم أكله . قال الأصحاب : لا يحنث . ولم يخرجوا فيه خلافاً .

وقد يخرج فيه وجه بالحنث .

وقد أشار إليه أبو الخطاب .

ومنها : لو حلف لا يأكل شحمًا . فأكل اللحم الأحمر : لم يحنث . على
الصحيح من المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : لا يحنث بأكل اللحم الأحمر . على الأصح .

قال المصنف : وهو الصحيح .

قال الشارح : وهو قول غير الخرقى من أصحابنا .

قال الزركشى : وقال عامة الأصحاب : لا يحنث .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى

الصغير ، وغيرهم .

﴿ وَقَالَ الْخُرَقِيُّ : يَحْنَثُ بِأَكْلِ اللَّحْمِ الْأَحْمَرِ وَحَدَهُ ﴾ .

وهو ظاهر كلام أبي الخطاب .

وأطلقهما في المذهب .

وتقدم : إذا حلف لا يأكل اللحم ، فأكل الشحم أو غيره ، أو لا يأكل الشحم

فأكل شحم الظهر ونحو ذلك .

ومنها : لو حلف لا يأكل شعيراً ، فأكل حنطة فيها حبات شعير : لم يحنث

على الصحيح من المذهب .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .

قال في الفروع : لم يحنث على الأصح .

قال الشارح : والأولى أنه لا يحنث .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس .

وغيرهم .

وهو تخرج في الهداية .

وقال غير الخرقى : يحنث بأكل حنطة فيها حبات شعير .

قال في الخلاصة ، والترغيب : حنث في الأصح .

وقدمه في الهداية ، والمذهب .

وأطلق وجهين في السكافي ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .

قال في الفروع : وذكر أبو الخطاب ، وغيره : في حنثه وجهين .

وقال في الترغيب : يحنث بلا خلاف ، إن كان غير مطحون .

وغلط من نقل وجهين مطلقين .

وإن كان مطحوناً : لم يحنث . نقله في القواعد الفقهية .

وقال في الفروع : وفي الترغيب إن طحنه : لم يحنث ، وإلا حنث في الأصح .

انتهى .

قلت : قطع ابن عبدوس في تذكرته : أنه لا يحنث إذا أكل ذلك غير مطحون . ويحنث إذا أكله دقيقا أو سويقا .

فقال : لو « حلف لا آكل شعيراً » فأكل حنطة فيها حبات شعير : لم يحنث بل بدقيقه وسويقه وشربهما ، أو بالعكس .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَأْكُلُ سَوِيْقًا » فَشَرِبَهُ ، أَوْ « لَا يَشْرَبُهُ » فَأَكَلَهُ ، فَقَالَ الْخُرْقِيُّ : يَحْنَثُ ﴾ .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال في الخلاصة : حنث في الأصح .

وقدمه ابن رزین في شرحه .

وقال الإمام أحمد رحمه الله - في رواية مهنا ، فيمن حلف « لا يشرب نبيداً »

فتردّ فيه فأكله - : لا يحنث .

قال في المحرر ، وغيره : روى مهنا لا يحنث .

وصححه في النظم .

وأطلق الروایتين في الشرح ، والرعايتين ، والفروع .

قال أبو الخطاب ، والمصنف هنا : فيخرج - في كل ما حلف لا يأكله ،

فشربه . أو لا يشربه ، فأكله - : وجهان .

وأطلقهما في المذهب .

وقال القاضی : إن عين المحلوف عليه : يحنث . وإن لم يعينه : لم يحنث .

قاله في المحرر .

وحزم به في الوجيز .

وأطلقهن الزركشي ، والمحرر ، والحاوي .

وقال القاضی - في « كتاب الروایتين » - محل الخلاف : مع التعمين . أما

مع عدمه : فلا يحنث قولاً واحداً .

وقال في الترغيب: محل الخلاف: مع ذكر المأكل والمشروب. وإلا حنث
فأمره: لو حلف « لا يشرب » فص قصب السكر، أو الرمان: لم يحنث.

نص عليه.

وكذا لو حلف « لا يأكل » فصه.

وهذا المذهب. اختاره ابن أبي موسى، وغيره.

وقدمه في المغني، والكافي، والشرح، وغيرهم.

وجزم به في النظم، وغيره.

واقصر عليه ابن رزين في شرحه.

ويحيى على قول الخرق: أنه يحنث.

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله.

وأطلقهما في الرعايتين، والحاوي الصغير، والفروع، وغيرهم.

وكذا الحكم: لو حلف « لا يأكل سكرًا » فتركه في فيه حتى ذاب وابتلعه.

قاله المصنف، والشارح، والناظم، وغيرهم.

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَطْعَمُهُ » حَنِثَ بِأَكْلِهِ وَشُرْبِهِ. وَإِنْ ذَاقَهُ

وَلَمْ يَبْلَعَهُ: لَمْ يَحْنَثْ ﴾.

بلا نزاع.

وإن حلف « لا ذاقه » حنث بأكله وشربه.

قال في الرعاية: وفيمن لا ذوق له نظر.

وإن حلف « لا يأكل مائعًا » فأكله بالخبز: حنث. بلا نزاع في ذلك.

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَتَرَوَّجُ، وَلَا يَتَطَهَّرُ، وَلَا يَتَطَيَّبُ » فَاسْتَدَامَ

ذَلِكَ: لَمْ يَحْنَثْ ﴾.

وقطع به الأصحاب.

قال المصنف ، والشارح : لأنه لا يطلق اسم الفعل على مستديم هذه الثلاثة .
فلا يقال : تزوجت شهراً ، ولا تطهرت شهراً ، ولا تطيبت شهراً . وإنما يقال :
منذ شهر . ولم ينزل الشارع استدامة التزوج والتطيب ، منزلة ابتدائهما في تحريمه
في الإحرام .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَا يَرَكْبُ ، وَلَا يَلْبَسُ ﴾ فاستدامَ ذَلِكَ :
حَنِثَ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم .
وقدمه في الفروع .

قال أبو محمد الجوزي - في اللبس - إن استدامه : حنث ، إن قدر على نزعهِ .
قال القاضي ، وابن شهاب ، وغيرهما : الإخراج والنزع لا يسمى سكناً ،
ولا لبساً ، ولا فيه معناه .

وتقدم « إذا حلف لا يصوم وكان صائماً ، أو لا ينجس في حال حجه » أو
« حلف على غيره لا يصلي وهو في الصلاة » .

فأئمة : وكذا الحكم لو حلف « لا يلبس من غزلها » وعليه منه شيء .
نص عليه .

وكذا لو حلف « لا يقوم » وهو قائم . و « لا يقعد » وهو قاعد . و « لا يسافر »
وهو مسافر .

وكذا لو حلف « لا يطأ » ذكره في الانتصار .

ولا يمسك . ذكره القاضي في الخلاف .

أو حلف « أن لا يضاعفها على فراش » فضاغته ودام . نص عليه .

أو حلف « أن لا يشاركه » فدام . ذكره في الروضة .

قال في الفروع - عن القاضي وابن شهاب وغيرهما - : والنزع جماع . لاشتماله

على إبلاج ، وإخراج . فهو شطره .

وجزم المجد في منتهى الغاية : لا يبحث الجامع إن نزع في الحال .
وجمله محل وفاق في مسألة الصوم . لأن اليمين أوجبت الكف في المستقبل .
فتعلق الحكم بأول أسباب الإمكان بعدها .

وجزم به القاضى . لأن مفهوم يمينه : لاستدمت الجماع . انتهى .
وتقدم في « باب تعليق الطلاق » مسائل كثيرة قريبة من هذا .
قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَدْخُلُ دَارًا » وَهُوَ دَاخِلَهَا ، فَأَقَامَ فِيهَا :
حَنْثَ عِنْدَ الْقَاضِي ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه .

قال في الفروع : حنث في الأصح .

وصححه في النظم .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى .

ولم يبحث عند أبى الخطاب .

وأطلقهما في المعنى ، والمحزر ، والشرح ، وشرح ابن منبجا .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَدْخُلُ عَلَى فُلَانٍ يَيْتًا » فَدَخَلَ فُلَانٌ عَلَيْهِ

فَأَقَامَ مَعَهُ : فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، وشرح ابن منبجا ، والمحزر ، والنظم .

أهمهما : يبحث .

قال في الفروع : حنث في الأصح .

وصححه في تصحيح النظم .

وجزم به في الوجيز ، ومنتخب الأدمى .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوى

والوجه الثاني : لا يحنث .

تفصيل : محل الخلاف في المسألتين : إذا لم يكن له نية . قاله في الوجيز ، وغيره .
قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ «لَا يَسْكُنُ دَارًا» أَوْ «لَا يُسَاكِنُ فَلَانًا» وَهُوَ مُسَاكِنُهُ ، وَلَمْ يَخْرُجْ فِي الْحَالِ : حَنْثٌ ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ لِنَقْلِ مَتَاعِهِ ، أَوْ يَخْشَى عَلَى نَفْسِهِ الْخُرُوجَ . فَيُقِيمُ إِلَى أَنْ يُمَكِّنَهُ . وَإِنْ خَرَجَ دُونَ مَتَاعِهِ وَأَهْلِهِ : حَنْثٌ ، إِلَّا أَنْ يُودِعَ مَتَاعَهُ أَوْ يُعَيِّرَهُ أَوْ يَزُولَ مَلِكُهُ عَنْهُ وَتَأْتِي امْرَأَتُهُ الْخُرُوجَ مَعَهُ ، وَلَا يُمَكِّنُهُ إِكْرَاهًا ، فَيَخْرُجَ وَحْدَهُ : فَلَا يَحْنِثُ ﴾ .

هذا المذهب في ذلك كله .

قال في الفروع : فإن أقام الساكن ، أو المساكن حتى يمكنه الخروج بحسب العادة ، لا ليلا . ذكره في التبصرة ، والشيخ - يعني : به المصنف - بنفسه وبأهله ومتاعه المقصود : لم يحنث .

وجزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والحرر ، والنظم ، والخلاصة .
وقدمه في الشرح ، وغيره .
وعليه جماهير الأصحاب .

وقال المصنف : يحنث إن لم ينو النقلة .

وظاهر نقل ابن هاني ، وغيره - وهو ظاهر الواضح وغيره - لو ترك له بها شيئاً : حنث .

وقيل : إن خرج بأهله فقط ، فسكن بموضع آخر : لم يحنث .
قال الشارح : والأولى - إن شاء الله تعالى - أنه إذا انتقل بأهله ، فسكن في موضع آخر : أنه لا يحنث . وإن بقي متاعه في الدار الأولى . لأن مسكنه حيث حل أهله به ونوى الإقامة . انتهى .

واختاره المصنف .

وقيل : أو خرج وحده بما يتأث به . فلا يحث . اختاره القاضى .
قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَسَاكِنُ فَلَانًا » فَبِنْيَا بَيْنَهُمَا حَائِطًا ،
وَهُمَا مُتَسَاكِنَانِ : حَيْثُ ﴾ .

هذا المذهب . صححه فى النظم .

وقدمه فى المحرر ، والفروع .

وجزم به فى الشرح ، وقل : لا نعلم فيه خلافاً .

وقيل : لا يحث .

قال فى المحرر : وإن تشاغل هو وفلان ببناء الحاجز بينهما ، وهما متساكنان :

حث .

وقيل : لا يحث .

وأطلقهما فى الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،

والرعايتين ، والحاوى .

فأمره : لو حلف « لا أساكنه فى هذه الدار » وهما غير متساكنين . فبئى

بينهما حائطاً ، وفتح كل واحد منهما باباً لنفسه وسكانها : لم يحث . على

الصحيح من المذهب .

قدمه فى المعنى ، الشرح . وصحاه .

وقدمه فى الفروع .

وقيل : يحث .

قال الشارح : ويحتمله قياس المذهب . لكونه عين الدار .

قوله ﴿ وَإِنْ كَانَ فِي الدَّارِ حُجْرَتَانِ كُلُّ حُجْرَةٍ تَحْتَصُّ بِبَابِهَا

وَمَرِاقِبَهَا . فَسَكَنَ كُلُّ وَاحِدٍ حُجْرَةً : لَمْ يَحْتِثْ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في المعنى ، والشرح ، والوجيز ، والفروع .
وقال : إذا لم يكن نية ولا سبب .

قال في الفنون - فيمن قال « أنت طالق إن دخلت على البيت ، ولا كنت
لى زوجة : إن لم تسكتي لى نصف مالك » فكتبت له بعد ستة عشر يوما : يقع
الثلاث وإن كتبت له . لأنه يقع باستدامة المقام . فكذا استدامة الزوجية .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنْ هَذِهِ الْبَلَدَةِ » فَخَرَجَ وَحَدَهُ
دُونَ أَهْلِهِ : بَرَّ ﴾

وهو المذهب المشهور .

قال في الفروع : والأشهر يبر بمخروجه وحده

وجزم به في المعنى ، والشرح ، والوجيز .

قال في الرعاية : يبر بمخروجه بمتاعه المقصود .

وقيل : لا يبر بمخروجه وحده .

وقال في الفروع : ويتوجه أنها كلفه « لا يسكن الدار » .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ » فَخَرَجَ دُونَ أَهْلِهِ :
لَمْ يَبْرَّ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز .

قال في الفروع : فهو كلفه « لا يسكن الدار » على ماتقدم .

فأمره : مثل ذلك في الحكم : لو حلف « لا ينزل في هذه الدار ولا يأوى

إليها » نص عليهما . وكذا لو حلف « ليرحلن من البلد » .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لِيَخْرُجَنَّ مِنْ هَذِهِ الْبَلَدَةِ » أَوْ « لِيَرْحَلَنَّ عَنْ

هَذِهِ الدَّارِ » فَفَعَلَ ، فَهَلْ لَهُ الْعَوْدُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمغنى ، والشرح ، وشرح ابن منبج ، والمحزر ،
والنظم .

إهداهما : له العود . ولم يحنث إذا لم تكن نية ولا سبب . وهو المذهب .

قال في الفروع : لم يحنث بالعود إذا لم تكن نية ولا سبب على الأصح .

قال في المذهب : لم يحنث على الصحيح من المذهب .

قال في الخلاصة : إذا رحل انحلت اليمين على الأصح .

وصححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

والرواية الثانية : يحنث بالعود .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَا يَدْخُلُ دَارًا » فَحُمِلَ فَأَدْخِلَهَا وَأَمَكَنَهُ

الامْتِنَاعَ فَلَمْ يَمْتَنِعَ ، أَوْ « حَلَفَ لَا يَسْتَعْدِمُ رَجُلًا » فَخَدَمَهُ وَهُوَ

سَاكِتٌ . فَقَالَ الْقَاضِي : يَحْنُثُ ﴾ .

وهو المذهب . نص عليه .

وهو ظاهر ماجزم به في الوجيز .

وجزم به الأدمي في منتخبه ، والخلاصة ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه في النظم ، وغيره .

ويحتمل أن لا يحنث .

وما وجهان مطلقان في المذهب .

وأطلقهما في الأولى في الهداية ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ،

وغیرهم .

وقدم في المحرر : أنه يحنث في الثانية .
وقال الشارح : إن كان الخادم عبده : حنث . وإن كان عبدا غيره : لم يحنث .
وجزم به الناظم .
تغيير : مفهوم كلامه : أنه إذا لم يمكنه الامتناع : أنه لا يحنث . وهو صحيح .
وهو المسكوه . وهو المذهب . وعليه الأصحاب .
وعنه : أنه يحنث .
وهو وجه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .
فعلى المذهب : يحنث بالاستدامة . على الصحيح .
وقيل : لا يحنث .
وتقدم بعض أحكام المسكوه في آخر « باب تعليق الطلاق بالشروط » .
فعلى الوجه الثانى فى المسألة الأولى - وهو احتمال المصنف - : لو استدام فى
حنثه وجهان .

وأطلقهما فى المذهب ، والخلاصة ، والمحرر ، والنظم ، والزرکشى .
إمدهما : يحنث .

قدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .
وهو ظاهر ما قدمه فى الفروع .
وهو الصواب .

والثانى : لا يحنث .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَيْشْرِبَنَّ الْمَاءَ ﴾ أَوْ « لَيْضْرِبَنَّ غُلَامَهُ غَدًا »
فَتَلَفَ الْمُحْلُوفُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْغَدِ : حَنِثَ عِنْدَ الْحَرْقِ ﴿ .
وهو المذهب . نص عليه .

وجزم به فى الوجيز ، ومنتخب الأدمى ، والمحرر .

وقدمه في المعنى ، والشرح - ونصراه - والفروع ، والزرکشی .

وقال : هذا المذهب المنصوص .

وهو من مفردات المذهب .

وقيل : لا يحنث .

وهو تخریج في المعنى ، والشرح .

وقال في الترغیب : لا يحنث على قول أبي الخطاب .

فعلى المذهب : يحنث حال تلقه . على الصحيح من المذهب . نص عليه .

وقيل : يحنث في آخر الغد .

وهو أيضاً تخریج في المعنى ، والشرح .

وقيل : يحنث إذا جاء الغد . ذكره الزرکشی ، وغيره .

تنبيهاته

أمرهما : محل الخلاف في أصل المسألة : إذا تلف بغير اختيار الخالف .

فأما إن تلف باختياره - كما إذا قتله ونحوه - فإنه يحنث ، قولاً واحداً .

وفي وقت حنثه الخلاف المتقدم .

الثاني : مفهوم كلامه : أنه لو تلف في الغد ، ولم يضربه : أنه يحنث . وشمل

صورتين .

إمراهما : أن لا يتمكن من ضربه في الغد . فهو كما لو مات من يومه . على

ما تقدم .

قاله المصنف ، والشارح .

الثانية : أن يتمكن من ضربه ولم يضربه . فهذا يحنث قولاً واحداً .

فوائده

منها : لو ضربه قبل الغد : لم يبر . على الصحيح من المذهب .

قدمه في المغنى ، والشرح ، ونصراه .
وقال القاضي : يبر . لأن يمينه للحنث على ضربه . فإذا ضربه اليوم ، فقد فعل المحلوف عليه وزيادة .
قلت : قريب من ذلك : إذا حلف « ليقضينه غداً » فقضاه قبله . على ماتقدم في أول الباب .

ومنها : لو ضربه بعد موته : لم يبر .
ومنها : لو ضربه ضرباً لا يؤله : لم يبر أيضاً .
ومنها : لو جن الغلام وضربه : بر .
قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ الْخَالِفُ : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .
إذا مات الخالف ، فلا يخلو : إما أن يكون موته قبل الغد ، أو في الغد .
فإن مات قبل الغد : لم يحنث . على الصحيح من المذهب .
قال في الفروع : لم يحنث في الأصح .
وجزم به في المغنى ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والوجيز ، والخرقى ،
والزركشى ، وغيرهم من الأصحاب .
وقيل : يحنث .

وكذا الحكم لو جن الخالف ، فلم يفتق إلا بعد خروج الغد .
وإن مات في الغد ، فالصحيح من المذهب : أنه يحنث . نص عليه .
قال الزركشى : المذهب أنه يحنث .
قدمه في الفروع .
وقيل : لا يحنث مطلقاً .
وهو ظاهر كلام المصنف هنا .

وقيل : إن تمكن من ضربه : حنث ، وإلا فلا .

قال الزركشى : ولم أر هذه الأقوال مصرحاً بها في هذه المسألة بعينها .
لكنها تؤخذ من مجموع كلام أبي البركات . انتهى .

قال في المغنى ، والشرح : وإن مات الحالف في الغد ، بعد التمكن من
ضربه : حنث وجهاً واحداً .

فأمرناه

إمراًهما : لو حلف « ليضربن هذا الغلام اليوم » أو « لياكلن هذا الرغيف
اليوم » فمات الغلام ، أو تلف الرغيف فيه : حنث عقب تلفهما . على الصحيح
من المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وقيل : يحنث في آخره .

وأما إذا لم يميت الغلام ، ولا تلف الرغيف ، لكن مات الحالف : فإنه
يحنث على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : ويحنث بموته . على الأصح بآخر حياته .

وجزم به في الوجيز .

وقيل : لا يحنث بموته .

فعلى المذهب : وقت حنثه آخر حياته .

الثانية : لو حلف « ليفعلن شيئاً » وعين وقتاً ، أو أطلق . فمات الحالف ،

أو تلف المحلوف عليه قبل أن يمضى وقت يمكن فعله فيه : حنث . نص عليه ،
كما مكانه .

وهذه المسألة أعم من المسألة الأولى .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لِيَقْضِيَنَّ حَقَّهُ » فَأَبْرَأَهُ . فَهَلْ يَحْنَثُ ؟

وَجَهَيْنِ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة .
وشرح ابن منبج ، والرعايتين ، والحاوي الصغير .

أعدهما : لا يحنث .

صححه في التصحيح .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس .
وقدمه في المحرر ، والنظم .

والوجه الثاني : يحنث .

قال في الهداية : بناء على ما إذا أكره ، ومنع من القضاء في الغد : هل
يحنث ؟ على الروایتين .

قال الشارح : وهذان الوجهان مبنيان على ما إذا حلف على فعل شيء ، فتلف
قبل فعله . قاله في القروع .

وإن حلف « ليقضينه حقه في غد » فأبرأه اليوم - وقيل : مطلقاً - فقيل :
كمسألة التلف .

وقيل : لا يحنث في الأصح .

وقال في الترغيب : أصلهما إذا منع من الإيفاء في الغد كرهاً : لا يحنث
على الأصح .

وأطلق في التبصرة فيهما الخلاف .

قوله ﴿ وَإِنْ مَاتَ الْمُسْتَحِقُّ . فَقَضَى وَرَثَتَهُ : لَمْ يَحْنَثْ ﴾ .

اختاره أبو الخطاب .

وقدمه في الهداية ، والمحرر ، والنظم ، والمستوعب ، والشرح ، وغيرهم .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس .

وقال القاضي : يحنث . لأنه تعذر قضاؤه . فأشبهه ما لو حلف « ليضربنه

غداً » فمات اليوم .

وأطلقهما في المذهب ، والخلاصة ، والرايعتين ، والحاوي الصغير .
قال في الفروع - بعد مسألة البراءة - وكذا إن مات ربه . ففرض لورثته .
وكذا قال في الرايعتين ، والحاوي .

قوله ﴿ وَإِنْ بَاعَهُ بِحَقِّهِ عَرَضًا : لَمْ يَحْنَثْ عِنْدَ ابْنِ حَامِدٍ ﴾ .
وهو المذهب .

قال في الفروع : وإن أخذ عنه عرضاً : لم يحنث في الأصح .
وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس .
وقدمه في الحرر ، والنظم .
﴿ وَحَنَثَ عِنْدَ الْقَاضِي ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،
والخلاصة ، والشرح ، وشرح ابن منجا ، والرايعتين ، والحاوي .

فائدة : لو حلف « ليقضينه حقه في غد » فأبرأه اليوم ، أو قبل مضيه ، أو
مات ربه فقضاه لورثته : لم يحنث . على الصحيح من المذهب .
جزم به في الوجيز ، وغيره .
وقدمه في الحرر ، وغيره .
وقيل : يحنث .

وقيل : لا يحنث إلا مع البراءة ، أو الموت قبل الغد .
قال في الفروع : لو حلف « ليقضينه حقه في غد » فأبرأه اليوم - وقيل :
مطلقاً - فقيل : كسألة التلف .
وقيل : لا يحنث في الأصح . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ « لَيَقْضِيَنَّ حَقَّهُ عِنْدَ رَأْسِ الْهَيْلَالِ » فَقَضَاهُ
عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ : بَرٌّ ﴾ بلا نزاع .

وكذا الحكم لو قال « مع رأس الهلال » أو « إلى رأس الهلال » أو « إلى استهلاله » أو « عند رأس الشهر » أو « مع رأسه » قاله الشارح .

قال المصنف ، والشارح : لو شرع في عده ، أو كيله ، أو وزنه ، فتأخر القضاء : لم يحنث . لأنه لم يترك القضاء .

قالا : وكذلك لو حلف « لياكلن هذا الطعام في هذا الوقت » فشرع في أكله فيه ، وتأخر الفراغ لكثرتة : لم يحنث .

قوله ﴿ فَقَضَاهُ عِنْدَ غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي أَوَّلِ الشَّهْرِ ﴾ .

هكذا قال الشارح ، وغيره .

وجمهور الأصحاب قالوا : فقضاه عند غروب الشمس من آخر الشهر .

وقال في الرعاية الكبرى : فقضاه قبل الغروب في آخره : بر .

وقيل : بل في أوله .

فجعلهما قولين .

والذي يظهر : أنه لا تنافي بينهما ، وأنه قول واحد . لكن العبارة مختلفة .

فأمره : لو أخر ذلك مع إمكانه : حنث . على الصحيح من المذهب . وعليه

الأصحاب .

وجزم به المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وقدمه في الفروع .

وقال في الترغيب : لا تمتبر المقارنة . فتكفي حالة الغروب . وإن قضاه

بعده : حنث .

قوله ﴿ وَإِنْ حَلَفَ لَأَفَارِقُكَ حَتَّى أَسْتَوِيَ حَقِّي ﴾ « فَهَرَبَ مِنْهُ :

حَنِثَ نَصًّا عَلَيْهِ ﴾ .

في رواية جعفر بن محمد . وهو المذهب .

قال ابن الجوزى فى المذهب : هذا ظاهر المذهب .
وقدمه فى المحرر ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .
وقال الخرقى : لا يحنث .
قال فى الرعايتين : وهو أصح .
وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .
وقدمه فى المستوعب .
وأطلقهما فى الخلاصة .
وجزم فى الكافى بأنه إذا فارقه الغريم بإذنه ، أو قدر على منعه من الحرب
فلم يفعل : حنث .
ومعناه فى المستوعب .
واختاره فى المحرر ، والمنفى .
وجمله مفهوم كلام الخرقى . يعنى فى الإذن له .
قال فى الوجيز : وإن حلف «لأفارتك حتى أستوفى حتى منك» فهرب منه
وأمكنه متابعتة وإمساكه ، فلم يفعل : حنث .
قوله ﴿ وَإِنْ فَلَّسَهُ الْحَاكِمُ ، وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِفِرَاقِهِ : خُرْجَ عَلَى
الرَّوَايَتَيْنِ ﴾ . فى الإكراه .
قال فى المنفى ، والشرح ، والفروع ، والزركشى ، وغيرهم : فهو كالمكروه .
وجزم فى الوجيز : بأنه لا يحنث .
تنبية : : مفهوم كلامه : أنه إذا فلسه ولم يحكم عليه بفراقه ، وفارقه لعله
بوجوب مفارقتة : أنه يحنث . وهو صحيح . وهو المذهب .
جزم به فى المنفى ، والشرح .

وقدمه في الفروع .

وقيل : هو كالمكره . وما هو ببعيد .

فأمره : قال الشارح ، وغيره : إذا حلف « لافارتك حتى أستوفى حتى » ففيه

عشر مسائل :

إمراها : أن يفارقه مختاراً . فيحنت . سواء أبرأه من الحق ، أو بقي عليه .

الثانية : أن يفارقه مكرهاً . فإن فارقه بكونه حُل مكرهاً : لم يحنت . وإن

أكره بالضرب والتهديد : لم يحنت .

وفي قول أبي بكر : يحنت .

وفي الناسي تفصيل ذكر فيما مضى .

الثالثة : أن يهرب منه بغير اختياره . فلا يحنت . على الصحيح من المذهب .

وعنه : يحنت .

الرابعة : أذن له الخالف في المفارقة ، ففهوم كلام الخرق : أنه يحنت .

وقيل : لا يحنت .

قال القاضي : وهو قول الخرق .

ورده المصنف ، والشارح .

الخامسة : فارقه من غير إذن ولا هرب ، على وجه يمكنه ملازمته والمشى معه ،

أو إمساكه . فهي كالتى قبلها .

السادسة : قضاة قدر حقه . فقارقه ظناً أنه قد وفاه . فخرج رديتاً : فيخرج في

حنثه روايتا الناسي .

وكذا إن وجدها مستحقة ، فأخذها ربهها .

وإن علم بالحال : حنت .

السابعة : تفليس الحاكم له . على ماتقدم مفصلاً .

الثامنة : أحاله الغريم بحقه ، فقارقه : حنث .

فإن ظن أنه قد يريد بذلك مفارقه ، فقارقه : خرج على الروایتين . ذكره أبو الخطاب .

قال المصنف : والصحيح أنه يحنث هنا .

فأما إن كانت يمينه « لا فارقتك ولي قبلك حق » فأحاله به ، فقارقه : لم يحنث .

وإن أخذ به ضميراً ، أو كفيلاً ، أو رهناً فقارقه : حنث بلا إشكال .

التاسعة : قضاة عن حقه عرضاً ، ثم فارقه . فقال ابن حامد : لا يحنث .

قال المصنف ، والشارح : وهو أولى .

وقال القاضي : يحنث .

فلو كانت يمينه « لا فارقتك حتى تبرأ من حقى » أو « ولي قبلك حق » لم يحنث وجهاً واحداً .

العاشرة : و^كل في استيفاء حقه . فإن فارقه قبل استيفاء الوكيل : حنث .

فأمراته

إمراهما : لو قال « لا فارقتنى حتى أستوفى حتى منك » فقارقه المحلوف عليه

مختاراً : حنث .

وإن أكره على فراقه : لم يحنث .

وإن فارقه الخالف مختاراً : حنث ، إلا على ما ذكره القاضي في تأويل كلام

الخرقي .

الثانية: لو حلف « لا أفارقتك حتى أوفيك حقك » فأبرأه الغريم منه ، فهل
يحنث ؟ على وجهين . بناء على المسكره .
وإن كان الحق عينا . فوهبها له الغريم ، فقبلها : حنث .
وإن قبضها منه ، ثم وهبها إياه : لم يحنث .
وإن كانت يمينه « لا أفارقك ولك في قبلي حق » لم يحنث إذا أبرأه ، أو
وهب العين له .

باب النذر

فأمرتان

إمدهما: لا نزاع في صحة النذر ولزوم الوفاء به في الجملة .

وهو عبارة عما قال المصنف . وهو : أن يلزم نفسه الله تعالى شيئاً .

يعنى إذا كان مكلفاً مختاراً

الثانية : النذر مكروه . على الصحيح من المذهب . نقوله - عليه أفضل

الصلاة والسلام - « النذر لا يأتي بخير » .

قال ابن حامد : لا يرد قضاء . ولا يملك به شيئاً محدثاً .

وجزم به في المغنى ، والشرح .

وقدمه في الفروع .

قال الناظم : وليس بسنة ، ولا محرم .

وتوقف الشيخ تقي الدين رحمه الله في تحريره .

ونقل عبد الله : نهى عنه النبي عليه أفضل الصلاة والسلام .

وقال ابن حامد : المذهب أنه مباح .

وحرمه طائفة من أهل الحديث .

قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا مِنْ مُكَلَّفٍ ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ كَافِرًا ﴾

يصح النذر من المسلم مطلقاً بلا نزاع .

ويصح من الكافر مطلقاً . على الصحيح من المذهب . وعليه جماهير الأصحاب

وجزم به في المغنى ، والحرر ، والشرح ، والهداية ، والمذهب ، ومسبوك

الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والبلغة ، والهادى ، والنظم ، والحاوى الصغير ،

وغيرهم . ونص عليه في العبادة .

وقال في الفروع : ولا يصح إلا من مكلف - ولو كافراً - بعبادة . نص عليه .

وقيل : منه بغيرها .

مأخذه : أن نذره لها كالعبادة . لا اليمين .

قال في الرعايتين : وبصح من كل كافر .

وقيل : بغير عبادة .

فعلى هذا القول : يصح منه بعبادة .

قال في القواعد الأصولية : يحسن بناؤه على أنهم مخاطبون بفروع الإسلام .

وعلى القول الآخر : إن نذره للعبادة عبادة . وليس من أهل العبادة .

تنبيه : قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْقَوْلِ . فَإِنْ نَوَاهُ مِنْ غَيْرِ قَوْلٍ : لَمْ

يَصِحَّ ﴾ بلا نزاع .

قال في الفروع : وظاهره لاعتبر له صيغة خاصة .

يؤيده ما يأتي في رواية ابن منصور ، فيمن قال « أنا أهدى جاريتي أو داري »

فكفارة يمين إن أراد اليمين .

قال : وظاهر كلام جماعة ، أو الأكثر : يعتبر قوله « لله عليّ كذا » أو

« عليّ كذا » .

ويأتي كلام ابن عقيل ، إلا مع دلالة الحال .

وقال في المذهب : بشرط إضافته . فيقول « لله علي » .

وقد قال في الرعاية الصغرى وغيره : وهو قول يلتزم به المكلف المختار لله

حقا ؛ « لله عليّ » أو « نذرت لله » .

قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ فِي مُحَالٍ وَلَا وَاجِبٍ . فَلَوْ قَالَ « لله عليّ صَوْمٌ

أَمْسٍ ، أَوْ صَوْمٌ رَمَضَانَ » لَمْ يَنْعَقِدْ ﴾ .

لا يصح النذر في محال ولا واجب ، على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب

قاله المصنف ، وغيره .

وحكى في المعنى احتمالا .

وجعل في الكافي قياس المذهب : ينعمد النذر في الواجب . وتجب الكفارة
إن لم يفعله .

وقال في المعنى - في موضع - قياس قول الخرقى : الانعقاد . وقول القاضي :
عدمه . انتهى .

وذكر في الكافي احتمالا بوجوب الكفارة في نذر المحال ، كيمين الغموس .
ويأتى : إذا نذر صوم نصف يوم .

قوله ﴿ وَالنَّذْرُ الْمُنْعَقِدُ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ .

أَحَدُهَا : النَّذْرُ الْمُطْلَقُ . وَهُوَ أَنْ يَقُولَ « اللَّهُ عَلَى نَذْرٍ » فَيَجِبُ فِيهِ

كِفَارَةٌ يَمِينٌ ﴿ .

وكذا قوله « لله على نذر إن فعلت كذا » ولا نية له .

قوله ﴿ الثَّانِي : نَذْرُ اللَّجَّاجِ وَالغَضَبِ . وَهُوَ مَا يُقْصَدُ بِهِ الْمَنْعُ مِنْ

شَيْءٍ ﴿ غَيْرُهُ ﴿ أَوْ الْحَمْلُ عَلَيْهِ . كَقَوْلِهِ « إِنْ كَلَّمْتُكَ فَلِلَّهِ عَلَى الْحُجِّ ،

أَوْ صَوْمِ سَنَةٍ ، أَوْ عَتَقُ عَبْدِي ، أَوْ الصَّدَقَةُ بِمَالِي » فَهَذَا يَمِينٌ يُتَّخَذُ

بَيْنَ فِعْلِهِ وَالتَّكْفِيرِ ﴿ .

يعنى : إذا وجد الشرط .

وهذا المذهب . قاله في الفروع ، وغيره .

قال الزركشى : هذا المذهب بلا ريب .

نقل صالح : إذا فعل المحلوف عليه فلا كفارة ، بلا خلاف .

وجزم به في الوجيز ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة ، والمحزر ، والمنور ،

وتذكرة ابن عبدوس ، ومنتهج الأدعي ، وغيرهم .

وقدمه في الشرح ، والرعايتين .

وعنه : يتعين كفارة يمين .

وقال في الواضح : إذا وجد الشرط لزمه .

وظاهر الفروع : إطلاق الخلاف .

فائدتاه

إمدهما : لا يضر قوله « على مذهب من يلزم بذلك » أو « لا أقلد من يرى

الكفارة » ونحوه . ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله . لأن الشرع لا يتغير بتوكيد .

قال في الفروع : ويتوجه فيه كأنه طالق بَيِّنَةٌ .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : فإن قصد لزوم الجزاء عند حصول الشرط :

لزمه مطلقاً عند الإمام أحمد رحمه الله .

نقل الجماعة - فيمن حلف بحجة ، أو بالمشى إلى بيت الله - إن أراد يميناً :

كفر يمينه . وإن أراد نذراً : فعلى حديث عقبة^(١) .

ونقل ابن منصور ، من قال « أنا أهدي جاريتي ، أو داري » فكفارة يمين

إن أراد اليمين .

وقال - في امرأة : حلفت « إن لبست قميصي هذا فهو مهدي » - تكفر

بإطعام عشرة مساكين . لكل مسكين مُدٌّ .

ونقل مهنسا : إن قال « غنمي صدقة » وله غنم شركة . إن نوى يميناً :

فكفارة يمين .

الثانية : لو علق الصدقة به ببيعه ، والمشتري علق الصدقة به بشرائه ، فاشتراه :

كفر كل منهما كفارة . نص عليه .

(١) روى مسلم عن عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم

« كفارة النذر كفارة اليمين »

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : إذا حلف بمباح أو معصية : لا شيء عليه كندرها . فإن ما لم يلزم بنذره لا يلزم به شيء إذا حلف به . فمن يقول : لا يلزم الناذر شيء ، لا يلزم الحالف بالأولى . فإن إيجاب النذر أقوى من إيجاب اليمين . قوله ﴿ الثَّالِثُ : نَذْرُ الْمُبَاحِ . كَقَوْلِهِ « لَللَّهِ عَلَىَّ أَنْ أَلْبَسَ ثَوْبِي » أَوْ « أَرَكَبَ دَابَّتِي » فَهَذَا كَالْيَمِينِ ، يَتَّخِرُ بَيْنَ فِعْلِهِ وَبَيْنَ كَفَّارَةِ يَمِينٍ ﴾ .

وهذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : عليه الأصحاب .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والهادي ، والبلغة ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم . وهو من مفردات المذهب .

ويحتمل أن لا ينعقد نذر المباح ولا المعصية . على ما يأتي .

ولا تجب به كفارة . وهو رواية مخرجة .

وجزم به في العمدة .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته في نذر المباح .

تنبيه : أفادنا المصنف رحمه الله بقوله ﴿ فَإِنْ نَذَرَ مَكْرُوهًا ، كَالطَّلَاقِ : اسْتُجِيبَ لَهُ أَنْ يُكْفَرَ وَلَا يَفْعَلَهُ ﴾ .

أنه إذا لم يفعله عليه الكفارة . وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا كفارة عليه .

وهو داخل في احتمال المصنف . لأنه إذا لم ينعقد نذر المباح : فنذر المكروه أولى .

والمذهب : انعقاده . وعليه الأصحاب .

وتقدم في « كتاب الطلاق » أنه ينقسم إلى خمسة أقسام .

قوله ﴿ الرَّابِعُ : نَذْرُ الْمَعْصِيَةِ : كَشْرَبِ الْخَمْرِ ، أَوْ صَوْمِ يَوْمِ الْحَيْضِ ، وَيَوْمِ النَّحْرِ . فَلَا يَجُوزُ الْوَفَاءُ بِهِ ﴾ بلا نزاع ﴿ وَيُكْفَرُ ﴾ . إذا نذر شرب الخمر ، أو صوم يوم الحيض . فالصحيح من المذهب : أنه ينعقد ويكفر . نص عليه .

قال في الفروع ، والمذهب : يكفر .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والحاوى الصغير ، وغيرهم . وصححه في الرعايتين .

قال الزركشى : هذا المذهب المعروف عند الأصحاب .

وهو من مفردات المذهب .

﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا يَنْعَقَدَ نَذْرُ الْمَبَاحِ ، وَلَا الْمَعْصِيَةِ . وَلَا تَجِبُ بِهِ كَفَّارَةٌ ﴾ كما تقدم . وهو رواية مخرجة .

قال الزركشى : في نذر المعصية روايتان .

إحداهما : هو لاغ . لاشيء فيه .

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى - فيمن نذر ليهدمن دار غيره لبينة لبنة - :

لا كفارة عليه .

وجزم به في العمدة .

﴿ وَلِهَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا : لَوْ نَذَرَ الصَّلَاةَ أَوْ الْإِعْتِكَافَ فِي مَكَانٍ مُعَيَّنٍ .

فَلَهُ فِعْلُهُ فِي غَيْرِهِ . وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ﴾ .

وتقدم كلام الشيخ تقي الدين رحمه الله : إذا حلف بمباح أو معصية .
وذكر الأدمي البغدادي : أن نذر شرب الخمر لغو . ونذر ذبح ولده : يكفر .
وقدم ابن رزين : أن نذر المعصية لغو . وفي نذر صوم يوم الحيض وجه :
أنه كنذر صوم يوم العيد . على ما يأتي .

وجزم به في الترغيب .

وهو من مفردات المذهب .

فعلى المذهب : إن فعل ما نذره : أثم . ولا شيء عليه . على الصحيح من

المذهب .

ويحتمل وجوب الكفارة مطلقا . وهو المصنف .

وأما إذا نذر صوم يوم النحر ، فالصحيح من المذهب : أنه لا يصح صومه

ويقضيه .

نصره القاضى وأصحابه .

قاله في الفروع .

وقدمه هو وصاحب الرعايتين والحاوى .

وجزم به ناظم المفردات . وهو منها .

وعنه : لا يقضى . نقلها حنبل .

قال في الشرح : وهى الصحيحة .

قاله القاضى . وصححه الناظم .

وعلى كلا الروايتين : يكفر . على الصحيح من المذهب ، كما قال المصنف هنا .

قال في الفروع : والمذهب يكفر .

وجزم به فى الوجيز ، وغيره .

وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى الصغير .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : لا يكفر .

وأطلقهما في الحرر .

وعنه : لا ينعقد نذره . فلا قضاء ولا كفارة .

وعنه : يصح صومه ويأثم .

وقال ابن شهاب : ينعقد بنذر صوم يوم العيد . ولا يصومه ، ويقضى . فتصح

منه القربة . ويلغو تعيينه . لسكونه معصية . كندر مريض صوم يوم يخاف عليه

فيه . فينعقد نذره . ويحرم صومه .

وكذا الصلاة في ثوب حرير .

والطلاق زمن الحيض : صادم التحريم ينعقد على قولهم ، ورواية لنا .

كذا هنا .

ونذر صوم ليلة لا ينعقد . ولا كفارة . لأنه ليس بزمن صوم .

وعلى قياس ذلك : إذا نذرت صوم يوم الحيض . وصوم يوم يقدم فلان وقد

أكل . انتهى .

قال في الفروع : كذا قال .

قال : والظاهر أنه والصلاة زمن الحيض - قال في الفروع : ونذر صوم

الليل - منعه في النوادر .

وفي عيون المسائل ، والاتصار : لا . لأنه ليس بزمن الصوم .

وفي الخلاف ، ومفردات ابن عقيل : منع وتسلم .

فأثرة : نذر صوم أيام التشريق كندر صوم يوم العيد ، إذا لم يميز صومها

عن الفرض . وإن أجزنا صومها عن الفرض : فهو كندر سائر الأيام . على

الصحيح من المذهب .

قال في الحرر : ويتخرج أن يكون كندر العيد أيضاً .

قوله ﴿إِلَّا أَنْ يَنْذِرَ ذَنْبَ وَالدِّهِ﴾ وكذا نذر ذبح نفسه ﴿فَفِيهِ رَوَايَتَانِ﴾

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمغنى ،
والشرح ، والخرقى .

إمراهما : هو كذلك .

يعنى : أن عليه الكفارة لا غير . وهو المذهب .

قال الشارح : هذا قياس المذهب . ونصره .

ومال إليه المصنف .

قال أبو الخطاب في خلافة : وهو الأقوى .

وجزم به في المنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس ، وغيرهم .

وصححه في التصحيح ، والنظم .

وقدمه في المحرر ، والرعائتين ، والحارمى الصغير ، والفروع .

والرواية الثمانية : يَلْزَمُهُ ذَنْبُ كَبْشٍ . نص عليه .

قال الزركشى : هى أنصهما .

وجزم به في الوجيز .

واختاره القاضى .

ونصرها الشريف ، وأبو الخطاب فى خلافيهما .

وعنه : إن قال « إن فعلته فعلى كذا » أو نحوه ، وقصد اليمين : فيمين ، وإلا

فنذر معصية . فيذبح فى مسألة الذبح : كبشاً .

اختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله . وقال : عليه أكثر نصوصه .

قال : وهو مبنى على الفرق بين النذر واليمين .

قال : ولو نذر طاعة حالفاً بها : أجزأ كفارة يمين بلاخلاف عن الإمام أحمد

رحمه الله . فكيف لا يجزئه إذا نذر معصية حالفاً بها ؟ .

قال في الفروع: فعلى هذا - على رواية حنبل الآتية - يلزمان الناذر . والحالف
بجزئه كفارة يمين .

تفسير: قال المصنف ، والحرق ، وجماعة : ذبح كبشاً .
وقال جماعة : ذبح شاة .

قال الإمام أحمد رحمه الله : وتارة هذا ، وتارة قال هذا .

فأمرناه

أمرهما : مثل ذلك لو نذر ذبح أبيه وكل معصوم .

ذكره القاضى ، وغيره .

وقدمه فى الفروع .

قال الشارح : فإن نذر ذبح نفسه أو أجنبي : ففيه أيضاً - عن الإمام أحمد

رحمه الله - روايتان .

واقصر ابن عقيل ، وغيره : على الولد .

واختاره فى الانتصار ، وقال : ما لم تقس .

وقال فى عيون المسائل : وعلى قياسه : العم والأخ ، فى ظاهر المذهب . لأن

بينهم ولاية .

الثانية : لو كان له أكثر من ولد ولم يعين واحداً منهم : لزمه بعدد كفارات

أو كباش .

ذكره المصنف ومن تبعه . وعزاه إلى نص الإمام أحمد رحمه الله .

وهو مخالف لما اختاره فى الطلاق والعتق ، على ما تقدم .

تفسير : على القول بلزوم ذبح كبش ، قيل : يذبحه مكان نذره .

قال فى الرعاية الكبرى وعنه : بل يذبح كبشاً حيث هو ، ويفرقه على

المساكين ، فقطع بذلك .

وقيل : هو كالمهدي .

وأطلقهما في الفروع .

ونقل حنبل : يلزمانه .

قوله ﴿ وَلَوْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِكُلِّ مَالِهِ . فَلَهُ الصَّدَقَةُ بِثُلُثِهِ .

وَلَا كَفَّارَةَ ﴾

قال في الفروع : وإن نذر من تستحب له الصدقة بالمال بقصد القرابة

نص عليه .

وقوله « من تستحب له الصدقة » يحترز به عن نذر اللجاج والغضب .

قال في الروضة : ليس لنا في نذر الطاعة ما يفي ببعضه إلا هذا الموضع .

قلت : فيعابى بها .

إذا علمت ذلك ، فالصحيح من المذهب : إجزاء الصدقة بثلاث ماله . ولا كفارة

نص عليه .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمنفى ، والمحرم ،

والشرح ، والنظم ، والوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمى ، وتذكرة ابن عبدوس

وغيرهم .

وصححه في الرايتين ، والحاوي الصغير .

وقدمه في الفروع ، والقواعد ، وغيرهما .

قال في القواعد : يتصدق بثلاث ماله عند الأصحاب .

ويعابى بها أيضاً .

وعنه : تلزمه الصدقة بماله كله .

وقال الزركشى : ويحكى رواية عن الإمام أحمد رحمه الله : أن الواجب في

ذلك كفارة يمين .

وعنه : يشمل النقد فقط .

وقال في الرعايتين ، والحاوى : وهل يختص ذلك بالصامت ، أو يعم غيره بلانية ؟
على روايتين .

قال الزركشى : ظاهر كلام الأكثر : أنه يعم كل مال إن لم يكن له نية .
قال في الفروع : ويتوجه على اختيار شيخنا كل أحد بحسب عزمه . ونص
عليه الإمام أحمد رحمه الله .

فنقل الأثرم — فيمن نذر ماله في المساكين — أيكون الثلث من الصامت
أو من جميع ما يملك ؟

قال : إنما يكون هذا على قدر ما نوى ، أو على قدر مخرج يمينه . والأموال
تختلف عند الناس .

ونقل عبد الله : إن نذر الصدقة بماله أو ببعضه ، وعليه دين أكثر مما يملكه :
أجزأه الثلث . لأنه — عليه أفضل الصلاة والسلام — أمر أبا لبابة بالثلث^(١) .
فإن نفذ هذا المال وأنشأ غيره ، وقضى دينه . فإنما يجب إخراج ثلث ماله
يوم حنثه .

قال في الهدى : يريد بيوم حنثه : يوم نذره . وهذا صحيح .
قال : فينظر قدر الثلث ذلك اليوم . فيخرجه بعد قضاء دينه .
قال في الفروع : كذا قال . وإنما نصه : أنه يخرج قدر الثلث يوم نذره
ولا يسقط عنه قدر دينه .

وهذا — على أصل الإمام أحمد رحمه الله — صحيح في صحة تصرف المدين .
وعلى قول سبق : أنه لا يصح بكون قدر الدين مستثنى بالشرع من النذر .
انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ الصَّدَقَةَ بِالْفِ : لَزِمَهُ جَمِيعُهُ ﴾ .

هذا المذهب .

(١) في قصة توبته رضى الله عنه المشهورة في قصة نزول بنى قريظة من حصونهم .

قال الشارح ، والمصنف : هذا الصحيح من المذهب .
وقدمه في المحرر ، والنظم ، والحاوي الصغير ، والفروع ، والهداية ، والخلاصة
وعنه : يجزئه ثلثه .
قطع به القاضى فى الجامع .
وقدمه فى الرعايتين . وأطلقهما فى المذهب .
وعنه : إن زاد المنذور على ثلث المال : أجزاء قدر الثلث ، وإلا لزمه كل
المسمى .

قال فى المحرر ، والحاوي الصغير : وهو الأصح .
وصححه ابن رزبن فى شرحه .
وجزم به فى الوجيز ، والنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومنتخب الأدمى ،
وغيرهم .
قلت : وهو الصواب .

فوائد

الأولى : لو نذر الصدقة بقدر من المال ، فأبرأ غريمه من قدره ، يقصد به وفاء
النذر : لم يجزئه . وإن كان من أهل الصدقة .

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى : لا يجزئه حتى يقبضه .

الثانية : قوله ﴿ الخَامِسُ : نَذْرُ التَّبَرُّرِ . كَنَذْرِ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ ،

وَالصَّدَقَةِ ، وَالاعْتِكَافِ ، وَالْحَجِّ ، وَالْعُمْرَةِ ، وَنَحْوِهَا مِنَ الْقُرْبِ ، عَلَى
وَجْهِ التَّقَرُّبِ . سِوَاهُ نَذْرَةٍ مُطْلَقًا أَوْ مُعْلَقًا بِشَرْطِ يَرْجُوهُ . فَقَالَ
« إِنْ شَفَى اللَّهُ مَرِيضِي ، أَوْ : إِنْ سَلَّمَ اللَّهُ مَالِي فَلِلَّهِ عَلَى كَذَا » .

قال فى المنفى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم من الأصحاب : بشرط تجدد نعمة
أو دفع نقمة .

قال في المستوعب ، وغيره : كطلوع الشمس .

الثالثة : لو نذر صيام نصف يوم : لزمه يوم كامل .

ذكره المجد في المسودة قياس المذهب .

قال في القواعد الأصولية : وفيه نظر .

وجزم بالأول في الفروع ، وقال : ويتوجه وجه .

الرابعة : مثل ذلك في الحكم : لو حلف بقصد التقرب ، مثل ما لو قال

« والله لئن سلم مالي لأتصدقن بكذا » على الصحيح من المذهب . نص عليه .

قال في الفروع - بعد تعدد نذر التبرر - والمنصوص : أو حلف بقصد التبرر .

وقيل : ليس هذا بنذر .

الخامسة : ما قاله المصنف ﴿ مَتَى وَجِدَ شَرْطُهُ : انْعَقَدَ نَذْرُهُ وَلَزِمَهُ فِعْلُهُ ﴾

بِلاَ نِزَاعٍ .

ويجوز فعله قبله . ذكره في التبصرة والفنون . لوجود أحد سببيه . والنذر

كاليمين .

واقصر عليه في القواعد .

وقدمه في الفروع .

ومنه أبو الخطاب . لأن تعليقه منع كونه سبباً .

وقال القاضى في الخلاف : لأنه لم يلزمه . فلا يجزئه عن الواجب .

ذكره في جواز صوم المتمتع السبعة الأيام قبل رجوعه إلى أهله .

وقال القاضى في الخلاف أيضاً - فيمن نذر صوم يوم يقدم فلان : لم يجب ،

لأن سبب الوجوب القدوم ، وما وجد .

وتقدم في أواخر « كتاب الأيمان » وجوب كفارة اليمين والنذر على الفور .

السادسة : لو نذر عتق عبد معين ، فمات قبل عتقه : لم يلزمه عتق غيره . ولزمه

كفارة يمين . نص عليه . لهجزه عن المنذور .

وإن قتله السيد : فهل يلزمه ضمانه ؟ على وجهين .

أمرهما : لا يلزمه . قاله القاضي ، وأبو الخطاب .

والثاني : يلزمه . قاله ابن عقيل .

فيجب صرف قيمته في الرقاب .

ولو أتلفه أجنبي . فقال أبو الخطاب : لسيدة القيمة . ولا يلزمه صرفها في العتق

وخرج بعض الأصحاب وجها بوجوبه . وهو قياس قول ابن عقيل . لأن

البديل قائم مقام المبدل . ولهذا لو وصى له بعبد ، فقتل قبل قبوله : كان له قيمته .

قال ذلك في القاعدة الثامنة والثلاثين بعد المائة .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ سَنَةٍ . لَمْ يَدْخُلْ فِي نَذَرِهِ رَمَضَانُ وَيَوْمًا

الْعِيدَيْنِ : وَفِي أَيَّامِ التَّشْرِيقِ رِوَايَتَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منجا .

إذا نذر صوم سنة ، فلا يخلو : إما أن يطلق السنة ، أو يعينها .

فإن عينها لم يدخل في نذره رمضان . على الصحيح من المذهب . وعليه

الأصحاب .

وصححه في الرعايتين ، والحاوي .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

وجزم به في المغني ، والشرح ، والوجيز ، وغيرهم .

وعنه : يدخل في نذره . فيقضى ، ويكفر أيضا . على الصحيح .

وفيه وجه : أنه لا يكفر .

وأطلقهما في الحرر .

ولا يدخل في نذره أيضا : يوما العيدين على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : ما يدل على أنه يقضى يومى العيدين . فيدخلان في نذره .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى .

والحكم في القضاء والكفارة . كرمضان ، على ما تقدم .

ولا يدخل في نذره أيضا أيام التشريق . على الصحيح من المذهب ، إذا

قلنا : لا يجزىء عن صوم الفرض .

جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : يدخلن في نذره .

قال المصنف هنا : وعنه ما يدل على أنه يقضى يوما العيدين ، وأيام التشريق .

قال في المحرر ، وغيره : وعنه يتناول النذر أيام النهى دون أيام رمضان .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

فعلى الرواية الثانية : القضاء لا بد منه . ويلزمه التكفير على الصحيح .

كما تقدم .

وفيه وجه آخر : أنه لا يلزمه التكفير .

وأما إذا نذر صوم سنة ، وأطلق : ففي لزوم التتابع فيها ما في نذر صوم شهر

مطلق ، على ما يأتي .

إذا علمت ذلك : فيلزمه صيام اثني عشر شهراً سوى رمضان . وأيام النهى ،

وإن شرط التتابع . على الصحيح من المذهب .

قال في الترغيب : بصوم مع التفريق ثلاثمائة وستين يوماً . ذكره القاضى .

وعند ابن عقيل : أن صيامها متتابعة . وهي على ما بها من نقصان أو تمام .
وقال في التبصرة : لا يعم العيد ورمضان . وفي التشرىق روايتان .
وعنه : يقضى العيد والتشرىق إن أفطرها .
وقال في الكافي : إن لزم التتابع فكعينة .
قال في المحرر : وقال صاحب المغنى متى شرط التتابع فهو كندره المعينة .

فأمرناه

إمراهما : لو نذر صوم سنة من الآن ، أو من وقت كذا . فهي كالمعينة على
الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب .
وقيل : كطلقة في لزوم اثني عشر شهراً للنذر .
واختاره في المحرر .

الثانية : لو نذر صوم الدهر : لزمه صومه . على الصحيح من المذهب .
وقال في الفروع : ويتوجه لزمه إن استصحب صومه .
وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله : من نذر صوم الدهر : كان له صيام يوم
وإفطار يوم . انتهى .
وحكمه في دخول رمضان والعيدين والتشرىق : حكم السنة المعينة على
ما تقدم .

فعلى المذهب : إن أفطر كفر فقط .
فإن كفر لتركه صيام يوم ، أو أكثر ، بصيام : فاحتملان .
وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والفروع .
قلت : فعلى الصحة ، يعاين بها .
وقال في الرعاية : وهل يدخل تحت نذر صوم الدهر من قادر ، ومن قضى
ما يجب فطره : كيوم عيد ونحوه . وقضاء ما أفطره من رمضان لعذر . وصوم كفارة
الظهار ، ونحو ذلك لعذر ؟ على وجهين .

فإن دخل : ففي الكفارة لكل يوم فقير وجهان . أظهرهما : عدمها مع القضاء . لأن النذر سقط لقضاء ما أوجبه الشارع ابتداء ، ووجوبها مع صوم الظهار . لأنه سببه . انتهى .

وقال في الفروع ، وغيره : ولا يدخل رمضان .

وقيل : بل قضاء فطره منه لعذر ، ويوم نهي ، وصوم ظهار ، ونحوه : ففي الكفارة وجهان . أظهرهما : وجوبها مع صوم ظهار . لأنه سببه . انتهى .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمِ الْخَمِيسِ فَوَافَقَ يَوْمَ عِيدٍ ، أَوْ حَيْضٍ : أَفْطَرَ . وَقَضَى وَكَفَّرَ ﴾ .

هذا المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره .

وقدمه في المغنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .

وصححه في النظم ، وغيره .

وعنه : يُكفّر من غير قضاء .

ونقل عنه : ما يدل على أنه إن صام يوم العيد : صح صومه .

وعنه : لا كفارة عليه مع القضاء .

وقيل : عكسه .

وقال في الرعايتين ، والحاوي الصغير : ومن ابتداء بنذر صوم كل اثنين ، أو

خميس ، أو علقه بشرط يمكن ، فوجد : لزمه . فإن صادف مرضاً ، أو حيضاً غير

معتاد : قضى .

وقيل : وكفر ، كما لو صادف عيداً .

وعنه : تكفي الكفارة فيهما .

وقيل : لا قضاء ولا كفارة مع حيض وعيد .

وقيل : إن صام العيد : صح .

زاد في الرعاية الكبرى : وقيل يقضى العيد . وفي الكفارة روايتان . انتهى .

ذكرها في الرعاية الكبرى في « باب صوم النذر ، والتطوع » .

وفي الرعاية الصغرى ، والحاوى الصغير في « باب النذر » : -

فأمره : لو نذر أن يصوم يوماً معيناً أبداً ، ثم جهله . فأفتى بعض العلماء

بصيام الأسبوع ، كصلاة من خمس .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : بل يصوم يوماً من الأيام مطلقاً ، أى

يوم كان .

وهل عليه كفارة لفوات التعيين ؟ يخرج على روايتين .

بخلاف الصلوات الخمس . فإنها لا تجزىء إلا بتعيين النية على المشهور .

والتعيين يسقط بالعدر .

قوله ﴿ وَإِنْ وَافَقَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ . قَهْلَ يَصُومُهُ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وهما مبنيتان على جواز صومها فرضاً وعدمه . على ما تقدم في « باب صوم

التطوع » .

وقد تقدم المذهب فيهما هناك .

فالمذهب هنا مثله .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ يَوْمٍ يَتَقَدَّمُ فَلَانَ . فَقَدِمَ لَيْلًا : فَلَا شَيْءَ

عَلَيْهِ ﴾ بلا نزاع .

لكن قال في منتخب ولد الشيرازى : يستحب صوم يوم صبيحته .

وجزم به في الوجيز .

قوله ﴿ وَإِنْ قَدِمَ نَهَارًا . فَعَنَهُ : مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْعَقِدُ نَذْرَهُ . وَلَا

يَلْزَمُهُ إِلَّا إِتْمَامَ صِيَامِ ذَلِكَ الْيَوْمِ ، إِنْ لَمْ يَكُنْ أَفْطَرَ . وَعَنَهُ : أَنَّهُ

يَقْضَى وَيُكْفَرُ ، سِوَايَ قَدِمَ وَهُوَ مُفْطِرٌ ، أَوْ صَائِمٌ ﴾ .

إذا نذر صوم يوم يقدم فلان ، وقدم نهراً ، فلا يخلو : إما أن يقدم وهو صائم ، أو يقدم وهو مفطر .

فإن قدم وهو مفطر ، فالصحيح من المذهب : أنه يقضى ويكفر .

قدمه في الرعايتين ، والحاوي ، والفروع .

وقال - عن التكفير - : اختاره الأكثر .

وهو من مفردات المذهب .

قال المصنف ، والشارح : لو قدم يوم فطر ، أو أضحي ، فعنه : لا يصح .

ويقضى ويكفر . وهو قول أكثر أصحابنا .

وأطلقا فيما إذا كان مفطراً في غيرهما : الروايتين .

وعنه : لا يلزمه مع القضاء كفارة .

وأطلق في الحرر ، والنظم ، في وجوب الكفارة مع القضاء : الروايتين .

وقدما وجوب القضاء .

وعنه لا يلزم القضاء أصلاً ، ولا كفارة .

قال في الوجيز : فلا شيء عليه .

وإن قدم ، وهو صائم تطوعاً . فإن كان قد بيّت النية للصوم لخبر سمعه : صح

صومه ، وأجزأه .

وإن نوى حين قدم : أجزاء أيضاً . على إحدى الروايتين .

اختاره القاضي .

وجزم به في الوجيز .

وقدمه في الحرر ، والنظم .

وعنه : لا يجزئه الصوم والحالة هذه . وعليه القضاء . وهو المذهب .

قدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

ومحل الروایتین : إذا قدم قبل الزوال أو بعده . وقلنا : بصحته . على ماتقدم في « كتاب الصوم » .

وإن قلنا : لم يصح بعد الزوال ، وقدمه بعده : فلعو .
قال في الرعايتين : مبنى على الروایتین على أن موجب النذر : الصوم من قدمه أو كل اليوم .

فعلى المذهب - وهو وجوب القضاء - يلزمه كفارة أيضاً . على الصحيح من المذهب .

وعليه أكثر الأصحاب .

قال في الفروع : اختاره الأكثر .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوی الصغير ، والفروع ، وصححه في النظم .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : لا يلزمه مع القضاء كفارة .

وأطلقهما في المحرر .

وعلى المذهب أيضاً : لو نذر صوم يوم أكل فيه : قضاء في أحد الوجهين .

قاله في الفروع .

قلت : الصواب في هذا : أنه لعو . أشبه ما لو نذر صوم أمس .

وقال في الانتصار : يقضى ويكفر .

وفي الانتصار أيضاً : لا يصح . كحيض ، وأن في إمساكه أوجها .

الثالث : يلزم في الثانية .

قوله ﴿ وَإِنْ وَاَفَقَ قُدُومُهُ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ ، فَقَالَ الْخَرَقِيُّ : يُجْزِئُهُ صِيَامُهُ لِرَمَضَانَ وَنَذْرِهِ ﴾ .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . نقلها المروزي .

وجزم به ابن عقيل في تذكرته .

قال في الوجيز : وإن وافق قدومه في رمضان : لم يقض . ولم يكفر .

قال في القواعد : حمل هذه الرواية المتأخرون على أن نذرهم لم ينعمد لمصادفته
رمضان .

قال : ولا يخفى فساد هذا التأويل .

وقال غيره : عليه القضاء . وهو المذهب . وعليه أكثر الأصحاب .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال الزركشي : هي أنصهما .

واختاره أبو بكر ، والقاضي ، والشريف ، وأبو الخطاب في خلافهما .

قال في القاعدة الثامنة عشر : هذا الأشهر عند الأصحاب .

وقدمه في الحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي ، وغيرهم .

وقال في الفصول : لا يلزمه صوم آخر . لا لأن صومه أغنى عنهما ، بل

لتعذره فيه . نص عليه .

وقال فيه أيضاً : إذا نوى صومه عنهما فقييل : لغو .

وقييل : يجزئه عن رمضان . انتهى .

وعنه : لا ينعمد نذره إذا قدم في نهار يوم من رمضان . والمذهب انعقاده .

وعليه الأصحاب .

فعلى المذهب - وهو وجوب القضاء - في وجوب الكفارة معه روايتان .

وأطلقهما في المعنى ، والحرر ، والشرح ، والنظم ، والقروع .

إمراهما : عليه الكفارة أيضاً .

قدمه في الرايعتين ، والحاوي .

وصححه في تصحيح الحرر .

واختاره أبو بكر . قاله المصنف .

والرواية الثانية : لا كفارة عليه .

اختاره المجد في شرح الهداية . قاله في تصحيح الحرر .

وعلى قول الخرقى : في نية نذره أيضاً وجهان .

وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : لا بد أن ينويه عن فرضه ونذره .

قاله المصنف في المعنى ، والشارح ، وغيرها .

وقدمه في القواعد .

وقال المجد : لا يحتاج إلى نية النذر . قال : وهو ظاهر كلام الخرقى والإمام

أحمد رحمه الله

قال في القواعد : وفي تعليقه بعد .

وتقدم كلام صاحب الفصول .

فأمرناه

إمراهما : لو وافق قدومه وهو صائم عن نذر معين . فالصحيح : أنه يتمه .

ولا يلزمه قضاؤه . بل يقضى نذر القدوم ، كصوم في قضاء رمضان ، أو كفارة ،

أو نذر مطلق . قاله في الفروع .

وعنه : يكفيه لهما .

الثانية : مثل ذلك في الحكم لو نذر صيام شهر من يوم يقدم فلان ، فقدم

في أول شهر رمضان .

قوله ﴿ وَإِنْ وَافَقَ يَوْمَ نَذْرِهِ وَهُوَ مَجْنُونٌ . فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَلَا

كفارة ﴾ .

قال في الفروع - عن نذر صوم شهر بعينه وجن كل الشهر : - لم يقض ،
على الأصح .

وكذا قال في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم .
وجزم به في المغني ، والشرح ، والوجيز ، والزرکشي ، وغيرهم .
والرعاية الكبرى في موضع .

وعنه : يقضى .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ مُّعَيَّنٍ ، فَلَمْ يَصُمْهُ لِغَيْرِ عُدْرٍ : فَعَلَيْهِ
الْقَضَاءُ وَكَفَّارَةٌ مِّمَّنِ ﴾ بلا نزاع .
﴿ وَإِنْ لَمْ يَصُمْهُ لِغَيْرِ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ ﴾ بلا نزاع .
﴿ وَفِي الْكَفَّارَةِ رَوَايَتَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة
والشرح ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم .

إصداهما : عليه الكفارة أيضاً . وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، والمنور ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن عبدوس وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، وغيرهما .

وصححه المصنف ، والناظم ، وغيرهما .

والرواية الثانية : لا كفارة عليه .

وعنه في المعذور : يفدى فقط . ذكره الحلواني .

فوائد

الأولى : صومه في كفارة الظهار في الشهر المنذور : كفطاره . على الصحيح

من المذهب .

وعنه : لا يلزمه كفارة هنا .

الثانية : لو جن في الشهر كله : لم يقضه . على الصحيح من المذهب .

وعنه : يقضيه .

الثالثة : إذا لم يصمه لعذر أو غيره وقضاه ، فالصحيح من المذهب : أنه يلزمه

القضاء متتابعاً مواصلاً لتتمته .

وعنه : له تفريقه .

وعنه : وترك مواصلته أيضاً .

الرابعة : يبني من لا يقطع عذره تتابع صوم الكفارة .

الخامسة : قوله ﴿ وَإِنْ صَامَ قَبْلَهُ : لَمْ يُجْزِهِ ﴾ .

بلا نزاع . كالصلاة .

لكن لو كان نذره بصدقة مال : جاز إخراجها قبل الوقت الذي عينه لانفع .

كالزكاة . قاله الأصحاب .

قال الناظم :

ويجزئه فيما فيه نفع سواء كالزكاة لنفع الخلق لا التعبّد

قوله ﴿ وَإِنْ أَفْطَرَ فِي بَعْضِهِ لِعَيْرِ عُدْرٍ : لَزِمَهُ اسْتِنَافُهُ وَيُكْفَرُ ﴾

وهو المذهب .

جزم به الخرقى ، وصاحب المنور ، ومنتخب الأدمى .

واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والفروع ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

قال الزركشى : هذه هي المشهورة ، واختيار الخرقى ، وأبى الخطاب في الهداية

وابن البنا .

فعلی هذا یلزمه الاستثناف عقب الأيام التي أفطر فيها . ولا يجوز تأخيره .
﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُتِمَّ بَاقِيَهُ وَيَقْضَى وَيُكْفَرُ ﴾ .

وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال المصنف ، والشارح : وهذه الرواية أقيس وأصح .

قلت : وهو الصواب .

وأطلقهما الحاروي .

تفصيص : قال الزركشي : أصل الخلاف أن التتابع في الشهر المعين ، هل وجب

لضرورة الزمن ؟ وإليه ميل أبي محمد .

أو لإطلاق النذر ؟ وإليه ميل الحرقى ، والجماعة .

ولهذا لو شرط التتابع بلفظه ، أو نواه : لزمه الاستثناف قولاً واحداً .

وعما ينبئ على ذلك أيضاً : إذا ترك صوم الشهر كله ، فهل يلزمه شهر متتابع ،

أو يجزئه متفرقاً ؟ على الروایتين .

ولهاتين الروایتين أيضاً : التفات إلى ما إذا نوى صوم شهر ، وأطلق : هل

يلزمه متتابعاً أم لا ؟ .

وقد تقدم : أن كلام الحرقى يشعر بعدم التتابع .

وقضية البناء هنا تقتضى اشتراط التتابع . كما هو المشهور عند الأصحاب ثم .

انتهى .

فأمرناه

إمدهما : لو قيد الشهر المعين بالتتابع ، فأفطر يوماً بلا عذر ابتداء وكفر .

الثانية : لو أفطر في بعضه لعذر بنى على ماضى من صيامه وكفر . على

الصحيح من المذهب .

قال الشارح : هذا قياس المذهب .

وقدمه في المحرر ، والنظم ، والفروع .

ونصره المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وعنه : لا يكفر .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوي .

قوله ﴿ وَإِذَا نَدَرَ صَوْمَ شَهْرٍ : لَزِمَهُ التَّابِعُ ﴾ .

وهو المذهب .

جزم به في المنور ، ومنتخب الأدمي ، ونظم المفردات .

وقدمه في المحرر ، والفروع ، والرعاية الصغرى ، والحاوي الصغير .

وصححه الناظم ، والرعاية الكبرى .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : لا يلزمه التابع إلا بشرط أو نية ، وفاقاً للأئمة الثلاثة .

وفي أجزاء صوم رمضان عنهما روايتان . قاله في الواضح .

فائدة : لو قطع تتابعه بلا عذر : استأنفه . ومع عذر : يخير بينه بلا كفارة .

أوييني .

قال في الفروع : فهل يتم ثلاثين ، أو الأيام الفائته ؟ فيه وجهان .

قلت : يقرب من ذلك : إذا ابتداء صوم شهرى الكفارة في أثناء شهر . على

ما تقدم في باب الإجارة .

وتقدم : إذا فاته رمضان : هل يقضى شهراً . أو ثلاثين يوماً ؟ ويكفر . على

كلا الوجهين .

وفيها رواية كشهرى الكفارة . ذكره غير واحد .

وتقدم كلامه في الروضة .

وقال في الترغيب : إن أفطره بلا عذر : كفر . وهل ينقطع فيستأنفه أم لا ؟

فيقضى ما تركه ؟ فيه روايتان .

وكذا قال في التبصرة .

وهل يتمه أو يستأنفه ؟ فيه روايتان .

واختار أبو محمد الجوزي : يكفر ويستأنفه .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صِيَامَ أَيَّامٍ مَّعْدُودَةٍ : لَمْ يَلْزِمَهُ التَّابِعُ ، إِلَّا أَنْ

يَشْتَرِطَهُ ﴾

يعنى : أو ينويه . وهذا المذهب . نص عليه .

وجزم به في المحرر ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، وتذكرة ابن

عبدوس ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، وغيره .

وصححه المصنف ، والشارح ، وغيرهما .

وعنه : يلزمه التابع مطلقاً . اختاره القاضي .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

نفيه : دخل في قوله « وَإِنْ نَذَرَ صِيَامَ أَيَّامٍ مَّعْدُودَةٍ » لو كانت ثلاثين يوماً .

وهو كذلك . فلا يلزمه التابع فيها إلا بشرط أو نية . كما لو قال عشرين ونحوها .

وهو إحدى الروايتين .

جزم به في المحرر ، والمنور ، وتذكرة ابن عبدوس ، ومنتخب الأدمي .

وهو وجه في الرعايتين .

والرواية الثانية : لا يلزمه التابع فيها ، وإن لزمه في غيرها . وهو المذهب .

نص عليه .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

لأنه لو أراد التابع لقال « شهرًا » .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صِيَامًا مُتَتَابِعًا ﴾ يعني غير معين .

﴿ فَأَفْطَرَ لِمَرَضٍ ﴾ يعني يجب معه الفطر ﴿ أَوْ حَيْضٍ : قَضَى لِأَغَيْرٍ ﴾

هذا إحدى الروایتین . قدمه ابن منجا .

وعنه : يخيّر بين أن يستأنف ولا شيء عليه . وبين أن يبني على صيامه ويكفر . وهو المذهب .

وجزم به في الوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي ، والمحزر ، والرعايتين ، والحاوي ، والخرقي .

وقدمه في الشرح ، والفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ أَفْطَرَ لِغَيْرِ عُذْرٍ : لَزِمَهُ الْإِسْتِثْنَاءُ ﴾ بلا نزاع ،

بلا كفارة .

﴿ وَإِنْ أَفْطَرَ لِسَفَرٍ أَوْ مَا يُبِيحُ الْفِطْرَ فَعَلَى وَجْهِينِ ﴾ .

وأطلقهما في الشرح ، وشرح ابن منجا ، والزركشي .

أمرهما : لا ينقطع التتابع . وهو الصحيح من المذهب .

صححه في التصحيح .

وهو ظاهر كلام أكثر الأصحاب .

والثاني : ينقطع التتابع بذلك .

قال ابن منجا : ويجيء على قول الخرقي : يخيّر بين الاستثناء وبين البناء

والتقضاء والكفارة ، كما تقدم .

قات : وهو ظاهر كلام [الخرقي و] أكثر الأصحاب ، لعدم تفريقهم في ذلك .

قال الزركشي : ولنا وجه ثالث : يفرق بين المرض والسفر . ففي المرض :

يخيّر . وفي السفر : يتعين الاستثناء . انتهى .

نبيه : دخل في قوله « ما يبيح الفطر » المرض أيضا . لكن مراده بالمرض

هنا : المرض غير الخوف . ومراده بالمرض في المسألة الأولى : المرض الخوف
الموجب للفطر . ذكره ابن منجا في شرحه .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ صِيَامًا ، فَمَعْزَ عَنْهُ لِكَبِيرٍ أَوْ مَرَضٍ لَا يُرْجَى بُرُؤُهُ :
أَطْعَمَ عَنْهُ لِكُلِّ يَوْمٍ مَسْكِينٍ ﴾ .

يعنى : يطعم ولا يكفر .

وهذا إحدى الروايات .

ويحتمل أن يكفر . ولا شيء عليه .

ذكره ابن عقيل رواية ، كغير الصوم .

قال في الحاوى : وهو أصح عندي .

ومال إليه المصنف ، والشارح .

وجزم به في الوجيز .

وأطلقهما في المحرر .

وعنه : أنه يطعم لكل يوم مسكين ويكفر كفارة يمين . وهو المذهب .

نص عليه .

قال القاضى : وهو أصح .

قال في المحرر : والمنصوص عنه وجوبه .

وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع .

وقيل : يجزىء عن كله فقير واحد .

ويتخرج أن لا يلزمه كفارة .

وفي النوادر احتمال يهضم عنه .

وسبق في فعل الولى عنه : أنه ذكره القاضى في الخلاف .

فأمرناه

إمدهما : مثل ذلك في الحكم : لو نذره في حال عجزه عنه . قاله الأصحاب .
وقيل : لا يصح نذره .

نقل أبو طالب : ما كان نذر معصية أو لا يقدر عليه : ففيه كفارة يمين .
وتقدمت رواية الشالنجي .

قال في الفروع : ومرادهم غير الحج عنه .

قال : والمراد لا يطيقه ولا شيئاً منه . وإلا أتى بما يطيقه منه وكفر للباقي .

قال : وكذا أطلق شيخنا ، يعني : به الشيخ تقي الدين رحمه الله .

فقال : القادر على فعل المنذور يلزمه . وإلا فله أن يكفر . انتهى .

فأما إن نذر من لا يجد زاداً وراحلة الحج ، فإن وجدها بعد ذلك : لزمه
بالتذر السابق . وإلا لم يلزمه ، كالحج الواجب بأصل الشرع .

ذكره القاضي في الخلاف في فعل الولى عنه .

وقال في عيون المسائل - في ضمان المجهول - أكثر ما فيه : أن يظهر من الدين
ما يعجز عن أدائه . وذلك لا يمنع صحة الضمان . كما لو نذر ألف حبة ، والصدقة بمائة
ألف دينار ، ولا يملك قيراطاً : فإنه يصح . لأنه ورط نفسه في ذلك برضاه . انتهى .
وقيل : لا ينعقد نذر العاجز .

الثانية : لو نذر غير الصيام - كالصلاة ونحوها - وعجز عنه : فليس عليه

إلا الكفارة .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ الْمَشْيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى ، أَوْ مَوْضِعٍ مِنَ الْحَرَمِ ﴾
أو مكة وأطلق ﴿ لَمْ يَجْزِئْهُ ، إِلَّا أَنْ يُمَشِيَ فِي حَبِجٍ أَوْ عُمْرَةٍ ﴾ .

لأنه مشى إلى عبادة . والمشى إلى العبادة أفضل .

ومراده ومراد غيره : يلزمه المشى ، ما لم ينو إتيانه . لاحقيقة المشى .

صرح به المصنف ، والشارح ، وصاحب الفروع ، وغيرهم .
فأمره : حيث لزمه المشى أو غيره ، فيكون ابتداءه من مكانه . إلا أن ينوى
موضعاً بعينه . نص عليه .

وقطع به في المعنى ، والشرح ، والفروع ، وغيرهم .
وذكره القاضى إجماعاً ، محتجاً به وبما لو نذر من محله : لم يجز من ميقاته ،
على قضاء الحج الفاسد من الأبعد من إحرامه أو ميقاته .
وقيل هنا : أو من إحرامه إلى أمنه فساداً بوطئه .
قال الإمام أحمد رحمه الله : إذا رمى الجمره فقد فرغ .
وقال أيضاً : يركب في الحج إذا رمى ، وفي العمرة إذا سعى .
قال في الترغيب : لا يركب حتى يأتي بالتحليلين على الأصح .
تعبير : مفهوم قوله « أو موضع من الحرم » لو نذر المشى إلى غير الحرم - كعرفة
ومواقيت الإحرام وغير ذلك - لم يلزمه ذلك . ويكون كندر المباح . وهو كذلك .
قاله المصنف ، والشارح .

فأمره : لو نذر الإتيان إلى بيت الله غير حاج ولا معتمر : لفاً قوله « غير
حاج ولا معتمر » ولزمه إتيانه حاجاً أو معتمراً . ذكره القاضى أبو الحسين .
قوله ﴿ فَإِنْ تَرَكَ الْمَشَى لِعَجْزٍ أَوْ غَيْرِهِ : فَعَلَيْهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ ﴾ .
وهو المذهب .

قال ابن منبجاً في شرحه : هذا المذهب . وهو أصح .
وجزم به في الوجيز .
وقدمه في المعنى ، والمحزر ، والشرح ، والفروع ، والهداية ، والمذهب ،
والمستوعب ، والخلاصة .
وعنه : عليه دم .

ووجوب كفارة اليمين أو الدم من مفردات المذهب .
وعنه : لا كفارة عليه . ذكرها ابن رزين .
وقال في المغنى : قياس المذهب : يستأنفه ماشياً ، وتركه صفة المنذور . كتفريقه
صوماً متتابعاً .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ الرَّكُوبَ ، فَمَشَى . فَفِيهِ الرَّوَاتِبَانِ ﴾ .

يعنى : المتقدمتان .

وهما : هل عليه كفارة يمين ، أو دم ؟ وقد علمت المذهب منهما . لأن
الركوب في نفسه غير طاعة .

فأمرتاها

إمرأهما : لو أفسد الحج المنذور ماشياً : وجب القضاء ماشياً . وكذا إن
فاته الحج : سقط توابع الوقوف والمبيت بمزدلفة ومنى والرمي . وتحلل بعمرة .
ويمضى في الحج الفاسد ماشياً حتى يحل منه .

الثانية : لو نذر المشى إلى مسجد المدينة ، أو الأقصى : لزمه ذلك . والصلاة
فيه . قاله الأصحاب .

قال في الفروع : ويتوجه أن مرادهم : تغير المرأة . لأفضلية بيتها .
وإن عين مسجداً غير حرم : لزمه عند وصوله ركعتين . ذكره في الواضح .
واقصر عليه في الفروع .

قال المصنف ، والشارح : لو نذر إتيان مسجد سوى المساجد الثلاثة : لم يلزمه
إتيانه . وإن نذر الصلاة فيه : لزمته الصلاة دون المشى . ففي أى موضع صلى
أجزأه .

قالا : ولا نعلم فيه خلافاً .

قوله ﴿ فَإِنْ نَذَرَ رَقَبَةً : فَهِيَ الَّتِي تُجْزَى عَنْ الْوَاجِبِ ﴾ .

على ما تقدم تبينه في « كتاب الظهار » .

﴿ إلا أن ينوى رقبة بعينها ﴾ .

فيجزئه ما عينه بلا نزاع .

لكن لو مات المنذور قبل أن يعتقه : لزمه كفارة يمين . ولا يلزمه عتق عبد .

نص على ذلك وقاله .

وقال الأصحاب : ولو ألتف العبد المنذور عتقه : لزمه كفارة يمين ، على

الصحيح من المذهب .

قدمه في الفروع .

وقيل : يلزمه قيمتها ، بصرفها إلى الرقاب .

قوله ﴿ وَإِنْ نَذَرَ الطَّوَّافَ عَلَى أَرْبَعٍ : طَافَ طَوَّافِينَ . نَصَّ عَلَيْهِ ﴾ .

وهو المذهب .

جزم به في الوجيز ، والمداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ،

والخلاصة ، والمحرم ، وغيرهم .

وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاوي ، والنظم ، وغيرهم .

وهو من مفردات المذهب .

قال الشيخ تقي الدين رحمه الله : هذا بدل واجب .

وعنه : يجزئه طواف واحد على رجله .

قال المصنف ، والشارح : والقياس أن يلزمه طواف واحد على رجله .

ولا يلزمه على يديه .

وفي الكفارة على هذه الرواية وجهان .

وأطلقهما في المغنى ، والشرح ، والرعاية الكبرى ، والنظم ، والحاوي الصغير

والقواعد الأصولية ، والفروع .

قال المصنف ، والشارح : بناء على ما تقدم .
وقالا : قياس المذهب : لزوم الكفارة ، لإخلاله بصفة نذره . وإن كان
غير مشروع .

فوائد

الأولى : مثل المسألة في الحكم : لو نذر السعي على الأربع .
ذكره في المبهج والمستوعب .
واقصر عليه في الفروع .
وجزم به في الرعاية الكبرى .
قال في الفروع : وكذا لو نذر طاعة على وجه منهي عنه . كنذره صلاة
عرياناً ، أو الحج حافياً حاسراً . أو نذرت المرأة الحج حاسرة . وفاء بالطاعة .
قال في القواعد الأصولية : قياس المذهب : الوفاء بالطاعة على الوجه المشروع .
وفي الكفارة لتركه المنهي وجهان .
وأطلقهما في الفروع .
وهما كالوجهين المتقدمين قبل ذلك .
قال في الرعاية الكبرى : فإن قال « حافياً حاسراً » كفرو ولم يفعل الصفة .
وقيل : يمشى منذ أحرم . انتهى .
الثانية : لو نذر الطواف . فأقله : أسبوع . ولو نذر صوماً ، فأقله : يوم .
ولو نذر صلاة : لم يجزئه أقل من ركعتين . على الصحيح من المذهب .
وقيل : يجزئه ركعة .
وأطلقهما في الشرح .
الثالثة : قال في الفروع : لو نذر الحج العام ، فلم يحج . ثم نذر أخرى في العام

الثانى : فيتوجه أنه يصح . ويبدأ بالثانية لقوتها . ويكفر لتأخير الأولى . وفى المездور الخلاف . انتهى .

الرابعة : لا يلزم الوفاء بالوعد . على الصحيح من المذهب . نص عليه .
وعليه الأصحاب . لأنه لا يجرم بلا استثناء . لقوله تعالى (١٨ : ٢٣) ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله) ولأنه فى معنى الهبة قبل القبض . ذكره فى الفروع .

وذكر الشيخ تقي الدين رحمه الله وجهاً : أنه يلزمه . واختاره .
قال فى الفروع : ويتوجه أنه رواية من تأجيل العارية والصلح عن عوض المتلف بمؤجل .

ولما قيل للإمام أحمد رحمه الله : بم يعرف الكذابون ؟ قال : بخلف المواعيد قال فى الفروع : وهذا متجه .
وتقدم الخلف بالمهد فى أول « كتاب الأيمان » .

الخامسة : لم يزل العلماء يستدلون بهذه الآية على الاستثناء . وفى الدلالة بها غموض . فلهذا قال القرافى فى قواعد : اتفق الفقهاء على الاستدلال بقوله تعالى (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله) .

ووجه الدليل منه فى غاية الإشكال . فإن « إلا » ليست للتعليق ، و « أن » المفتوحة ليست للتعليق . فما بقى فى الآية شيء يدل على التعليق مطابقة ولا التزاما . فكيف يصح الاستدلال بشيء لا يدل على ذلك ؟ وطول الأيام يحاولون الاستدلال بهذه الآية ، ولا يكاد يتفطن لوجه الدليل منها . وليس فيها إلا الاستثناء ، و « أن » الناصبة لا الشرطية . ولا يفتنون لهذا الاستثناء من أى شيء هو ؟ وما هو المستثنى منه ؟ فتأمل . فهو فى غاية الإشكال . وهو أصل فى اشتراط المشيئة عند النطق بالأفعال .

والجواب ، أنا نقول : هذا استثناء من الأحوال . والمستثنى حالة من الأحوال . وهي محذوفة قبل « أن » الناصبة وعاملة فيها - أعنى الحال - عاملة في « أن » الناصبة .

وتقريره : ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً في حالة من الأحوال إلا معلقاً بأن يشاء الله ، ثم حذفت « معلقاً » والباء من « أن » فيكون النهى المتقدم مع « إلا » المتأخرة قد حصرت القول في هذه الحال دون سائر الأحوال . فتختص هذه الحال بالإباحة ، وغيرها بالتحريم . وترك المحرم واجب . وليس شيء هناك يترك به الحرام إلا هذه . فتكون واجبة . فهذا مدرك الوجوب .

وأما مدرك التعليق : فهو قولنا « معلقاً » فإنه يدل على أنه تعليق في تلك الحالة كما إذا قال « لا تخرج إلا ضاحكاً » فإنه يفيد الأمر بالضحك للخروج . وانتظم « معلقاً » مع « أن » بالباء المحذوفة ، واتجه الأمر بالتعليق على المشيئة من هذه الصيغة عند الوعد بالأفعال . انتهى .